الذل والصغار

على من قبل من المسلمين مساعدة الكفار

تأليف

محمد بن عبد الله الإمام

(دار الحديث - معبر)

دار الكتاب والسنة
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

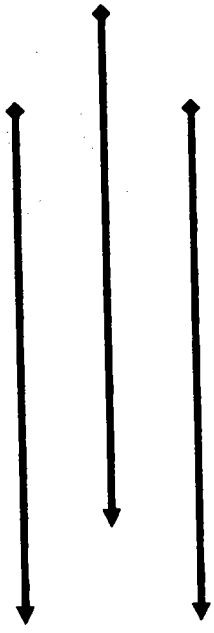

الذل والصغار
على من قبل من المسلمين
مساعدة الكفار

جميع حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع ٢٠٠٨/٢٢٩٩

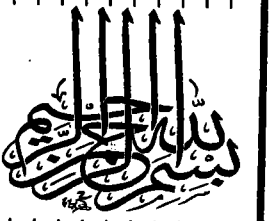

صف ومراجعة وإخراج في «النور»
٠١٠٧٣٥٦٧٣٣
hasanrha@yahoo.com

٨٠ شارع العشرين خلف حديقة بدر - جسر السويس - القاهرة - جمهورية مصر العربية
موقعنا على الإنترنت: dar_ketabsunah.comللتواصل:
dar_alktabwalsunnah@hotmail.com
dar_alktabwalsunnah@yahoo.com
البريد الإلكتروني: marketing@dar_ketabsunah.com
إدارة التسويق:
production@dar_ketabsunah.com
إدارة الإنتاج:
admin@dar_ketabsunah.com

مقدمة

الحمد لله وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فقد يسَّر الله لي الاطلاع على موضوع قبول بعض المسلمين مساعدات الكفار المالية وغيرها والوقوف على بعض البحوث المتعلقة بالموضوع المذكور، فعزمت على الكتابة ورأيت أن الكتابة فيه تكون جمعًا لشتاته وإيضاحًا لخفاياه وضبطًا لمحتوياته وإبرازًا للمؤامرة فيه، فعلى القارئ أن يعلم أن باطن هذه المساعدة يختلف عن ظاهرها، فالظاهر يفرح ويسر والباطن يحزن ويبكي، والظاهر رحمة والباطن عذاب، والظاهر إحسان والباطن ذل وهوان، والظاهر إنقاذ والباطن إتلاف.

وظهر لي أن من أسباب قلة الكتابة في هذا الموضوع -الذي بلغ خطره على المسلمين أعظم خطر وضرره عليهم أعظم ضرر- هو الوقوف مع الظاهر؛ أنها مساعدات بدافع الخير والتسليم بما يشهره الأعداء من شعارات براقة أن المساعدات المذكورة إنما جاءت برًّا وإحسانًا بالمسلمين، وبما يقوم به حكام المسلمين وأحزابهم من ترويج للمساعدات المذكورة والثناء على أهلها، فهذا الوقوف شرق به أصحابه وصار غصة عليهم، واتضح لي أن الموضوع المذكور حُسِّن من قِبَل بعض الكتَّاب بسبب جعل أدلة جواز قبول المساعدات من الكفار هي الأصل مطلقًا، وأدلة المنع هي الفرع، مع أن الصواب ستراه قريبًا

بإذن الله، وسلكت في هذه الرسالة مسلك جمع الموضوع من جميع جوانبه وربط أوله بآخره وظاهره بباطنه، وربطه بمصالح الدول المانحة وسعيها في تحقيق سياستها الكبرى وهي الهيمنة على المساعدين اقتصاديًّا ودينيًّا وتعليميًّا وحكميًّا، فأدركت أن هذه المساعدات المالية -مِنحًا كانت أو قروضًا أو غير ذلك- هي من أعظم المؤامرة على المسلمين إن لم تكن أعظم مؤامرة عليهم، وأنها أساس كل شرٍّ لحق بالمسلمين من قِبَل اليهود والنصارى، فهي أساس غلبتهم على المسلمين وتدمير اقتصادهم والتمكن من اختراق سيادتهم وصنع القرار الصادر عنهم في تسيير حكام المسلمين وشعوبهم.

ولا يزال هذا الموضوع بحاجة إلى كشف غوامضه وإبراز مساويه وإظهار مفاسده من قِبَل أهل العلم، فأدعو الغيورين على الإسلام وأهله إلى قراءة ما كُتب في هذا الموضوع بتأنٍّ وتدبر، وأدعو الكتَّاب والخطباء والوعاظ إلى التعرف على أمراض المسلمين للسعي إلى التحذير منها سرًّا وجهارًا كتابة ونثرًا وشعرًا قدر الإمكان، وأنا أعتبر رسالتي هذه مشاركة في إصلاح أحوال المسلمين وإنقاذهم من الورطات التي أوقعهم فيها أعداء الإسلام، فما وجد فيها من صواب فهو من فضل الله عليَّ وحده، وما وجد فيها من خطأ فهو مني ومن الشيطان وعليَّ إصلاحه، وكثيرًا ما أستخدم في هذه الرسالة لفظ المساعدات دون تقييدها بالمال، اكتفاء بأن هذا يفهم من لفظ المساعدات، وقد سميت هذه الرسالة «**الذل والصغار على من قَبِلَ من المسلمين مساعدة الكفار**».

فالله أسأل أن يسهِّل طبعها ونشرها، وأن يبارك في كل من أعان على جمعها وكتابتها ونشرها.

وكان الانتهاء من كتابتها يوم الخميس شهر ربيع الثاني سنة ١٤٢٩هـ

الفصل الأول

قواعد وضوابط حول مساعدات الكفار

هذا الفصل يحتوي على أسس وقواعد وضوابط نافعة للقارئ حول الموضوع الذي بين أيدينا.

▣ حكمة الله العظيمة في إيجاد المال:

اقتضت حكمة الله البالغة إيجاد المال لتحقيق منافع كثيرة ومصالح عظيمة دينية ودنيوية قال تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾ [النساء: ٥] فقيامًا نكرة في سياق النفي، والنكرة في سياق النفي تفيد العموم كما قرره الأصوليون، فهي تعم القيام بأمر الإسلام والقيام بأمر الدنيا، قال ابن عاشور رحمه الله في تفسيره «التحرير والتنوير» (٤/ ٢٣٤، ٢٣٥): «المال الرائج بين الناس هو حقّ لمالكيه المختصّين به في ظاهر الأمر، ولكنّه عند التأمّل تلوح فيه حقوق الأمة جمعاء؛ لأنّ في حصوله منفعة للأمّة كلّها، لأنّ ما في أيدي بعض أفرادها من الثروة يعود إلى الجميع بالصالحة، فمن تلك الأموال يُنفق أربابها ويستأجرون ويشترون ويتصدّقون ثم تورث عنهم إذا ماتوا، فينتقل المال بذلك من يد إلى غيرها فينتفع العاجز والعامل والتاجر والفقير وذو الكفاف، ومتى قلّت الأموال من أيدي الناس تقاربوا في الحاجة والخصاصة، فأصبحوا في ضنك وبؤس، واحتاجوا إلى قبيلة أو أمّة أخرى وذلك من

أسباب ابتزاز عزّهم، وامتلاك بلادهم، وتصيير منافعهم لخدمة غيرهم، فلأجل هذه الحكمة أضاف الله تعالى الأموال إلى جميع المخاطبين ليكون لهم الحقّ في إقامة الأحكام التي تحفظ الأموال والثروة العامة، وهذه إشارة لا أحسب أنّ حكيمًا من حكماء الاقتصاد سبق القرآن إلى بيانها».

وكون الناس يقيمون دنياهم بالمال أمرٌ سهل عليهم بدافع غريزة حبهم المال والحياة، ولكن يفتقر الناس إلى التعليم والإرشاد في استخدام المال لإقامة دينهم؛ إذ إن هذا مما يغفل عنه كثير من المسلمين.

فلهذا جاءت الأدلة الداعية إلى هذا تنفيذ العهد الذي بين العباد وربهم، فعن أبي واقد الليثي قال: كنا نأتي النبي ﷺ إذا أنزل عليه، فيحدثنا فقال لنا ذات يوم: «**إن الله عز وجل قال: إنا أنزلنا المال لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة...**» رواه أحمد (٥/ ٢١٨) والطبراني في الكبير رقم (٣٣٠٠، ٣٣٠١).

وأخرج الطبراني في الكبير رقم (٧٩٧٠) عن أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لو أن لابن آدم واديان لتمنى واديًا ثالثًا، وما جعل المال إلا لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة...**» رواه أبو يعلى رقم (٤٤٦٠).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يقول إذا دخل بيته: «**لو كان لابن آدم واديان من ذهب لابتغى إليهما ثالثًا... إنما جعل المال لتقضى به الصلاة وتؤتى به الزكاة**» والحديث صحيح بمجموع شواهده.

فما على أهل الإيمان إلا أن يفوا لله بالقيام بأمر الإسلام، باذلين أنفسهم وأموالهم في سبيل ذلك، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ

وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [التوبة: ١١١] فوا أسفًا على بعض المؤمنين؛ حيث جعلوا اكتساب الأموال لغير الحكمة الشرعية.

▣ من سنن الله الكونية التي لا تتغير أن الله لا يبسط الرزق لكثيرٍ من العباد؛ حتى لا يبغي بعضهم على بعض:

اقتضت رحمة الله وحكمته أن يبسط الرزق لمن يشاء من العباد ويقبضه على من يشاء، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴾ [الشورى: ٢٧] قال العلامة ابن عاشور في تفسيره (٢٥/ ٩٣) عند هذه الآية: (لو جعل الله جميع الناس في بسطة من الرزق لاختلّ نظام حياتهم ببغي بعضهم على بعض؛ لأن بعضهم الأغنياء تحدثه نفسه بالبغي لتوفر أسباب العُدوان كما علمت، فيجد من المبغي عليه المقاومةَ وهكذا، وذلك مفضٍ إلى اختلال نظامهم. وبهذا تعلم أن بسط الرزق لبعض العباد كما هو مشاهَد لا يفضي إلى مثل هذا الفساد؛ لأن الغِنى قد يصادف نفسًا صالحة ونفسًا لها وازع من الدين فلا يكون سببًا للبغي، فإن صادف نفسًا خبيثة لا وازع لها، فتلك حالة نادرة هي من جملة الأحوال السيئة في العالم، ولها ما يقاومها في الشريعة وفصل القضاء وغَيرة الجماعة، فلا يفضي إلى فساد عام ولا إلى اختلال نظام».

وقال تعالى: ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٢] قال الشنقيطي رحمه الله في كتابه أضواء البيان (٧/ ١٦٠) عند قوله

تعالى: ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ ﴾: «على أن تفاوت الناس في الأرزاق والحظوظ سنة من سنن الله السماوية الكونية القدرية، لا يستطيع أحد من أهل الأرض البتة تبديلها، ولا تحويلها، بوجه من الوجوه، ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَحْوِيلًا ﴾ [فاطر : ٤٣]).

فهذه الأدلة ناقضة لدعوى الغرب الكافر أنه سيقضي على الفقر، والحقيقة أنها دعوة وهمية من باب ذرِّ الرماد على العيون يسلون بها الفقراء، ولو سلم بها فهي دعوة غير مقدور على تحقيقها، ولو اجتمع على ذلك من بأقطار السموات والأرض؛ لأن التفاوت في الأرزاق سنة كونية ماضية إلى قيام الساعة، والواقع خير شاهد على استمرارية هذه السنة منذ أوجد الله البشرية وحتى في الدول التي يقال فيها إنها غنية أو صناعية فضلًا عن كثرة الفقراء في غيرها، فدعوى اجتثاث الفقر مكابرة ومعاندة لسنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلًا.

▣ إخبار الرسول ﷺ بافتتان أمته بالمال:

لقد أخبر الرسول ﷺ عن أعظم ما يفسد على أمة الإسلام دينها وعزها ومجدها، فقال: «**وإن لكل أمة فتنة وفتنة أمتي المال**» رواه الترمذي رقم (٢٣٣٦) وأحمد (٤/ ١٦٠) والطحاوي في مشكل الآثار رقم (٤٣٢٥) والقضاعي في مسند الشهاب (١٠٢٢) والطبراني (١٩/ ٤٠٤) عن كعب بن عياض، وهو صحيح.

وأخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار رقم (٥٠٩) بسند صحيح عن ابن مسعود قوله: «**إن لكل أمة فتنة وإن فتنة هذه الأمة الدراهم**».

قال الطحاوي: وكان قوله: «فتنة أمتي المال» ... تعم الرجال والنساء من أمته.

وقال المناوي في فيض القدير (٢/ ٥٠٧): «قال القاضي: أراد بالفتنة الضلال والمعصية (**وإن فتنة أمتي المال**) أي: الالتهاء به؛ لأنه يشغل البال عن القيام بالطاعة وينسي الآخرة، قال سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [التغابن: ١٥]، وفيه أن المال فتنة، وبه تمسَّك من فضَّل الفقر على الغنى، قالوا: فلو لم يكن الغنى بالمال إلا أنه فتنة فقلَّ من سلم من إصابتها له وتأثيرها في دينه- لكفى».

وقال القرطبي رحمه الله: «قال علماؤنا رحمة الله عليهم: هذا خبرٌ منه ﷺ بأن كل الأمم افتتنت؛ فأمم منهم افتتنوا عن توحيده بالأصنام فعبدوها، وقوم بالشمس فتألهوها، وقوم بالقمر، وقوم بالكواكب، وقوم نبي كان فيهم -وهم اليهود- عبدوا عزيرًا فقالوا: ابن الله، ومنهم من افتتنوا بالعجل يعبدوه، والنصارى افتتنوا بعيسى فقال قوم منهم: هو الإله، وآخرون منهم قالوا: هو ابن الله، وجعل فتنة هذه الأمة في حب الدينار والدرهم، فغلب على أكثرهم حب المال، فكدَّر عليهم عبودية المتكبر المتعال، كما غلب على أكثر الأمم فتنة شرك الأسباب في توحيد رب الأرباب». نقلًا من كتاب السر المكتوم في الفرق بين المالين المحمود والمذموم (١٠٧).

قلت: فمن أقبل على المال يحبه ويعظمه أفسده أيما إفساد وفتنه أيما افتتان، روى البخاري رقم (٢٨٨٦) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**تعس**

عبد الدينار تعس عبد الدرهم تعس عبد الخميصة تعس عبد القطيفة، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش، إن أُعطي رضي وإن مُنع سخط» قال الحافظ في الفتح (١١/ ٣٠٦): «قال الطيبي: قيل: خص العبد بالذكر ليؤذن بانغماسه في محبة الدنيا وشهواتها كالأسير الذي لا يجد خلاصًا» وقال الحافظ في نفس المصدر (٣٠٧): «وسوغ الدعاء عليه كونه قصر عمله على جمع الدنيا، واشتغل بها عن الذي أمر به من التشاغل بالواجبات والمندوبات».

وبسبب ما يجلبه حب المال من آفات على صاحبه خاف الرسول ﷺ على أمته من الافتتان به في الدين، فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن هذا الدينار والدرهم أهلكا من كان قبلكم وإنهما مهلكاكم فانظروا كيف تعملون»** أخرجه ابن حبان رقم (٦٩٤) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ١١٢) والبيهقي في الشعب رقم (١٠٢٩٤)، وهو حديث جيد.

وعن عمرو بن عوف أن النبي ﷺ قال للأنصار لما جاءه مال البحرين: **«أبشروا وأملوا ما يسركم، فوالله ما الفقر أخشى عليكم ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها وتلهيكم كما ألهتهم»** أخرجه البخاري (٦٤٢٥) واللفظ له، ومسلم (٢٩٦١)

وفي الصحيحين من حديث عقبة بن عامر أن النبي ﷺ صعد المنبر فقال: **«إني لست أخشى عليكم أن تشركوا بعدي، ولكني أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها وتقتتلوا فتهلكوا كما هلك من كان قبلكم»** أخرجه البخاري (٦٤٢٦) ومسلم (٢٢٩٦) واللفظ له.

وعن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «**إن أخوف ما أخاف عليكم ما يخرج الله لكم من بركات الأرض، قيل: وما بركات الأرض؟ قال: زهرة الدنيا... وإن هذا المال خضرة حلوة، وإن كل ما أنبت الربيع يقتل حبطًا أو يلم إلا آكلة الخضرة..**» أخرجه البخاري (٦٤٢٧) ومسلم (١٠٥٢).

قال ابن رجب رحمه الله في «لطائف المعارف» ص٦٧٣، ٦٧٤): «فلهذا شبه النبي ﷺ من يأخذ الدنيا بغير حقها ويضعها في غير حقها بالبهائم الراعية من خضر الربيع حتى تنتفخ بطونها من أكله، فإما أن يقتلها وإما أن يقارب قتلها، فكذلك من أخذ الدنيا من غير حقها ووضعها في غير وجهها إما أن يقتله ذلك فيموت به قلبه ودينه، وهو من مات على ذلك من غير توبة منه وإصلاح حال، فيستحق النار بعمله، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَٰمُ وَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ ﴾ [محمد: ١٢] وهذا هو الميت حقيقة فإن الميت من مات قلبه كما قيل:

ليس من مات فاستراح بميت ... إنما الميت ميت الأحياء

وإما أن يقارب موته ثم يعافى، وهو من أفاق من هذه السكرة وتاب وأصلح عمله قبل موته».

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلامٌ نفيس يبين فيه كيف يتعامل المسلم مع المال قال: «ثم ينبغي له أن يأخذ المال بسخاوة نفس ليبارك له فيه، ولا يأخذه بإشراف وهلع بل يكون المال عنده بمنزلة الخلاء الذي يحتاج إليه من غير أن يكون له في القلب مكانة، والسعي فيه إذا سعى كإصلاح الخلاء» الوصية الصغرى ص٣٠٤-٣٠٧).

قلت: حاجة المسلمين إلى الحذر من الاغترار بالمال والهلع في طلبه ماسة؛ لأن من فتح على نفسه هذا الباب ذهبت به الأطماع كل مذهب حتى يكتسبه من الحرام ويُقبل على طلبه بطرف الذل والهوان، كما هو حال من مدوا أيديهم إلى الكفار ونسوا أنفسهم بقبول مساعدتهم لهم باليورو والدولار، ولم يحصل في عصر من عصور الإسلام أن باع من باع من المسلمين دينه للأعداء، وتمالأ معهم على محاربة شريعة المولى، فستجد في رسالتنا هذا ما يسوءك من صنيع هؤلاء، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

▣ المال سلاح المؤمن وسلاح الكافر:

لقد هدى الله المؤمنين إلى استخدام المال فجعلوه مفتاح خيرٍ مغلاق شرٍّ، بل جعلوه لإقامة الإسلام وإصلاح الدنيا وأيضًا يحاربون به الباطل وأهله ويحمون به الحق وأهله، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١].

وقال الرسول ﷺ: «**نعم المال الصالح للرجل الصالح**».

قال الآلوسي في كتابه روح المعاني (٤/ ٢٠٢) عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾: «في الآية إشارة إلى مدح الأموال، وكان السلف يقولون: المال سلاح المؤمن، ولأن أترك مالًا يحاسبني الله تعالى عليه خيرٌ من أن أحتاج إلى الناس».

وذكر غير واحد أن سفيان الثوري كانت له تجارة، وكان يقول: لو لم نستعن بهذه التجارة لتمندل بنا الملوك.

فالله الله في التسلح بالمال لنصرة الإسلام، وسدِّ الثغرات وتفريج الكربات ودفع الملمات والبرِّ بالآباء والأمهات والإحسان إلى ذوي الحاجات.

وإياك إياك يا مسلم أن تتخذ المال للأعمال السيئة والصفات الذميمة من كِبر وعجب وغرور وأشَر وبطَر وفخر واحتقار الآخرين وازدراء بالمحتاجين.

وأما كون المال سلاح الكفار فهذا هو موضوع بحثنا، والقاعدة المعروفة هي: المال سبب للخير والشر، فكما أن أهل الإيمان جعلوا المال للدفاع عن دينهم فكذلك أعداء الإسلام من يهود ونصارى وغيرهم، جعلوا أموالهم للدفاع عن كفرهم ونشره، بل للقضاء على دين الإسلام، ومن أجل هذا حولوا أساس المعركة بينهم وبين المسلمين من مواجهة عسكرية إلى مواجهة مالية وفكرية، فصارت مواجهتهم القتالية للمسلمين إكمالًا لما سبقها من بذل المال، فكانت حقيقة انتصاراتهم على المسلمين هي بالمال لا بالرجال، وكان السبب الكبير في انهزام المسلمين هو قبول استعبادهم بالمال، فتبع ذلك الاستعباد بالرجال فما مضى سلاح الكفار المذكور على رقاب ذوي الأطماع من المسلمين، فالويل ثم الويل لأمة الإسلام من هذا السلاح الذي تآمر أعداؤها على استخدامه فيها.

ولقد بذل النصارى في عصرنا أموالًا كثيرة لإفساد دين المسلمين بذلًا لم يسبق له نظير، وجعلوا بذل المال لإغراء أرباب الأطماع من حكام المسلمين

وأحزابهم وغيرهم أساسًا لخوض المعركة مع المسلمين بعد أن كان الأساس في معاركهم ضد المسلمين هو التسلح العسكري، وبسبب هذا التحول ميَّز الحذاق بين سياسة الشرق وسياسة الغرب، فسياسة الشرق كما يقولون تكون بشرخ رأس العدو وسياسة الغرب تتجسد بتغيير طبيعة العدو وقلبه بالمال والأفكار.

▣ كشف الأسرار في جعل الله كثرة الأموال بأيدي الكفار:

لما رضي الكفار بالحياة الدنيا واطمأنوا بها وجعلوها غاية رغبتهم ونهاية مطلبهم وميدان سباقهم وكمال عزهم وسامق مجدهم قضى الله عدلًا منه بأن يكون المال بأيدي الكفار أكثر منه جملة بأيدي المسلمين؛ ليتكامل فجورهم وأشرهم وبطرهم، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٣٣-٣٥] قال ابن عاشور رحمه الله: «فالمعنى عليه: لَوْلا أن يَصير النّاس كلّهم كفارًا لخصصنا الكافرين بالمال والرفاهية، وتركنا المسلمين لِمَا ادّخرنا لهم من خيرات الآخرة، فيحسب ضعفاء العقول أن للكفر أثرًا في حصول المال جعله الله جزاءً لمن سماهم بالكافرين فيتبعوا دين الكفر لِتخيّلهم الملازمة بين سعادة العيش وبين الكفرِ... فيؤول المعنى إلى: لولا تجنب ما يفضي إلى عموم الكفر وانقراض الإيمان، لجعلنا المال لأهل الكفر خاصة، أي والله لا يحب انقراض الإيمان من النّاس» التحرير والتنوير (٢٥/ ٢٠٢).

وروى البخاري رقم (٤٩١٣) ومسلم عن عمر بن الخطاب قال: دخلت على رسول الله ﷺ وإنه لعلى حصير ما بينه وبينه شيء وتحت رأسه وسادة من أدم حشوها ليف، وإن عند رجليه قرظًا مصبوبًا، وعند رأسه أهب معلقة، فرأيت أثر الحصير في جنبه فبكيت فقال: ما يبكيك؟ فقلت: يا رسول الله، إن كسرى وقيصر فيما هما فيه وأنت رسول الله!! فقال: «**أما ترضى أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة؟!**».

وروى مسلم برقم (٢٩٥٦) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر**».

فنحمد الله الذي اختار للمؤمنين الأكمل والأفضل في الدنيا والآخرة، فإن المؤمن يتناول أطيب ما في الدنيا وهو الحلال الطيب، ويكرم في الآخرة بجنات النعيم، فما أخسر صفقة الكفار حينما رضوا بالدنيا فقط، وما أربح صفقة المؤمنين حينما اختاروا الله والدار الآخرة.

▣ الآيات الدالة على ذم الاغترار بأموال الكفار:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ۚ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ فسَّر عدد من المفسرين ومنهم ابن الجوزي والسمعاني والنسفي والآلوسي والشنقيطي وابن عاشور قوله تعالى: ﴿أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾ قالوا: اليهود والنصارى والمشركون وبعضهم زاد: المجوس.

والآية شاملة لكل ممتع من أهل الكفر، وقال المفسرون: النهي في الآيتين للنبي ﷺ وأمته، ومن المفسرين من قصره على أمته، والأول أرجح، فالنهي المذكور قد شمل كل مسلم ومسلمة.

وقال تعالى مخاطبًا رسوله وأمته: ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾.

وقال تعالى مخاطبًا أمته: ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ جميع المفسرين على أن الإعجاب بالشيء هو السرور به والرضى به، وعلى أن الآية تنهى النبي ﷺ وأمته عن الإعجاب بأموال المنافقين، فمن باب أولى أن لا نعجب بأموال الكفار.

وقال تعالى مخاطبًا رسوله أمته: ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾ [آل عمران: ٤٩٦، ٤٩٧] وذم الله الناس الذين يغترون بأموال الكفار فقال مخبرًا عمن فُتن بزينة قارون: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ﴾.

وإذا كان المسلمون منهيين عن التطلع إلى أموال الكفار فمن باب أولى أنهم لا يسألون الكفار أموالهم من باب المساعدة لهم والمنح؛ لأن السؤال لهم ينافي اعتزاز المسلم بدينه وهو فتح باب لاحتقار الكفار له وإطماعهم في النيل من دينه أو عرضه أو ماله، وللشوكاني كلامٌ جيد في مسألتنا هذه، قال في كتابه

«فتح القدير» (٣/ ١٤٢): (ثم لما نهاه عن الالتفات إلى أموالهم وأمتعتهم نهاه عن الالتفات إليهم، فقال: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ حيث لم يؤمنوا وصمموا على الكفر والعناد، وقيل: المعنى: لا تحزن على ما متعوا به في الدنيا، فلك الآخرة، والأول أولى، ثم لما نهاه عن أن يمد عينيه إلى أموال الكفار ولا يحزن عليهم وكان ذلك يستلزم التهاون بهم وبما معهم أمره أن يتواضع للمؤمنين فقال: ﴿وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨].

ومما يدل على ذم الاغترار بأموال الكفار ما جاء في البخاري رقم (٤٩١٣) ومسلم رقم (١٤٧٩) عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: «دخلت على رسول الله ﷺ وإنه لعلى حصير ما بينه وبينه شيء وتحت رأسه وسادة من أدم حشوها ليف، وإن عند رجليه قرظًا مصبوبًا وعند رأسه أهب معلقة، فرأيت أثر الحصير في جنبه فبكيت، فقال: ما يبكيك؟ فقلت: يا رسول الله، إن كسرى وقيصر فيما هما فيه وأنت رسول الله؟ فقال: أما ترضى أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة».

▣ القرآن يفضح الكفار فيما يفعلونه بدين المسلمين عن طريق إنفاقهم الأموال:

لا داعي لتلبيس الأعداء من أن إنفاقهم على بعض المسلمين هو من الحقوق الإنسانية، فقد فضحهم الله وأخزى مساعيهم في دعواهم هذه فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٦]

قال الإمام ابن عطية في تفسيره «المحرر الوجيز» (٦/ ٢٩٥): (فأخبر الله في هذه الآية خبرًا لفظه عام في الكفار).

قلت: يعني أن عموم الكفار إذا أنفقوا على المسلمين فهو من أجل صدهم عن الإسلام.

وقال ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (٩/ ٣٤١): ({فسينفقونها} تفريعٌ على العلة؛ لأنهم لما كان الإنفاق دأبهم لتلك العلة المذكورة، كان مما يتفرع على ذلك تكرر هذا الإنفاق في المستقبل، أي ستكون لهم شدائد من بأس المسلمين تضطرهم إلى تكرير الإنفاق على الجيوش لدفاع قوة المسلمين).

قلت: لم يحصل في عصر من عصور المسلمين أن استخدم الكفار أموالهم في محاربة الإسلام وإفساد المسلمين مثلما حصل في عصرنا، ومن أسباب ذلك أن أعداء الإسلام من يهود ونصارى وغيرهم حوَّلوا جُلَّ مؤامراتهم ضد المسلمين إلى حروب معنوية للعقيدة والعبادة والأخلاق والمعاملة والسياسة والاقتصاد، وهذه المحاربة أعظم ما تقوم عليه بالمال؛ لأن بعض المسلمين ينخدعون به وبعضهم يتطلع إليه، وأما المنافقون فيرضون به.

فما سنذكره في هذا السفر من مساعدة الكفار للمسلمين هو مصداق لهذه الآية.

▣ إخبار القرآن بأن الكفار لا يحضون على إطعام الفقراء والمساكين والأيتام:

قال الله في كتابه الكريم: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس: ٤٧].

وقال سبحانه عن أصحاب الجنة: ﴿ فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَـٰفَتُونَ ﴿٢٣﴾ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ ﴾ [القلم: ٢٣، ٢٤].

وقال سبحانه مخبرًا عمن أوتي كتابه بشماله: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٣٣﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴾ [الحاقة: ٣٣، ٣٤].

وقال سبحانه مخبرًا عن أصحاب النار: ﴿ قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ﴾ [المدثر: ٤٣، ٤٤].

وقال سبحانه: ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴿١﴾ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴾ [الماعون: ١- ٣].

وقال سبحانه: ﴿ كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ﴿١٧﴾ وَلَا تَحَـٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴾ [الفجر: ١٧، ١٨].

هذه الآيات تعم الكفار إلى قيام الساعة، وسواء كانوا دولًا أم شعوبًا أم أحزابًا، وعلى هذا فلا تغترَّ بشعارات دول الغرب في تحرير الفقراء وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغير ذلك؛ لأنها شعارات سياسية أكثر منها حقيقية، بل إنها تنطوي على غوائل ضد الفقراء شعوبًا ودولًا وأفرادًا وأحزابًا.

الفصل الثاني

أشهر أنواع المساعدات التي تقدمها الدول الكافرة ومنظماتها لبعض المسلمين

▣ قواعد عامة تسير عليها الدول الكافرة المانحة:

هناك قواعد تسير عليها الدول المانحة للشعوب والدول الفقيرة، وهي قواعد خطيرة، ومنها:

القاعدة الأولى:

المصلحة الوطنية مقدمة على أي مصلحة غير وطنية، فزعماء الكفار يحرصون على تحقيق مصالحهم بأكبر قدر ولو على حساب مصالح غيرهم خصوصًا الدول الإسلامية وبالأخص العربية، وحتى لو كانت الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الإسلامية قائمة واقتضت مصالح الدول الكافرة نقضها نقضتها وتُظهِر هذه الدول أنها تنازلت للدول الإسلامية عن مصلحة أو مصالح، وحقيقة الأمر هو السير على قاعدتهم هذه، وبعض مصالحهم تكون خفية، فالواقف مع المصالح الظاهرة يظن أنها قد حققت للمسلمين مصلحة والواقع خلاف ذلك.

ومرادنا من إيراد هذه القاعدة هو أنه لا يغترّ بما ترفعه الدول المساعدة لحكام المسلمين وشعوبهم كشعار محاربة الفقر والقضاء على الفقر؛ فإن هذه الشعارات جوفاء لا حقيقة لها، فالأعداء حريصون على تحقيق مصالحهم في

بلاد المسلمين أضعاف أضعاف ما يحققونه لبعض أفراد المسلمين، فهم سائرون على هذه القاعدة في حال المساعدة وغيرها.

القاعدة الثانية:

القوة في السياسة الخارجية، الدول الغربية وغيرها من دول الكفر تنطلق في سياستها الخارجية خصوصًا مع حكام المسلمين وبالأخص حكام العرب من قاعدة القوة الدولية، والتي تعني التدخل العسكري وفرض العقوبات الاقتصادية وغيرها، وقد صارت الدول الصناعية الكبرى -خصوصًا أمريكا- تتعامل مع الدول الضعيفة -خصوصًا الإسلامية- بالقوة والقهر والتسلط، قال الرئيس الأمريكي هاري نزومان بعد إلقاء قنبلتين نوويتين: (العالم الآن في متناول أيدينا) نقلًا من رسالة «عولمة أم أمركة» ص١١.

وقال الرئيس الأمريكي روزفلت عقب الحرب العالمية الثانية: (إن قدرنا.. هو أمركة العالم تكلموا بهدوء واحملوا عصًا غليظة، وعندئذ يمكن أن تتوغلوا بعيدًا) نقلًا من المصدر السابق ص٩.

وقال القاضي الأمريكي هلمز: (الحق يمتلكه الشعب القادر على قهر الشعوب الأخرى) نقلًا من المصدر السابق ص١١.

وقال بعض كبار الأمريكيين: (لا تحدثني عن التاريخ أو عن الحق أو عن الكرامة، وإنما حدثني عن المنفعة وعن القوة) المصدر السابق ص١١.

ألا وإن من جملة ما يوصلهم إلى استخدام قوتهم بسهولة تقديم المساعدات المالية للدول الإسلامية، قال الرئيس الأمريكي السابق جون

كنيدي عام ١٩٦١م: (إن المعونة الأجنبية وسيلة يمكن للولايات المتحدة الأمريكية عن طريقها أن تثبت مركز النفوذ والسيطرة حول العالم) وبعد سبع سنوات أضاف الرئيس الأمريكي نيكسون قائلًا: (دعونا نتذكر بأن الهدف الرئيسي من المعونة ليس هو مساعدة الأمم الأخرى بل مساعدة أنفسنا). نقلًا من كتاب «القطاع الخيري» ص٤٨٩.

بل قال بعض الساسة الأمريكيين: (الدول الصغيرة شيء من تراث الماضي الذي عفا عليها الزمن ولا مستقبل لها) المصدر السابق.

فأقوالهم هذه كافية في إيضاح القاعدة المذكورة، والواقع خير شاهد على أن سياستهم مع الدول الفقيرة والصغيرة التسلط والسيطرة بالقوة.

القاعدة الثالثة:

المسلمون أعداؤنا:

تنطلق الدول التي تنادي بحقوق الإنسان والتي ترفع شعار الحرية والمساواة من قاعدة أن المسلمين أعداء، والحرب بيننا وبينهم صليبية، ويكفي من النقل الدال على هذا ما قاله المستشار السياسي لشارون: (لقد أثبت برنامج سوبر ستار العرب أشياء كثيرة وأهمها أن عدونا ليس المسلمين لكن عدونا هو الإسلام وتعاليمه القرآن والسنة).

بل ها هو الرئيس الأمريكي بوش الابن بعد تدمير المركز التجاري العالمي في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م يقول: (إن الحرب صليبية بيننا وبين المسلمين)، وقد تناقلت هذا التصريح وسائل الإعلام وهو بهذا التصريح يكشف حقيقة ظن بعض حكام المسلمين أن زعماء النصارى قد تخلوا عنها.

وورد في مجلة وزارة الخارجية الأمريكية مقالا للسناتور جيسي هيلمز رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي مفاده: أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش (الابن) متهم شخصيًّا -وبصورة لم يسبق لها مثيل من رئيس أمريكي- بدعم المؤسسات الخيرية الكنسية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها والتي يسميها بوش (الابن) باسم (جيوش الرحمة). نقلًا من كتاب «ضحايا بريئة» ص٣٧.

وما دام الكثير من قادة النصارى يتأثرون للنصرانية الصليبية فهم يجعلون المساعدات من جملة ما يتوصلون بها إلى التمكين لديانتهم النصرانية، وهذا معلوم شهد به عليهم واقع الحال وناطق المقال كما سيأتي في الفصل الثاني إيضاحه.

القاعدة الرابعة:

دعوتهم للسلم وهم يعدون للحرب

هذه القاعدة ذكرها صاحب «الموسوعة السياسية والعسكرية» (٤/ ١٢٥٥) ونسب السير على هذه القاعدة إلى الأوربيين، وهي قاعدة جديرة بالانتباه لها من قِبَل حكام المسلمين.

▣ قواعد تقوم عليها مساعدات الكفار للمسلمين:

القاعدة الأولى: المال رِقّ لأهل الأطماع

معلوم عند الناس ما للمال من تأثير على المُعطَى له، خصوصًا إذا كان المُعطِي من ذوي الأطماع، فهو يسترقهم ويستعبدهم، حتى قال الشاعر:

فرِقُّ ذوي الأطماع رِقٌّ مخلد

وقال آخر:

وكم دقت ورقت واسترقت فضول الرزق أعناق الرجال

بل قال الرسول ﷺ: «**تعس عبد الدينار.. عبد الدرهم.. عبد القطيفة، تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش...**» رواه البخاري برقم (٢٨٨٧) فهذا الحديث جدير بفهمه جيدًا، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٥٩٧، ٥٩٨): (فالرسول ﷺ جعله عبدَ ما يرضيه وجوده ويسخطه فقده، حتى يكون عبد الدرهم وعبد ما وصف في هذا الحديث، والقطيفة هي التي يجلس عليها فهو خادمها... وهذا من أقل المال، وإنما نبه النبي ﷺ على ما هو أعلى منه، فهو عبدٌ لذلك، فيه أرباب متفرقون وشركاء متشاكسون).

وقال أيضًا: (وهكذا كان حال من كان متعلقًا برئاسة أو ثروة ونحو ذلك من أهواء نفسه، إن حصل له رضي وإن لم يحصل سخط، فهذا عبد ما يهواه من ذلك وهو رقيق له إذا لم يحصل، والعبودية في الحقيقة هي رِقُّ القلب وعبوديته، فما استرق القلب واستعبده فهو عبد لهذا) «مكارم الأخلاق» ص٢٦٠.

فأعداء الإسلام عندما يعطون المال لدولة من الدول أو لحزب من الأحزاب أو لفرد من الأفراد فإنما يريدون أن يتوصلوا بذلك إلى أن يكون كالأسير لديهم، اللهم سلِّم سلِّم.

القاعدة الثانية: سير المساعدات قائم على قوانين الرأسمالية

إن مساعدات الدول الكافرة لحكام المسلمين وأحزابهم تقوم على القوانين الرأسمالية، والقوانين الرأسمالية فيما يتعلق بسياسة المال تقوم على حرية المال والاقتصاد، ولهذا يربطون اقتصاد المسلمين بالاقتصاد العالمي والأسواق الدولية وغير ذلك، وسير الدول المتعاونة مع حكام المسلمين على قوانين حرية المال والاقتصاد يتضمن محاربة الاقتصاد الذي جاءت به الشريعة الإسلامية، وجعله خاضعًا وتابعًا لقوانين اقتصاد الغرب الكافر، وهذا مؤدٍّ إلى ارتكاب محرمات كثيرة، بل ووقوع في غياهيب الضلالات.

وسيأتي إيضاح بوائق حرية المال قريبًا.

القاعدة الثالثة: جوِّع كلبك يأكلك

هذه قاعدة قديمة مشهورة، وكون زعماء اليهود والنصارى يسيرون عليها أمر محقق، قال صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٤٢٣، وهو يتحدث عن مؤامرة هؤلاء على المسلمين: (ولكنها المؤامرة وشعارها: «جوِّع كلبك يتبعك» والقاعدة هذه يضرب بها المثل في معاشرة اللئام وما ينبغي أن يعاملوا به) انظر «مجمع الأمثال» (١/ ٢٢٩).

وقال أحد كبار اليهود: (إن العربي كالكلب إذا ضربته سارع إلى لحس حذاءك) نقلًا من «النفوذ اليهودي» ص٧١. فإذا كان زعماء اليهود والنصارى يحتقرون المسلمين -حاكمهم ومحكومهم- وهم غير مادِّين أيديهم إليهم فلا شك أنهم يحتقرونهم أكثر وأكثر عندما يتلقون المساعدات منهم.

ويحذر أعداؤنا غاية الحذر من تعاملهم مع المسلمين بقاعدة: «سمِّن كلبك يأكلك» فهم يرون أنهم لو تركوا المسلمين يتقوون فإنهم في نظرهم سيقضون عليهم، انظر من كلامهم الدال على هذا في رسالة «دمِّروا الإسلام أبيدوا أهله»، وعلى هذا فليست المساعدة للمسلمين من قِبَل أعدائهم لتحقيق الرخاء فيهم، ولكن لتحقيق الجوع تدريجيًّا، اللهم لطفًا بعبادك.

▣ الشعارات التي تستخدمها الدول الكافرة وهيئاتها لتسهيل قبول المسلمين لمساعدتها:

الدول الكافرة والمنظمات الدولية وغير الدولية تستخدم شعارات ظاهرها الرحمة وباطنها الذل والهوان، ومن أشهر شعاراتهم قولهم: (إن مساعدتنا من أجل حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق الأمومة وإصلاح البيئة والمحافظة على الصحة وبناء الاقتصاد وتنظيم الأسرة ومحو الأمية وإصلاح الأوضاع وتطوير البلاد، وغيرها من الشعارات التي ترفع ما بين الحين والآخر، وقبول هذه الشعارات يفعل في عقول المتجاهلين لمكر الكفار وكيدهم الأفاعيل، فيُسلمون بظواهرها ويقبلون على نشرها والدعوة إليها، ولو علموا أن القرآن قد فضح الكفار في هذه المسألة وغيرها لكانوا على حذر ويقظة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٦] وما سنوضحه في هذا السفر من الصدِّ عن سبيل الله عن طريق مساعدتهم سيكون كافيًا وشافيًا للقارئ بإذن الله.

▣ بَعد الحرب العالمية الثانية زاد اهتمام الدول الغربية بمساعدة الدول الفقيرة:

بدأت الحرب العالمية الثانية في أول أيلول ١٩٣٩ وانتهت في أوربا في الثامن من أيار ١٩٤٥، كما انتهت في الشرق الأقصى باستسلام اليابان في الثاني من أيلول ١٩٤٥، وقد دامت هذه الحرب حوالي ست سنوات، واشتركت فيها معظم دول العالم، وتسببت عنها من الخسائر البشرية والعمرانية ما يعادل خسائر حروب العصور الحديثة بكاملها «انظر السياسية العسكرية» (٤/ ١٣٥١).

وبعد هذا الدمار الشامل قامت الدول الأوروبية بالإصلاح في بلادهم، وأعلنوا عن توجههم الجديد وهو الدعوة إلى حقوق الإنسانية عالميًّا، وأعدوا الهيئات من مؤسسات ومنظمات وجمعيات لنشر الدعوة إلى حقوق الإنسان، ومن جملة ما دعوا إليه من حقوق الإنسان تحريره من الجوع والفقر والمرض والخوف، وأظهروا مساعدتهم للدول الفقيرة.

قال صاحب كتاب «التمويل الأجنبي» ص٣: (وقد زادت أهمية التمويل الأجنبي للتنمية منذ الحرب العالمية الثانية وخاصة القروض والمنح، واكتسب مزيدًا من البحث على مستوى الدراسات الاقتصادية، وصار محط أنظار المخططين في كثير من الدول النامية بما فيها بعض الدول الإسلامية، وأنشئت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية التي تقدم التمويل للدول النامية).

قلت: ولسرعة نسيان كثير من الناس لما يفعله أهل الإجرام بهم ولسرعة تأثرهم بالدعايات والشعارات- ظنوا أن دول الغرب صادقة فيما ادعته من

أنها ستقوم بإعطاء الإنسان حقوقه، مع أن حقوق الإنسان لا يقوم بها ولا يؤديها إلا من ملئت قلوبهم بالرحمة والشفقة، وعفَّت نفوسهم عن الطمع والجشع وهم المؤمنون الأبرار وفي مقدمتهم الأنبياء والرسل المصطفون الأخيار لا الأشرار، فكيف بزعمائهم الكفرة الفجار، ونقول للمغتر بشعار «حقوق الإنسان»: أَبْعِدَ الحاء واجعل مكانها عينًا، تظهر لك الحقيقة في المراد بحقوق الإنسان، فتصير عقوق الإنسان، وستجد في هذه الرسالة ما يوضح لك هذا بجلاء بإذن الله.

▣ من شروط وأهداف الدول المانحة على الدول الممنوحة السيطرة عليها:

من الشروط الاستعبادية شروط الدول الغربية على الدول الإسلامية وغير الإسلامية السيطرة عليها حال مساعدتها، قال صاحب كتاب «احذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام» ص٣٣٠: (ولقد قال الرئيس الأمريكي «كيندي»: إن المساعدات الخارجية هي أسلوب تحافظ به الولايات المتحدة الأمريكية على النفوذ والسيطرة في العالم أجمع).

قلت: وهذا ما تحققه الهيئات الدولية كالبنك الدولي وغيره، يدل على هذا ما قاله صاحب كتاب «منظمة التجارة العالمية والدول النامية» ص١٩: (فالبنك ليس سوى مشروع للسيطرة على اقتصاديات الدول عبر التحكم في سياساتها الاقتصادية، فإذا كانت تلك السياسة متوافقة مع مصالح الدول الكبرى تنهمر القروض مع التسهيلات، وإذا كان الأمر العكس يصبح الحصول على قرض من ضمن الأمور المستحيلة؛ لكونها تتحكم في عملية التصويت، نظرًا لامتلاكها معظم رأس مال البنك).

وقال صاحب كتاب «التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه» ص٣٢٣، ٤٣٣: (وربما تصبح القروض والمنح الأجنبية جزءًا من التبعية السياسية كما رأينا ذلك في الشروط المرافقة للقروض والمنح الأجنبية، وإذا كان الخضوع للمشورة الدولية قد أصبح مشروطًا مرافقًا للقروض والمنح الأجنبية في الغالب فإن هذه المشورة قد تزيد من ربط اقتصاد الدولة المدينة بالاقتصاد العالمي، ومن ثمَّ تدخل في منافسة غير متكافئة، مما يجعل هذه الاقتصاديات الضعيفة تابعة وخاضعة لاقتصاديات الدول المتقدمة، وإذا ساهمت أي صورة من صور المعونة في إهمال الإصلاحات الداخلية على النحو المتقدم فإنها تكون وسيلة من وسائل الإبقاء على التبعية للدول الأجنبية، وبعامة: ما من معونة أجنبية إلا وتُصحب بشيء من التبعية خاصة المعونات الثنائية).

وتفاصيل الأهداف والشروط المتعلقة بالمساعدات تجده في كتاب «التمويل الأجنبي» ص٤٦، ٤٧.

▣ المساعدات التي يقدمها أعداؤنا لبعض الحكام والشعوب على أقسام:

القسم الأول: القروض الدولية وغير الدولية

وهي على قسمين:

قروض عن طريق أطراف دولية متعددة، وقروض ثنائية.

والقروض الثنائية: هي التي تكون من الدولة المقرضة للدولة المقترضة، عن طريق اتفاق مباشر بين الدولة أو هيئاتها، وهي المعروفة بالقروض الثنائية، قال صاحب كتاب «التمويل الأجنبي» ص١٨، ٢٢: (برزت أهمية القروض

الثنائية منذ الحرب العالمية الثانية، فأصبحت من أهم مصادر التمويل الأجنبي للدول النامية، وتعددت الهيئات الحكومية التي تمنحها، وأخذ دورها في التعاظم حتى أصبحت الديون الثنائية تمثل الجزء الأكبر من إجمال الديون المستحقة على الدول النامية... بلغ إجمال الديون الثنائية لأربع وثلاثين دولة إسلامية أكثر من ٢٦ مليار دولار عام ١٩٧٦م، وتضاعف هذا المبلغ فأصبح أكثر من ٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٠م، وفي عام ١٩٨٦م ارتفع إلى أكثر من ٨٨.٥ مليار دولار).

أما القروض المتعددة الأطراف فهي على قسمين: قروض عن طريق منظمات دولية وغير دولية.

أما المنظمات الدولية فكالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والرابطة الدولية للتنمية وغير ذلك.

وإليك بعضًا من التفصيل:

▣ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسَّساته:

قبل ذكر قروض البنك أذكر إنشاءه ودول الأعضاء فيه وسيطرة الدول الكبرى عليه، البنك الدولي أُسس عام ١٩٤٤م على إثر مؤتمر دولي عقد بالولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية بويتو، وبعد إبرام الاتفاقية المذكورة أصبحت نصوصها نافذة، ومقر البنك في أمريكا بمدينة واشنطن، ويرأس البنك شخص ترشحه الحكومة الأمريكية، وقد انضم عدد كبير من الدول إليه، قال صاحب كتاب «منظمة التجارة العالمية» ص١٧: (لا شك في

أن الولايات المتحدة كانت تتمتع بدور مميز في هذا البنك؛ إذ تملك وحدها ١٨٪ من رأس المال بالإضافة إلى وجود مقر البنك في مدينة واشنطن، ويرأس البنك شخص أمريكي تتولى ترشيحه الحكومة الأمريكية، وقد تحولت هذه العادة إلى نوع من اتفاق غير مكتوب بين الدول الأعضاء الذين ازداد عددهم من ٢٨ دولة إلى ١٨٠ دولة بعد انضمام الدول الاشتراكية إليه).

وقال صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٣٧٠: (نجد أن الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى -ألمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان- تستأثر بالجزء الأكبر من رأسمال هذه المؤسسات، وبالتالي في سياستها وإدارتها خاصة الولايات المتحدة التي تسهم بنصف رأس مال البنك الدولي مثلًا وحدها... ونقطة أخرى تعضِّد الإشارة التي قررها الباحث، ألا وهي أحقية الولايات المتحدة بطريقة تقليدية متبعة في تعيين رئيس البنك؛ حيث يرشِّحه الرئيس الأمريكي، وشرطه أن يكون مواطنًا أمريكيًّا...

ويعتبر البنك الدولي هو المسئول عن النظام المالي العالمي وأول مقرض قروضًا طويلة الأجل، وتنص اتفاقية البنك على أن قروض البنك توجه أساسًا إلى إنشاء أو المشاركة في إنشاء مشروعات بعينها، ولا تتم هذه المشاركة أو هذا الإنشاء إلا بعد دراسات متعددة من قِبَل خبراء البنك الدولي لضمان وفاء ربحية هذه المشروعات برأس المال والفائدة عليه، ويتم فتح حساب باسم المقترض يجعله دائنًا بمبلغ القرض ثم يسمح للمقترض أن يسحب شيكات على هذا الحساب لمقابلة نفقات المشروع عند القيام به فعلًا، ويشرف البنك

الدولي عن طريق خبرائه على جميع المراحل الخاصة بإنشاء وتشغيل المشروع الممول) اهـ بتصرف. نقلًا من كتاب «العولمة الاقتصادية» ص٨٩، ٩٠.

وقروض البنك الدولي على نوعين: هيكلي وقطاعي، قال صاحب كتاب «التمويل الأجنبي» ص٣٨٤: (ولكن بعد عام ١٩٨٠م أدخل ضمن سياسات البنك الدولي الإقراض من أجل التكيف الهيكلي والقطاعي، وقد عرف دليل عمليات البنك الدولي إقراض التكيف الهيكلي بأنه إقراض غير مرتبط بمشروع لدعم برامج التغييرات السياسية والمؤسسية اللازمة لتعديل هيكل اقتصادٍ ما... أما الإصلاحات التي تدعمها قروض التكيف القطاعي فتهدف إلى دعم الإصلاحات في قطاع محدد... ومن هنا يتضح الفرق بين قروض التكيف الهيكلي والقطاعي في عقد الثمانينات وقروض البرامج التي كان البنك الدولي يقدمها قبل ذلك التاريخ، فكلا النوعين لا يرتبط بمشروعات وإنما تعطى قروض البرامج عادة لمواجهة الأزمات الحالية العاجلة، بينما تهدف قروض التكيف الهيكلي والقطاعي إلى إيجاد حلول للمشاكل الهيكلية بعيدة المدى).

وهناك مؤسسات تابعة للبنك الدولي -دمره الله- ذكرها صاحب كتاب «العولمة الاقتصادية» ص٩٣ فقال: (فقد تطور البنك ليصبح مجموعة شاملة تتضمن خمس مؤسسات تنموية متميزة وهي:

البنك الدولي للتعمير والتنمية

مؤسسة التنمية الدولية

مؤسسة التمويل الدولية I F C

وكالة ضمان الاستثمارات متعدد الأطراف

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

وتعمل المؤسسات الثلاث الأم «البنك الدولي للتعمير والتنمية، مؤسسة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولية» في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصاديًا إلى الدول الآخذة في النمو).

▣ شروط البنك الدولي الإجرامية:

للبنك الدولي شروط على دول الأعضاء، وهي على قسمين:

شروط ظاهرة وشروط خفية، قال صاحب كتاب «العولمة الاقتصادية» ص٩٠: (كما تنص بنود اتفاقية إنشاء البنك على أن البنك يمنح قروضه للدول الأعضاء على أساس اقتصادي بحت، ولا يتأثر بأي متغيرات سياسية كما لا يتدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء) فهذا شرط ظاهر.

ثم علق صاحب الكتاب المذكور على كلامه هذا بقوله: (هذه الشروط المعلنة الورقية، وإلا فالبنك الدولي أداة للعالم الغربي لفرض شروط سياسية داخلية على الدول التي تقع تحت نير الاقتراض منه، كما بات معروفًا للجميع). وذكر منها ص٩٢ الآتي:

(العودة إلى الاقتصاد الحرِّ، بما يعني تخصيص القطاع العام في الدول ذات

السياسة الاقتصادية المركزية وظهور ما يسمى بالتخصيص «الخصخصة» اتباع سياسة التقشف الحكومي بخفض النفقات ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية.

رفع الحماية عن المنتوج المحلي؛ بما يعني تقليل دور الدولة في حماية القطاع العام والخاص الإنتاجي، وتقليل الرسوم والتعريفات الجمركية مع زيادة الضرائب.

التركيز على التصدير الخارجي.

رفع القيود على التجارة الخارجية واعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي.

فتح المجال للاستثمارات الخارجية والشركات الأجنبية دون قيد أو شرط).

تأمل أيها القارئ في هذه الشروط السياسية والاقتصادية الخفية؛ تجد فيها الدواهي، فالشرط الأول «العودة إلى الاقتصاد الحر» والاقتصاد الحر عرفه أصحاب «الموسوعة الميسرة» (٢/ ٩٧٩) بقولهم: (هو النظام الاقتصادي القائم على الحرية المطلقة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومبدأ المنافسة والمبادرة الذاتية، وقد ارتبط هذا النظام ارتباطًا وثيقًا بنشوء الرأسمالية وإن كان موجودًا قبلها، وهو المذهب السائد في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية).

قلت: لو لم يكن في هذه الشروط إلا هذا الشرط لكفى به إضرارًا بالمسلمين؛ لأن حرية الاقتصاد تعني عدم التقيد بحدود الحلال والحرام، ومعلوم أن الخروج عن قيود الحلال والحرام مؤدٍّ إلى ارتكاب محرمات كثيرة وكبائر متنوعة؛ من تعاطي الربا والغش والتزوير وغير ذلك.

وبقية الشروط فيها محاربة سافرة للاقتصاد الإسلامي وتحطيم له وفتح المجال لتدفق الاقتصاد الغربي على المسلمين بديلًا عن اقتصاد المسلمين، رأيت ماذا يصنع أعداؤنا أصحاب البنك الدولي؟!

▣ صندوق النقد الدولي وشروطه الجائرة وتدخلاته البائرة:

أسس صندوق النقد الدولي في العام الذي أسس فيه البنك الدولي عام ١٩٤٤م، وبدأ أعماله بالفعل عام ١٩٤٧م، قال أحمد محمد زايد في كتابه «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٣٦٨) حاشية وهو يتحدث عن الصندوق المذكور: (أنشئ عام ١٩٤٤م بتوصية من المؤتمر السالف ذكره، وبدأ أعماله بالفعل عام ١٩٤٧م بهدف تشجيع التعاون التقدمي الدولي وتعزيز التبادل التجاري على أساس ثبات أسعار صرف العملات، ويقوم الصندوق بمنح الدول الأعضاء قروضًا قصيرة الأجل لتحقيق التنمية بشروط معينة، ويملك حق فرض عقوبات إذا رفضت الدول المدينة له سداد ديونها، كما قد يطلب من بعض الدول الأعضاء تخفيض عملتها بنسبة معينة، وبلغ عدد الأعضاء فيه ١٧٤ عضوًا حتى أبريل ١٩٩٣م، وتستأثر الدول الصناعية الكبرى -الولايات المتحدية اليابان ألمانيا فرنسا بريطانيا- بالجزء الأكبر من

رأس مال الصندوق، وبالتالي على الأصوات التي تؤهلها للهيمنة على إدارة الصندوق وسياساته).

وقد زاد عدد الأعضاء إلى ١٨٣ بعد أن أصبحت عضوية الصندوق مفتوحة أمام دول العالم دون استثناء كما في كتاب «العولمة الاقتصادية» ص٨٣، ٨٤ ما نصه: (يقوم صندوق النقد الدولي بمجموعة من الإجراءات التي غالبًا ما تكون في حزمة متكاملة تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل المالية للدول وتتألف هذه الحزمة من:

تخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الاتفاق الحكومي وتخفيض الدعم ورفع الضرائب.

تخفيض قيمة العملة القومية «المحلية» وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي دون أي رقابة من الدولة، وذلك إمعانًا في عملية التحرير لسعر الصرف المصاحب لتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي، مما يزيل قيود تدفقات الاستثمار الأجنبي.

تخفيض الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية والمحلية ووضع سقوف محددة للمبالغ المقترضة.

تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيضات التعريفات الجمركية ورفع الحواجز الجمركية، حيث تمثل المعاملات الخارجية مفتاحًا لاستراتيجيات التحرير في جميع الدول، وبذلك يساعد تحرير التجارة الخارجية الدول على تحسين الكفاءة التخصصية ورفع معدلات النمو بها.

سياسات إدارة الطلب والتي تركز على تحقيق الأجور الحقيقية خاصة في القطاع العام.

إحداث تغيرات في أسعار الفائدة بحيث تعكس سعر الفائدة الحقيقي، وذلك لزيادة فرصة تحرير التدفقات المالية في حساب رأس المال).

قلت: تجوَّل بفكرك أيها القارئ في هذه القيود؛ تراها حصارًا لاقتصاد الدول الإسلامية وغيرها، وتراها مستحوذة على سياسة الدول المذكورة، يوضح هذا أكثر ما قاله صاحب «كتاب التمويل الأجنبي» ص٤١٧: (وقد أصبحت الإصلاحات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول التي تطلب المساعدة من أبرز صور التدخل الخارجي في السياسات الوطنية).

وبعد هذه القيود والسيطرة على اقتصاد الدول الضعيفة يفاجأ العالم بانهيار اقتصاد الدول واحدة تلو الأخرى، قال الموجان في كتابه «العولمة الاقتصادية» ص٢٨١، ٢٨٢: (بدأت الأزمة المالية الآسيوية عندما انهارت عملة تايلاند «بات» في ٢/ يوليو/ ١٩٩٧م، وفي هذا اليوم وما تلاه فقدت العملة التايلاندية حوالي ٣٥٪ من قيمتها برغم استقرار قيمتها لما يقرب من عشر سنوات سابقة، ولم تلبث أن انتقلت العدوى إلى باقي دول المنطقة - ماليزيا، كوريا، الفلبين، وأندونيسيا- حيث تدهورت عملاتهم وانهارت البورصات وتهددت أوضاع البنوك وتراجع نمو الاقتصاد القومي بشكل كبير) وشهِد شاهدٌ من أهلها، فها هو جوزيف استجلز أحد الاقتصاديين الأمريكيين والذي كان نائبًا لرئيس البنك الدولي يفضح صندوق النقد الدولي

بقوله: (الذي سبب الأزمة الآسيوية هو نصائح صندوق النقد الدولي، والأخطر من ذلك هو أن استفحال هذه الأزمة يرجع إلى العلاج الذي نصح به الصندوق لهذه الدول).

وقال صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٣٧٣): (يملي صندوق النقد الدولي شروطًا على مصر مثل إلغاء الدعم على السلع الأساسية في فترة سنوات معدودة، وتحرير التجارة الخارجية والخصخصة؛ مما كان له أسوأ النتائج الاجتماعية التي أضرت بالاقتصاد).

▣ صندوق النقد الدولي يوجِّه نصائح فتصبح فضائح:

المآخذ على صندوق النقد الدولي كثيرة ومن ذلك:

ما قاله صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٣٧٢): (تقول التقارير والتحليلات: كثيرًا ما تتدخل الدول الكبرى عن طريق صندوق النقد الدولي في شئون الدول النامية، فيدعو إلى التقليل من الإنفاق العسكري لهذه الدول وتوجيه الأموال إلى التنمية في مجالات مشروطة، في حين تقوم الدول الكبرى المتحكمة في أعمال الصندوق بتقوية نفسها عسكريًّا، ونهب كل ناتج عن عملية التنمية في البلاد المختلفة).

وقال صاحب كتاب «العولمة الاقتصادية» ص٢٨٢ وهو يتحدث عن نصائح صندوق النقد الدولي للدول التي انضمت إلى الدول المتقدمة: (فماذا كانت نصيحة صندوق النقد الدولي لهذه الدول في هذه الفترة؟ كانت النصيحة هي ضرورة التحرير السريع لحركات رءوس الأموال، وقبل أن تكتمل

صلابة النظام المصرفي والمؤسسات المالية يمكن أن يعرض هذه الاقتصادات لهزَّات نتيجة للتقلبات السريعة والمفاجئة لحركة رءوس الأموال والمعروفة بالأموال الساخنة، فهذه الدولة ليست في حاجة إلى مثل هذا الاختبار الصعب قبل أن تتوفر لها الحصانة الكاملة ضد مثل هذه الهزَّات، ويزيد على ذلك أن هذه الدول وهي تعرف معدلات مرتفعة من الادخار والاستثمار المحليين فإنها لم تكن في حاجة إلى مثل هذا التغير لميزان رءوس الأموال؛ لأنها لم تكن في حاجة ماسة إلى رءوس الأموال الأجنبية، ولكن الصندوق أصرَّ على أن التحرير حزمة واحدة لا بد من الأخذ بها كاملًا، فكان أن حررت هذه الدول القيود على حركات رءوس الأموال... فماذا كانت نتيجة هذا التحرير المبكر لحركات رءوس الأموال؟ بدأت البنوك في دول جنوب شرق آسيا ومن ورائها العملاء في الاقتراض بالعملات الأجنبية لانخفاض أسعار فائدتها لتمويل الاستثمار والتوظيفات المحلية وقامت الأزمة رءوس الأموال الأجنبية والتي تدفقت بقوة إلى هذه الدول قررت الانسحاب فجأة مما أوقع البنوك والمدينين في أزمة طاحنة فانهارت العملات المحلية لهذا الانسحاب المفاجئ لرءوس الأموال الأجنبية).

رأيت أيها القارئ هذه التقارير التي تؤدي إلى الإضرار باقتصاد الدول والشعوب باسم النصيحة، فأين الخير من وجه الغراب؟! مخدوعٌ ومغفَّلٌ الذي يثق بنصائح صندوق النقد الدولي، ناهيك عن القرارات السياسية الظالمة التي يصدرها الصندوق، فقد قال صاحب كتاب «النظام الدولي الجديد» ص١٨٨: (في إطار الضغط على السودان استطاعت الدول الكبرى أن توظِّف نفوذها

وهيمنتها على المنظمات الدولية في سبيل إحكام الخناق على هذا البلد المسلم، فقد رفض صندوق النقد الدولي منح السودان أية قروض، وذلك تنفيذًا للتهديدات الأمريكية التي أعلنتها حينما أدرجت السودان في قائمة الدول المساندة للإرهاب، وفي الشهر نفسه قام الصندوق بتجريد السودان من حق التصويت في اجتماعاته، وقد وصف الرئيس السوداني عمر البشير هذا القرار بأنه قرار سياسي لا علاقة له بالاقتصاد).

فإذا كانت قرارات الصندوق الظاهرة بهذا الضرر فكم سيكون ضرر قراراته السرية والخفية؛ لأن الله يقول: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨].

▣ منظمة التجارة العالمية:

أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٣م وبدأت أعمالها عام ١٩٩٥م بعد مصادقة عدد كبير من الدول حيث بلغ عددها ١١٧ دولة، وقد بدأت المحاولة في إنشائها من عام ١٩٤٦م ومرت بمراحل ولم يتم إنشاؤها إلا في التاريخ المذكور آنفًا، وقد قامت المنظمة على اتفاقية تحتوي على ديباجة و١٦ مادة. انظر نص الاتفاقية في كتاب «منظمة التجارة العالمية والدول النامية» ص١٤٧-١٦١، وكان أول من طالب بإنشاء المنظمة باسم تحرير التجارة الولايات المتحدة الأمريكية، قال صاحب كتاب «العولمة الاقتصادية» ص١٠٨: (تقدمت حكومة الولايات المتحدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة باقتراح لعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف يهدف

إلى تحرير التجارة الدولية من القيود التي فرضت عليها إبان الكساد العالمي ما بين عامي ١٩٢٩م و١٩٣٣م وما أدت إليه الحرب العالمية الثانية من معوقات في طريق التجارة الخارجية).

قلت: لا يغتر القارئ بكلمة تحرير؛ لأنها بالنسبة لتجارة المسلمين تتضمن تدميرها، ويدل على ما قلت ما جاء في «العولمة مقاومة واستثمار» والمنشور في مجلة البيان العدد «١٦٧» رجب ١٤٢٢هـ أكتوبر ٢٠٠١م: (الأرباح المتوقعة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار معظمها يذهب إلى الشركات الغربية بينما لم يحصل العالم العربي إلا على ١ بالمائة منها).

وقال صاحب كتاب «إشكالية الزراعة العربية رؤية اقتصادية معاصرة» ص١٠٨، ١٠٩: (وفي مطلع عقد التسعينيات وبدء سيادة التغيرات الاقتصادية باتجاه النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيادته باتجاه اقتصادات السوق وتوظيف منظماتها الاقتصادية للاستفادة من مميزات الحالة الاقتصادية الجديدة باعتبار أنها تعمل وَفق هذه الآليات- فإن تغيرات أساسية أخذت تسود داخل التكتلات الاقتصادية الأوربية – الأمريكية، وترتب عليه أن أخذ الصراع طابع توظيف أكبر قدر من المزايا الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية لدى الأطراف المساهمة في مجال التبادل الزراعي في إطار هذه التكتلات، ولا شك في أن لهذه التغيرات تأثيراتها السلبية في التجارة الخارجية لدى الأطراف الدولية غير المساهمة في هذه التكتلات الكبيرة وفي مقدمتها الأقطار العربية، خاصة وأنها

تتعامل مع هذه التكتلات بصفة رئيسية بصورتها الدولية المجزأة؛ مما يفقد قدرتها التساومية في السوق الدولية من جانب، ويضعف كفاءتها الاقتصادية باعتبار أن عملياتها الإنتاجية تتم خارج سمات التكامل الاقتصادي العربي ومزاياه من جانب آخر).

▣ تعاون صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية مع البنك الدولي:

هذا تخصيص بعد تعميم، وهو تعاون المنظمات الدولية مع بعضها ليتحقق لهم أكبر ضرر بالمسلمين اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا، ويدل على هذا التعاون ما قاله صاحب كتاب «العولمة الاقتصادية» ص١٤٥: (تقوم المنظمة -أي: منظمة التجارة العالمية- بالتعاون مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من التناغم والتناسق في السياسات والإجراءات والآليات الخاصة بالاقتصاد العالمي».

وتتعاون أيضًا مؤسسات أخرى مع البنك الدولي، قال الموجان في كتابه «العولمة الاقتصادية» ص٩٤، وهو يتحدث عن مؤسسة التمويل الدولية: (ومن ثمَّ تعمل المؤسسة متضامنة مع البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتحسين البيئة الاقتصادية التي في ظلها القطاع الخاص).

وتتعاون سفارات الدول مع منظمات بلادها لتحقيق ما تريده من فساد كما أوضحنا هذا في كتاب «المؤامرة الكبرى على المرأة المسلمة».

▣ التعاون بين الجهات الكافرة المقرضة والمانحة والمستثمرة:

لا يظن أن المنظمات الدولية وغير الدولية والشركات الاستثمارية متباعدة عن بعضها، بل إنها تتآزر مع بعضها بعضًا وتوحِّد السير وتحدد الأهداف مما يجعلها تحقق أكبر مصالحها وأكبر ضرر بالمسلمين، وهذا التعاون دل عليه القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [المائدة: ٥١] وها هو الواقع شاهد بذلك، قال صاحب كتاب «التمويل الأجنبي» ص٩٣: (إن المنح الأجنبية الثنائية في الغالب تكون جزءًا من صفقات تمويل أخرى، فهي مترابطة إلى حد كبير بالقروض الأجنبية كما يُفهم من توصيات لجنة المعونة الاقتصادية (A D C) إلى أعضائها، وعلى هذا أدى نمو تدفقات القروض الأجنبية أثناء هذه الفترة إلى المساهمة في زيادة المنح الثنائية، خاصة إذا علمنا أن جزءًا من هذه المنح الثنائية عبارة عن معونة فنية متممة للقروض الأجنبية وخادمة لها كما هو الحال بالنسبة لخدمات الدراسات وخدمات الخبراء في المشاريع التي تمولها القروض، وقد تكون المنح مكمِّلة لصفقات تجارية كما يحدث عندما تشتري دولة نامية معدات من دولة صناعية وتحسب نفقات التدريب على أنها منحة مقدمة إلى هذه الدول المشترية، مع أن الدافع لتقديمها خدمة تجارية البلد البائع).

قلت: هذا التعاون يؤكد للقارئ إبرام اتفاقيات غير المعلنة، ومن هذه الاتفاقيات السرية تأتي الغوائل، فلا يكن إدراكك يا مسلم لما يتعامل معك أعداؤك مقصور على الظاهر، بل المطلوب الغوص بحثًا عن مؤامراتهم ومكائدهم، والله محيط بالكافرين.

▣ عولمة اقتصاد المسلمين عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية:

العولمة الاقتصادية هي تشكيل هيئات دولية وغير دولية تتمكن من السيطرة والهيمنة على اقتصاد الدول الفقيرة، خصوصًا الدول الإسلامية؛ بحيث يكون اقتصاد المسلمين تابعًا لاقتصاد الغرب، وأشهر المؤسسات والهيئات التي تعولم الاقتصاد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وقد كان لهذه المؤسسات الآثار السيئة على اقتصاد الدول الإسلامية والعربية، قال صاحب كتاب «العولمة الاقتصادية» ص٢٧٩: (ولقد مُنيت دول عديدة بخسائر جسيمة من جراء العولمة، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر أندونيسيا وباكستان وماليزيا وكوريا والبرازيل وتركيا والأرجنتين».

وقال في المصدر السابق ص٢٨٩، ٢٩٠: (أما جوزيف استجلز الاقتصادي الأمريكي البارع والذي تولى منصب نائب رئيس البنك الدولي للشئون الاقتصادية فقد سجَّل في كتابه «خيبات العولمة» انتقاداته اللاذعة على سياسات ومؤسسات العولمة وخاصة صندوق النقد الدولي)، وقال صاحب كتاب «الإسلام والعولمة» ص٥٨: (فإن البلاد العربية والإسلامية لن تقوى بتاتًا على مقاومة أعاصير «العولمة الاقتصادية» على الأقل على مستوى الزمن المنظور والذي قد يمتد عقودًا خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن دعامات «العولمة الاقتصادية» قد أرست ركائزها في أعماق البِنى الاقتصادية الدولية من خلال التعميم العالمي لعمليات الإنتاج والتسويق للصناعات الحديثة ذات

التقنية الفائقة: نمو حجم التجارة الدولية وتنوعها - انتقال رءوس الأموال عبر الحدود - زيادة الشركات متعددة الجنسيات في عددها ونشاطها).

▣ مؤامرة أمريكية ويهودية على اقتصاد الدول العربية:

لقد قامت أمريكا -دمَّرها الله- بمحاربة المسلمين عمومًا والعرب خصوصًا، وهذا معلوم، وها هي تبرم مع عدوة المسلمين الدولة اليهودية اتفاقية خاصة بمحاربة اقتصاد الدول العربية.

قال صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٣٩٨: (تطالعنا جريدة الشعب الصادرة بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٩٣م بالآتي:

اتفاق أمريكي إسرائيلي للتجسس الاقتصادي على المنطقة العربية، توصلت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى اتفاق مع حكومة العدو الصهيوني يقضي بتنسيق عمل الأجهزة المتخصصة في كلٍّ منها بغرض التجسس الاقتصادي على دول الشرق الأوسط، ويتضمن الاتفاق عدة نقاط أساسية ومنها:

١- حقيقة المستوى الاقتصادي لكل دولة من دول المنطقة.

٢- الموارد الأساسية التي تعتمد عليها كل دولة من دول المنطقة في تقدير ناتجها والموازنة العامة والموارد الخارجية في تقدير الناتج القومي وأهميتها في بنيان الاقتصاد الوطني.

٣- المشكلات الاقتصادية الملحَّة التي تعاني منها كل دولة من دول المنطقة وترتيب هذه المشكلات الاقتصادية حسب أهميتها

النسبية في داخل كل دولة مع التركيز على مشاكل المديونية والبطالة.

٤- الخطط الاقتصادية التي تتبناها كل دولة من دول المنطقة من أجل التغلب على مشكلاتها الاقتصادية.

٥- مدى إسهام موارد كل دولة من دول المنطقة في الإنتاج العالمي لهذه الموارد.

٦- مدى قدرة الأسواق المحلية في هذه الدول من استيعاب المنتجات والسلع والتكنولوجيا الأمريكية، ودراسة هذه الأسواق المحلية في هذه الدول بحيث يتم توسيعها لتحقيق أكبر قدر من الاستيعاب الممكن لهذه المنتجات والسلع الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

٧- دراسة حجم الواردات الخاصة بكل دولة وتقدير الأهمية النسبية لهذه الواردات من حيث تبيان موضع السلع والمنتجات الأمريكية وأهميتها في حجم هذه الواردات.

٨- دراسة حجم الصادرات الخاصة بكل دولة ومدى الأهمية النسبية التي تمثلها هذه الصادرات بالنسبة لمختلف الدول الأوروبية.

٩- دراسة غزو أسواق دول المنطقة اقتصاديًا.

هذه الخطة التآمرية تمثل تحالفًا قويًا بين اليهود والنصارى في رصد الحركة الاقتصادية في المنطقة العربية الإسلامية، وتضع تصور

لجانب المؤامرة من معرفة حقيقة المستوى الاقتصادي لدول المنطقة إلى غزو السوق اقتصاديًّا غزوًا أمريكيًّا يهوديًّا، يستهدف عرقلة الحركة الاقتصادية واستنزاف مقدرات المنطقة، والخطير أن مثل هذه الاتفاقيات لا تظل حبيسة الأدراج والعقول... بل تخرج عمليًّا إلى حيز التنفيذ الفعلي، ولسنا في حاجة إلى دليل، فما يعانيه اقتصاد الأمة لهو أكبر دليل على نفوذ هذه الخطط وغيرها».

فلا تزال الأيام تفضح أمريكا وتكشف عن جرائمها المتتابعة على العرب، {والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون} فليعلم بهذه المؤامرة من يحسنون الظن بأكبر عدو للمسلمين وهي أمريكا -دمرها الله-.

▣ الاقتصاد العالمي في النظام الدولي الجديد حِبْرٌ على ورق

لقد أصدرت الجمعية العامة ما أسمته «إعلان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد» جاء فيه: (نحن أعضاء الأمم المتحدة نعلن تصميمنا الموحَّد على العمل على وجه الاستعجال؛ من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مبني على الإنصاف وتساوي جميع الدول في السيادة، ويكون من شأنه تصحيح الفروق ومعالجة المظالم القائمة وتقريب المسافة الشاسعة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وكفالة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المطرد، وقد وضع الإعلان مبادئ يقوم عليها هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد تمثل بعض المطالب والأماني الخاصة بالشعوب الفقيرة وهي:

١- تعاون جميع الدول على أساس من الإنصاف بما يكفل إزالة الفوارق

السائدة في العالم وضمان الرفاء للجميع.

٢- حق كل بلد في الأخذ بالنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يراه أكثر ملائمة لإنمائه.

٣- سيطرة كل دولة على مواردها الطبيعية سيطرة فعلية واستغلالها بالكيفية التي تراها بما في ذلك حقها في التأميم أو نقل الملكية إلى مواطنيها.

٤- حق جميع الدول والأقاليم والشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو السيطرة الأجنبية أو الاستعمارية أو التمييز العنصري في استرداد مواردها الطبيعية وجميع مواردها الأخرى والحصول على تعويض كامل استغلالها واستنزافها وإلحاق الضرر بها.

٥- تنظيم ومراقبة الشركات الأجنبية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

٦- مدّ يد المساعدة للبلدان النامية والشعوب والأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية.

٧- إقامة علاقة عادلة منصفة بين أسعار المواد التي تصدِّرها الدول النامية وأسعار المواد التي تستوردها من الدول المتقدمة.

٨- توفير المساعدات غير المشروطة للدول النامية.

٩- إصلاح النظام النقدي الدولي.

١٠- تمكين البلاد النامية من الحصول على منجزات العلم والتكنولوجيا العصرية.

وجاء في نهاية هذا الإعلان: إن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

مدعوة إلى بذل أقصى الجهود؛ بغية تنفيذ هذا الإعلان الذي يمثِّل أحد الضمانات الأساسية لخلق ظروف أفضل يُتاح فيها لجميع الشعوب التوصُّل إلى حياة جديرة بكرامة الإنسان) نقلًا من كتاب «النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي والتصور الإسلامي» ص٢٣، ٢٤.

قلت: هذه القوانين الاقتصادية صدرت بعد تقدم سبعة وسبعين دولة إلى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة مُطالبات بنظام اقتصادي عادل، فبعد هذا شكَّلت الجمعية العامة لجنة ناقشت هذا الموضوع، وفي النهاية أصدرت الجمعية الإعلان المذكور وهو إعلان جميل وكلام منمَّق ولكنه حِبْرٌ على ورق، ومن الذي جعله كذلك؛ إنها الدول الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية ومن معها، ألا فليعلم المخدوعون بالنظام الدولي الجديد أنه لا جديد إلا في زيادة الشرِّ مكرًا وخداعًا وكيدًا وإفسادًا، ومما يدل القارئ على أن الإعلان المذكور لا حقيقة له أن الذي أصدره هم أعضاء الأمم المتحدة، والأمم المتحدة برمَّتها مسيَّرة بل عليها سيطرة تامة من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب فهمي أن هذا الإعلان أصدر من أجل امتصاص غضب الدول المطالبة بنظام اقتصادي عادل، ولهذا أصدرته جهة مسيَّرة؛ لكي يحفظ ماء الوجه كما يقال، ألا ولتعلم أن الأمم المتحدة منفِّذة لا مقررة، فها هي تنفذ قضايا مساواة المرأة بالرجل بما لم يسبق له نظير في الإلحاد، وهذا منها استسلامٌ لمطالب أمريكا، وأمريكا يسيرها حفنة من اليهود، فعادت الأمور إلى أكابر مجرمي المكر والغدر والكيد، ولقد أدى الجهل بكثير من حكام المسلمين إلى أنهم لا يزالون يثقون بزعماء اليهود والنصارى مع أنهم قد أذاقوهم ألوان العذاب والشقاء، فنعوذ بالله من الخذلان.

▣ مساعدات المنظمات التنصيرية غير الحكومية:

المنظمات التنصيرية المتواجدة في كثير من بلدان المسلمين تقدم مساعدات وتقوم بمشاريع خفية لتظهر لحمقى المسلمين أنها تفعل خيرًا ولكنها تحمل السمَّ الزعاف، فهي تدعو إلى التنصير؛ لأنها تابعة للكنائس، وتدعو إلى الاستشراق لأنها من جنودهم، وتعمل حسب سياسة دولها من جهة التجسس لها وتنفيذ سياستها، وهي داعية إلى كل فساد، وهل هناك أضر على المسلم من أن ينصَّر، وهذا المنظمات تتوغل في المجتمعات الإسلامية وتسري فيها كما يسري الماء تحت التبن؛ لأنها تتوغل في البوادي وتتمكن من البيوت وتستخرج الرجال والنساء منها وتقوم باستقطاب بعض النساء والرجال والشباب والشابات وتغريهم بالأموال والرحلات واللقاءات والندوات، وتقوم لهم بالاحتفالات والمهرجانات، ومن خلال هذا الإغراء تتوصل إلى إفساد هؤلاء في نواحٍ شتى، ومن رأته المنظمات من هؤلاء أجلب للرجال والنساء إلى صفوفها جعلته موظفًا معها وتعطيه من الأموال ما ينسيه أمرَ دينه وأمته والمهمة الكبرى لدى هذه المنظمات هي جرّ المرأة المسلمة إلى حوزتها؛ لأنها ترى أن المرأة سريعة الذوبان مع من يخطب ودَّها، والمنظمات المذكورة حاملات شعار مساواة المرأة بالرجل وشعار حقوق المرأة وحرية المرأة وغيرها من الشعارات المضلة، فبوجود هذه الشعارات ومع وجود الطُّعم للنساء هؤلاء تفتن المرأة أيما افتتان، والطُّعم المذكور يدخل المرأة في عالم جديد؛ لأنها لا تكاد تجد من المال إلا قليلًا، فإذا ملكت مالًا وصار بيدها صوَّر لها أن هذا هو الحرية التي حرمت منها وأنها رأت النور عن طريق المنظمات، وقد ارتبطت

أعداد من نساء المسلمين بهذه المنظمات، وظهر بسبب هذا الارتباط من الشر والفساد ما يأتي على الإسلام وأهله، كما أوضحنا هذا في أكثر من كتاب لنا، وآخر كتاب في ذلك «الرياضة النسوية مجمع المنكرات الظاهرة والخفية»، وقيام المنظمات التنصيرية بإغراء المسلمين بالمال قد أزعج العلماء والدعاة ولفت أنظار العقلاء ودفعهم إلى المواجهة لها كلٌّ حسب استطاعته، قال صاحب كتاب «التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية»: (هنالك دراسات كثيرة صدرت من عدة دول عربية -لا سيما من مصر وفلسطين والعراق والمغرب ولبنان والسودان- تكشف ما تلقته منظمات غير حكومية ومراكز بحوث وجمعيات ومنتديات محلية وإعلاميون من مساعدات مالية ضخمة، وقد تقاضى المعنيون رواتب ودفعات كبيرة بالدولار واليورو ناهيك عن الامتيازات الأخرى من سفر ودعوات ومؤتمرات ومكافآت، ولا تسلْ عن تزوير الحسابات والبيانات وتوزيع المساعدات أو احتساب تكاليف الندوات وغير ذلك، وهذا الإغراء مَدخلٌ للإثراء السريع وانتشار الإفساد والفساد واحتواء بعض النخب ورشوتهم، لا سيما من الذين كان لهم تاريخ نضالي خرجوا منه جوعى إلى المال والسلطة، فاستبدلوا به؛ لأن العمل من خلال تلك المنظمات غير الحكومية الممولة من منظمات أجنبية تخدم أجندات خارجية، والمأساة أن بعض هؤلاء لا يشعر أنه يخدم أجندات أجنبية؛ لأنه يعتبرها أجندته ومشروعه النضالي).

▣ القروض غير الدولية وأضرارها:

تُسمَّى القروض غير الدولية بالقروض الخاصة، ومصدر هذه القروض إما أفرادا وإما مؤسسات استثمارية وهيئات ملكية خاصة، وهي على أنواع، ومنها القروض النقدية، ومنها ائتمانات الصادرات وهو تمويل يقدمه المقرضون في بلد التصدير سلع وخدمات مالية للبلد المقترض، ومنها قروض عن طريق السندات، قال صاحب كتاب «التمويل الأجنبي» ص٣٦: (يقصد بالقروض الأجنبية الخاصة تلك القروض التي ترد إلى الدول من الأفراد أو الهيئات الأجنبية الخاصة، وأهم ما يميزها أن مصدرها مؤسسات استثمارية أجنبية مملوكة ملكية خاصة... وتشمل القروض الخاصة كلا من ائتمانات التصدير والقروض النقدية من السوق المالي والاقتراض بإصدار السندات أو الأسهم، على ألا يكون للأجانب الحق في إدارة المشروعات الوطنية».

وقال أيضًا ص١٥٣: (أما القروض الخاصة فهي مصدر الوالي ٣٥٪ من ديون أربع وثلاثين دولة إسلامية وهي عادة ذات شروط صعبة، إلا أنها غالبًا غير مصحوبة بشروط سياسية، فالاختيار بين القروض الخاصة والرسمية اختيار بين نوعين من التكاليف الباهظة، فالقروض الخاصة لها تكاليف اقتصادية عالية والقروض الرسمية لها شروط سياسية مؤلمة».

وقال أيضًا ص٣٧، ٣٨: (بلغت ديون الدول الإسلامية التي مصدرها قروض من مصادر خاصة أكثر من ٧١ مليار دولار، ويمثل هذا المبلغ أكثر من ٣٥٪ من إجمالي ديون هذه الدول النامية من مصادر خاصة، وتتفاوت الدول

الإسلامية فيما بينها من حيث حصة كل دولة من الديون من مصادر خاصة؛ إذ بلغ مجموع حصص كل من أندونيسيا وتركيا وماليزيا والجزائر ومصر ما يقارب ٥٥.٦ مليار دولار - أي ما نسبته حوالي ٧٨.٢٪ من إجمالي ديون الدول الإسلامية من مصادر خاصة).

قلت: ومما مكَّن المنظمات غير الدولية من الإقراض لكثير من الدول الإسلامية تسهيلهم تواجدها بين أظهرهم، فقد صارت عيون دولها المشاهدة للأحوال التي يدخلون منها لإحكام القبضة وبسط النفوذ على المسلمين، فلا يسلم أبدًا أن المنظمات المذكورة ليس لها شأن في سياسة دولها، بل هي قائمة لذلك، فتراها مرتبطة بسفارة دولها في كل قطر من الأقطار، بل وما صعب عليها أن تنفذه مباشرة رفعت الشكاوى والتقارير الجائرة -بل والمزورة- إلى دولها، كما أوضحنا هذا في كتابنا «الرياضة النسوية مجمع المنكرات الظاهرة والخفية».

▣ إغراق الدول العربية في الديون الغربية:

لقد فتحت كثير من الدول العربية باب الاقتراض من الدول الكافرة وبالطرق الإجرامية التي يسير عليها الغرب الكافر، وهي الطرق الرأسمالية والعولمية، فكانت النتيجة أن غرقت الدول العربية في الديون لزعماء اليهود والنصارى ومنظماتهم الدولية وغير الدولية، ويبرهن على ما قلت ما قاله صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى وأثرها على العالم الإسلامي» ص٤٢٠، ٤٢١ قال: (فالمديونية الخارجية للدول العربية، يؤكد

التقرير الاقتصادي العربي أنها تجاوزت ٢٥٠ مليار دولار). اهـ بما يعدل ١٦,٥٪ من ديون الدول النامية. وقد بلغ إجمالي الديون العربية المستحقة للبنوك الدولية في نهاية عام ١٩٩١م حوالي ٩٥ مليار دولار، وبعد أن فصل ديون كثير من الدول العربية قال في ص٤٢٢، ٤٢٣: (يبلغ مجموع ديون البلدان العربية حسب هذه التقديرات ٢٣٦ مليار بدون الديون العسكرية).

وذكر صاحب كتاب «التمويل الأجنبي» ص٤٠٤ عبء الديون التي كانت في الثمانينات فقط فقال: (وإذا كانت الأرقام تمثِّل متوسط تسع سنين من عقد الثمانينات، فإن في ذلك إشارة إلى معاناة معظم الدول الإسلامية المبينة في الجدول من آثار عبء الديون الخارجية خلال معظم الثمانينات، الذي يمكن أن نسميه عقد الديون الخارجية).

وقال صاحب كتاب «العولمة الاقتصادية من منظور إسلامي» ص٩١: (وفي فترة الثمانينات عانت الدول النامية من ظاهرة تنامي مديونياتها، وبرزت أزمة ما سمي بـ«أزمة ديون العالم الثالث»، مما أدى إلى وقوع هذه الدول تحت رحمة الدول الدائنة مباشرة).

انظر كيف كانت عاقبة الدول العربية خسرًا بسبب قبولها للديون الربوية، وكفى بالربا حربًا على الاقتصاد، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩] فكيف لو اشتملت القروض المذكورة على ارتكاب أنوع من

المحذورات، فهي ورطات يصعب على الدول العربية الخروج منها إلا أن يشاء الله، فما أعظمها من حفرة حفرها العدو لمن أحسن به الظن وحفرها هؤلاء العرب على أنفسهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

▣ القسم الثاني من أنواع المساعدات: المنح والهبات والصدقات

الكفار يساعدون المسلمين بالمنح والهبات والصدقات، ويجعلونها تابعة لسياستهم الخارجية، بدليل تصريح بعض زعماء اليهود والنصارى بذلك وغيرهم.

قال صاحب كتاب «احذروا الأساليب الحديثة في محاربة الإسلام» ص٣٣٠: (قال الرئيس الأمريكي كنيدي ١٩٦١م: إن المساعدات الخارجية هي أسلوب تحافظ به الولايات المتحدة الأمريكية على النفوذ والسيطرة في العالم أجمع).

وقال الرئيس الأمريكي نيكسون عام ١٩٦٨م: «دعونا نتذكر أن الهدف الأساسي للمساعدات الأمريكية ليس هو مساعدة الأمم الأخرى، بل مساعدة أنفسنا).

وقال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وبعض النواب الأمريكيين عام ١٩٥٠م: «إذا دخلت المجاعة في القارة الصينية وجبَ على الولايات المتحدة تقديم القليل من المساعدة لا لمقاومة المجاعة نفسها، ولكن فقط بقدر ما تكون كافية لإحراز نقطة في الحرب النفسية) نقلًا من «مجلة البيان» عدد (١٦٩).

وقال صاحب كتاب «التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه» ص١٥٢، ١٥٣: (ويبدو أن القروض والمنح الثنائية تستخدم أداة من أدوات السياسة الخارجية للدول المتقدمة، من ثم فهي تخدم المصالح السياسية والاقتصادية لكل دولة من الدول المانحة بصورة مباشرة، أما القروض والمنح متعددة الأطراف فمعظم مصادرها منظمات تسيطر عليها الدول المتقدمة، وفي الغالب أن هذه القروض والمنح أصبحت مصحوبة بشروط تتعلق بإجراء إصلاحات في اقتصاديات الدول المتلقية للقروض والمنح، وهذه الإصلاحات تتمثل وجهة نظر الدول المتقدمة للوضع الاقتصادي العالمي الأمثل، ولذا فكأن هذه المنظمات وقروضها ومنحها تخدم مصالح الدول المتقدمة وبصورة غير مباشرة).

وقال صاحب كتاب «عولمة أم أمركة» ص٨٥: (إن المساعدات الأمريكية دائمًا ما تكون «مربوطة» أي إن هذه المساعدات المالية ليس للدول الممنوحة لها حق التصرف فيها حسب احتياجاتها، بل هي تأتي محدودة، فالدولة الآخذة في حاجة إلى إقامة مشاريع صناعية أو تنموية أو زراعية لكي تطعم شعبها، فتأتي المساعدة مشفوعة بقولهم: إنكم في حاجة إلى تحديد النسل؛ لأن مشاكلكم كلها منبعها الزيادة السكانية الرهيبة التي تعيق برامج التنمية وتأكل الأخضر واليابس، ولا تبقي ولا تذر، ولا تسمح بأي تحسن في الحالة الاقتصادية، وهكذا فالمساعدات تمنح للدول التي تحتاج إليها حسب المصلحة سواء كانت جلية بينة أو خفية يمكن تأويلها على أنها... صدقة جارية».

▣ المنح وتدفقها على كثير من الدول الإسلامية:

المراد بالمنح الهبات بالنقود والسلع، أو الخدمات التي لا يلتزم رد بديل عنها، والمنح التي يقدمها الكفار للمسلمين -حاكمهم ومحكومهم- تنقسم إلى قسمين: منح دولية ويقال لها رسمية، وغير دولية ويقال لها خاصة، فالدول المانحة تقدم منحها عن طريق هيئاتها ومؤسساتها، وتدفق المنح الرسمية في السبعينات والثمانينات كان بكثرة، قال صاحب كتاب «التمويل الأجنبي» ص٧٩، ٨٠: (إجمالي تدفقات المنح الرسمية إلى الدول الإسلامية بلغت تدفقات المنح الأجنبية من مصادر متعددة الأطراف، ومن دول لجنة المعونة إلى سبع وثلاثين دولة إسلامية أكثر من ١،٨ بليون دولار عام ١٩٧٦م وارتفع هذا الرقم إلى أكثر من (٥) بلايين دولار عام ١٩٨٠م واستمر الاتجاه العام للمنح الرسمية في الارتفاع حتى زادت تدفقاتها إلى الدول الإسلامية عن (٧) بلايين دولار عام ١٩٨٧م).

ومعنى هذا أن تدفقات المنح الرسمية إلى الدول المذكورة قد أصبحت عام ١٩٨٧م أربع أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٦م، وقال أيضًا ص٨٥: (ويلاحظ أن المنح الأجنبية من مصادر متعددة الأطراف إلى سبع وثلاثين دولة إسلامية قد بلغت ما يزيد عن أربعة عشر مليار دولار خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٧م أي بمتوسط سنوي يبلغ أكثر من ١١٧٥ مليار دولار، في عام ١٩٧٦م بلغ تدفق المنح من مصادر متعددة الأطراف لهذه الدول أكثر من ٥٥٥ مليون دولار، في عام ١٩٨٠م بلغ هذا الرقم أكثر من ١١٥٤ مليون دولار، وبلغ أكثر من ١.٥ بليون دولار خلال سنة ١٩٨٧م؛ أي أن تدفق المنح

الأجنبية من مصادر متعددة الأطراف بلغ عام ١٩٨٧م ما يقارب ثلاثة أمثال ما كان عليه عام ١٩٧٦م).

قلت: وهذا التدفق جعل كثيرًا من الدول العربية والإسلامية تستسلم لمطالب الأعداء في تمويل سيرها إلى ما يتحقق به مراد الأعداء، وقد ظهر من الدول المذكورة التوجه العلماني الديمقراطي، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

▣ القسم الثالث: استثمار الكفار أموالهم في بلاد المسلمين

تكرِّس الدول الكبرى جهودها في استثمار أموالها في الدول الفقيرة ومنها الدول الإسلامية وهي مقصودنا هنا، وهذه الدول تدَّعي أن استثمارها في الدول الإسلامية تعاونًا منها معها ومساعدة لها -زعموا-، والاستثمار المذكور على قسمين: مباشر وغير مباشر:

أما المباشر: فهو تواجد شركات متعددة الجنسية في بلاد المسلمين مستثمرة لأموالها.

وغير المباشر: يقوم به أفراد وهيئات مختلفة كالبنوك ومؤسسات الاستثمار، وقد تكلم الباحثون والكتاب عن استثمار الكفار في بلاد المسلمين، وأبانوا أن فيه منافع وفيه أضرارًا، وهم ما بين مغلِّب جانب الأضرار وما بين مفصِّل بأن ذلك يختلف من دولة إلى أخرى، ومن أجل أن يظهر للقارئ أن الاستثمار المذكور ضرره أكثر من نفعه أسرد البنود التالية:

١- الشركات المستثمرة تابعة لدولها وجاعلة سياسة دولها في الاعتبار، وقد سبق أن ذكرت مجموعة من قواعد الدول الكبرى: أمريكا وفرنسا

وبريطانيا وغيرها، وهي قواعد تخوِّل لهذه الدول أن تتعامل مع الدول الإسلامية معاملة الضد القوي للضد الضعيف، وحاجة الشركات إلى أن تكون مع دولها مهمٌّ جدًّا إما دينيًّا وإما دنيويًّا، فلا تنفك الشركات من أحد هذين الأمرين أو هما معًا.

٢- هذه الشركات تبحث عن المواد الخام في بلدان المسلمين بطرقهم الخاصة التي تؤدي إلى استنزاف أموال المسلمين إلى بلادهم.

٣- هذه الشركات تكون معفية من الجمارك والضرائب، فهذا الإعفاء يسبب ضرب الشركات الوطنية؛ لأنها تؤخذ منها الضرائب وغيرها علمًا أن الجمارك والضرائب محرَّمة في الإسلام.

٤- الشركات المستثمرة تسعى إلى السيطرة على أسواق المسلمين وتغطيتها بمنتوجاتها مستخدمة الإعلانات والشعارات عن منتوجاتها، وأنها في أعلى درجة الجودة، وهذا يؤدي إلى الكساد في السلع المحلية.

٥- الشركات المستثمرة لا تنظر إلى مصلحة البلاد والدول التي تستثمر أموالها فيها، وإنما تنظر إلى مصالحها ومصالح دولها، وبسبب هذه النظرة لا يتحقق بناء الاقتصاد في الدول المستثمَر فيها خصوصًا في الدول الإسلامية؛ لأن الأعداء يحاربون اقتصادها.

٦- استنزاف النفط، قال صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى وأثرها على العالم الإسلامي» ص٤١٥: (ومِن صور استنزاف النفط وأساليب التحكم فيه: تلك اللعبة التي قامت بها الشقيقات السبع وهي شركات النفط العالمية؛ حيث إن هذه الشركات

ومن ورائها سياسات بلدانها خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا هي التي تقرر كمية إنتاج النفط وسعره وما على الحكومات والبلدان المنتجة إلا البقاء تحت رحمة هذه الشركات...).

فهذه المفاسد والأضرار تدل على أن استثمار الكفار في بلاد المسلمين ضرره أكثر من نفعه، فلا يغتر بكلام القائلين أن فتح المجال للشركات الغربية ينعش اقتصاد المسلمين، أضف إلى ما سبق ذكره أن هناك أضرارًا أخرى على المسلمين من قِبَل كثير من هذه الشركات كوجود الدعاة إلى التنصير في هذه الشركات، ودعاة إلى الإلحاد والفساد ومتجسسين على البلاد وغير ذلك.

▣ الأحكام الشرعية التي يجب على حكام المسلمين إلزام المستثمرين الكفار بها:

إن كان ولا بد من استقدام شركات كافرة تستثمر أموالها في بلاد المسلمين فالواجب على حكام المسلمين إلزام الشركات هذه بأحكام الشريعة الإسلامية، فقد فرَّط كثيرٌ من الحكام في إلزامهم إياهم بها، وليس هذا التفريط منهم محصورًا على هذه القضية بل كم عندهم من إهمال لكثير من الأحكام الشرعية، وكان هذا الإهمال من أسباب تسليط الكفار عليهم واستذلالهم لهم، فليتقوا الله وليقوموا بهذا الواجب ألا وهو إملاء الأحكام الشرعية على الشركات المستثمرة الكفرية ومراقبتهم على تنفيذها وهي كالآتي:

١- عدم التعامل بالربا أو الغش أو الاحتكار أو الخداع أو غير ذلك مما يخالف الإسلام.

٢- عدم إظهارهم الفواحش أو جلبها أو الترويج لها بأية وسيلة كانت.

٣- ضرورة مراعاة مشاعر المسلمين وتعظيم الدين الإسلامي الحنيف، وتمكين جميع المسلمين العاملين في المشاريع الاستثمارية من مزاولة الشعائر الإسلامية وتهيئة الأماكن اللازمة لذلك، وعدم تعريضهم لما قد يمسَّ مشاعرهم الدينية.

٤- منع المستثمرين الكفار من إظهار شعائرهم وعقائدهم الدينية ومذاهبهم، ومنع الترويج لها، ومنعهم من المشاركة مع أي جهة مفسدة داخل البلاد.

٥- لا يمنع المسلمون الداعون إلى الله من الدخول إلى هذه الشركات ودعوة أهلها إلى الإسلام وتعريفهم به، وبالمقابل يجب على الدولة الإسلامية المستثمر فيها أن تؤدي ما عليها من الإلتزامات للمستثمرين الكفار ما دامت لا تخالف شرع الله، ولسنا خائفين على المستثمرين الكفار من أن حكام المسلمين لا يفون لهم؛ لأن كثيرًا من حكام المسلمين فتحوا المجال للمستثمرين الكفار بدون إلزامهم بالأحكام الشرعية والضوابط المرعية المذكورة هنا، ولكننا لا نيأس أن يأتي الله بحكام يعتزون بالإسلام ويذبُّون عن أحكام شريعة سيد الأنام، وأما الآن فالصولة والجولة المأذون بها من قِبَل حكام المسلمين هي لأعداء الإسلام، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

▣ مخاطر وأضرار استثمار المسلمين في بلاد الكفار:

مما ابتلي به بعض حكام المسلمين وأفرادهم استثمار أموالهم في بلاد الكفار، فأردنا هنا أن نبين المخالفات الشرعية والمفاسد والأضرار في هذا الاستثمار:

من المعلوم أن الدولة الكافرة في الغرب تعتمد في سياسة المال على القوانين الرأسمالية المبيحة لحرية اكتساب المال، فمما يقع فيه المستثمرون المسلمون بسبب القوانين الرأسمالية الآتي:

١- الربا: وهو من المحرمات المعلومة في الإسلام.

٢- الغش: وهو من المحرمات في الإسلام أيضًا.

٣- الخداع في الإعلان عن السلع وغيره: وهو من المنهيات عنه.

أضف إلى ما سبق ذكره: أن استثمار أموال المسلمين في بلاد الكفار فيه تقوية لاقتصادهم، وفيه إظهار الثقة بهم وجعلهم محل أمانة وقد خانوا الله ورسوله، وفيه الركون إليهم والانجرار إلى موالاتهم، وفيه الاستذلال بين أيديهم، ألا ولتعلم أن كلام أهل العلم على هذه المسألة واضح المنع فيما هو أقل منها، قال ابن القاسم في «المدونة» (٣/ ٢٩٤): (كتاب التجارة إلى أرض العدو: فإذا وجب بالكتاب والسنة وإجماع الأمة على أن من أسلم ببلاد الحرب أن يهاجر ويلحق بدار المسلمين ولا يستوي بين المشركين ويقيم بين أظهرهم لئلا تجري عليه أحكامهم، فكيف يُباح لأحد الدخول إلى بلادهم حيث تجري عليه أحكامهم في تجارة أو غيرها...).

وقال ابن حزم في المحلى (٩/ ٦٥): (وإن كان التجار المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أذلوا بها وجرت عليهم أحكام الكفار، فالتجارة إلى أرض الحرب حرام، ويمنعون من ذلك، وإلا فنكرهها فقط، والبيع منهم جائز، إلا ما يتقوون به على المسلمين من دواب أو سلاح أو حديد أو غير ذلك، فلا يحل

بيع شيء من ذلك منهم أصلًا قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] فالدخول إليهم بحيث تجري على الداخل أحكامهم وَهَنٌ وانسفال، ودعاء إلى السلم، وهذا كله محرم، وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ﴾ [المائدة: ٢] فتقويتهم بالبيع وغيره مما يقوون به على المسلمين حرامٌ، وينكَّل من فعل ذلك ويبالغ في طول حبسه).

وقال العلامة ابن عثيمين في «شرح رياض الصالحين» (١/ ٢١): (إذا كان الإنسان من أهل الإسلام ومن بلاد المسلمين؛ فإنه لا يجوز له أن يسافر إلى بلد الكفر؛ لما في ذلك من الخطر على دينه وعلى أخلاقه، ولما في ذلك من إضاعة ماله، ولما في ذلك من تقوية اقتصاد الكفار، ونحن مأمورون بأن نغيظ الكفار بكل ما نستطيع).

وبقي كلام لأهل العلم في هذه المسألة كثير وهو من جنس ما نقلناه ها هنا، وهو واضح: أن المسلم لا يجوز له أن يقوِّي اقتصاد الكفار بماله، ولو كان المال قليلًا، فخطأ المستثمرين المسلمين في بلاد الكفار كبيرٌ؛ لأنهم ينعشون اقتصاد الكفار بأموالهم، وأعظم من هذا ارتكاب كثير منهم المحرمات، فندعو إخواننا أرباب الاستثمار في بلاد الكفار إلى المبادرة بالتوبة إلى الله من هذه المخالفات، ويتحقق ذلك بأخذ أموالهم من بلاد الكفار واستثمارها في بلاد المسلمين، وبهذا سيُنفعون دينًا ودنيًا، ويتسببون في إنعاش اقتصاد بلادهم وإذهاب البطالة، وأظن أن وقت استثمار أموالهم في بلاد المسلمين قد فات؛

لأن أعداءهم قد وضعوا عراقيل أمام من يريد سحب ماله إلى بلاده، وهذا عقوبة ما كانت في حسبانهم، فليستيقظوا وليعودوا إلى أحكام الشريعة الإسلامية.

▣ شركات النفط العالمية ودورها في استنزاف ثروة النفط العربي:

ومما جعلته الدول الغربية لبناء الاقتصاد العربي مساعدتها لهم بإرسالها شركات لاستخراج النفط، ولكن هيهات هيهات أن تكون هذه مساعدة بقدر ما هي مؤامرة، قال صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٤١٥: (ومن صور استنزاف النفط وأساليب التحكم فيه تلك اللعبة التي قامت بها الشقيقات السبع وهي شركات النفط العالمية؛ حيث إن هذه الشركات ومن ورائها سياسات بلدانها خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا هي التي تقرر كمية إنتاج النفط وسعره، وما على الحكومات والبلدان المنتجة إلا البقاء تحت رحمة هذه الشركات... كما استطاعت هذه الشركات من خلال تعاونها مع بعضها أن تعاقب أية حكومة محلية في الخليج تجرؤ على الخروج عن أصول اللعبة عن طريق تخفيض إنتاج ذلك البلد المعني، وما ضرب بلادنا الإسلامية منذ عهد الاستعمار حتى يومنا هذا مثل الشركات الأجنبية أو الشركات متعددة الجنسيات، مثل الشركة الأمريكية التي ساهمت في الشركة العراقية للبترول المعروفة بـ« أي . بي . سي»، وتحركت نحو البحرين والكويت والسعودية واستطاعت الحصول على امتيازات التنقيب والاستثمار في هذه الأقطار، كذلك شركة النفط البريطانية الإيرانية وغيرها من عشرات الشركات التي تستخدم الوطن العربي مسرحًا لعملياتها الاستغلالية، ولبيان ضخامة ما

حققته هذه الشركات من أرباح يقول أوكونور: (من تلك الرمال السحرية تدفقت الأرباح بمقادير لم تتجمع قط لدى الشركات في أي مكان، وفي فترة ما بعد الحرب من سنة ١٩٤٥-١٩٦٠م كانت الشركات الثمانية التي تسيطر على الخليج العربي هي أعضاء كارتل البترول الدولي قد استخلصت أرباحًا تبلغ على الأقل ٩ بلايين دولار، أما بالنسبة لشركات الولايات المتحدة العاملة هناك فقد زاد صافي دخلها الأجنبي بمقدار ٥٩٠ في المائة منذ سنة ١٩٤٦م حتى ١٩٦٠م مقابل زيادة قدرها ١١٤ في المائة من عملياتها التجارية في أرض الوطن).

وقال صاحب كتاب «النفط والعلاقات الدولية» ص٥١: (لقد كانت المصالح النفطية في الكويت مشتركة -أمريكية بريطانية- إلا أن اتحاد الشركات الأمريكية «أرامكو» الذي بدأ بالتنقيب عن النفط في أراضي السعودية- وجدت كما في حالة الكويت أن النجاح بدأ سريعًا ورخيصًا، من هنا أصبحت سوق النفط سوقَ شركات لا سوقَ منتجين).

ومن أراد المزيد من مثل هذه المعلومات فليرجع إلى كتاب «النفط والعلاقات الدولية»، فكيف يكون استخراج النفط مساعدة للعرب وهم يستنزفونه؟! وليت الأمر وقف عند هذا، بل تآمروا عدة مؤامرات، ومنها احتلال البلدان النفطية، فاحتلوا بعضها، وفرضوا عقوبات على بقيتها، حتى وصل الحال بكثير من الدول العربية البترولية، أنها مكبلة بالديون للغرب وغيره.

▣ أموال المسلمين التي في بلاد الكفار تحت الخطر:

لقد فوجئ المسلمون بمحاولة البطش بهم وبأموالهم من قِبَل الدول الغربية، لا لخيانة ارتكبوها، ولكن مواصلة من هذه الدول لتحقيق أطماعها في استنزاف أموال المسلمين ونهبها لها، فقد تعاملت الدول الغربية مع أرباب الأموال المذكورة تارة بالمصادرة وتارة بالتجميد وتارة بمنع سحبها من أيديهم إلى أيدي مالكيها، فقد تم تجميد أموال في كل من سويسرا وهولندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والسويد وأستراليا وغيرها، انظر كتاب (ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب) ص٨٠-٨٢.

وهذا التجميد من قِبَل الدول المذكورة جاء استجابة لدعوى أمريكا - دمرها الله- أن هذا التجميد هو محاربة الإرهاب، والحقيقة أنها محاربة للإسلام وأهله؛ لأنه لا إرهاب عند الغرب أكبر وأخطر عليهم في نظرهم من الإسلام وأهله.

وفي كتاب «القطاع الخيري» ص٢١٩، ٢٢٠: (قاد العمل الذي قام به فريق جرين كويست بالتعاون مع وزارة العدل إلى توقيف (٣٨) فردًا وتوجيه الاتهام إلى ٢٦ فردًا وحجز مبلغ ٦.٨ ملايين دولار تقريبًا داخل أمريكا، وحجز مبالغ تزيد عن ١٦ مليون دولار من العملات التي كانت على وشك الخروج عبر حدود البلاد، شملت أكثر من ٧ ملايين دولار نقدًا كان يجري تهريبها بصورة غير مشروعة إلى مستفيدين شرق أوسطيين).

وقال ص٢٥٢: (قامت الإدارة الأمريكية بتجميد أرصدة (٧٢) شخصًا ومنظمة، وقامت واشنطن ومجموعة كبيرة من الدول الحليفة للولايات المتحدة في حملة الإرهاب في نوفمبر ٢٠٠١م بتجميد أرصدة شركة البركة للتحويلات المالية وبنك التقوى؛ حيث اتهمتها واشنطن بأنهما يقومان بتمويل الإرهاب».

وقال في الكتاب نفسه ص٢٥٢: (وتشير إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية حسبما تؤكد وكالة الأنباء الفرنسية إلى أن الولايات المتحدة قامت منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بتجميد أكثر من ١٠٤ ملايين دولار تحت مظلة حملة الإرهاب منها ٧٠.٢ مليون دولار تم تجميدها في دول أخرى خارج الولايات المتحدة).

وقال صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٤١٨: (وكانت خسائر الأموال الخليجية في بنوك الأمن والأمان الكافرة خلال العام السابق للحرب (١٩٨٩) ٣٠ ٪ و٤٠ ٪ عام الحرب ١٩٩٠م ونعجب حينما تذكر صحيفة أن وزارة المالية بواشنطن تبذل مجهودًا شاقًا لحصر الأرصدة والاستثمارات الكويتية في الولايات المتحدة، فأراضي الكويت التي لا تمتد لأكثر من ٨٠ ميلًا من عاصمتها تجد ودائعها واستثماراتها على متسع الكرة الأرضية دوائر المال هناك في أمريكا كانوا يعتبرون دولة الكويت شركة مالية عملاقة متعددة الجنسيات أكثر من دولة بالمعنى المفهوم).

وقال وزير خارجية أمريكا «بيكر»: (سيتم الإفراج عن بعض الأرصدة المجمدة لصالح الحكومة الشرعية، وإن من هذه الأرصدة المفرج عنها سيتم

تعويض تركيا عن خسائرها من جراء إغلاقها لخط البترول العراقي عبر معاملاتها التجارية مع العراق حوالي ٢ مليار دولار، حتى لا يدفع الأتراك من جيوبهم ثم الخسائر وحتى لا يدفعها أيضًا المواطن الأمريكي» نقلًا من كتاب «الإجرام الأمريكي في الخليج» ص٢٩.

وذكر لي أحد التجار اليمنيين وهو يتحدث عن أموال اليمنيين التي جمدت في بلاد الغرب قائلًا: (ومن ضمنها أموال رجال الأعمال اليمنيين التي تحولت إلى أوروبا خوفًا من أن تجتاح الشيوعية البلاد اليمنية كلها، ولذلك كان تهريب الأموال إلى أوروبا خلال الفترة ١٩٨٠ وحتى الآن تعتبر محجوزة باعتبار أنها أموال الإرهاب، والآن عندما يريد صاحب الحساب أن يسحب من أمواله شيئًا توجه إليه أسئلة: من أين لك هذا؟ فلا يُمكَّن من حسابه حتى يقدموا له أسئلة: كيف كسبت هذا المال؟ ومن أين لك هذا؟).

الفصل الثالث

الأضرار الاقتصادية على الدول الإسلامية بسبب قبول المساعدات الكفرية

▣ أولًا: الأضرار الاقتصادية على الدول الإسلامية

لقد نجمت أضرار كثيرة في اقتصاد المسلمين الذين قبلوا المساعدات من قِبَل الدول والمنظمات الغربية وغيرها، وقبل أن نفصِّل هذه الأضرار نذكر محاصرة الدول الكبرى لاقتصاد العالم الإسلامي عن طريق المؤامرة عليه، قال صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٣٩٧، ٣٩٨: (في سبتمبر ١٩٨٩م أشار وليم بستر مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية في خطاب له أمام مجلس الشئون الدولية بلوس أنجلوس إلى أن التقدم الاقتصادي للعالم الثالث هو تهديد للأمن القومي الأمريكي، ومن وقتها أنشئت المخابرات الأمريكية إدارة كاملة جديدة أطلق عليها الإدارة الخامسة لمراقبة العمليات السرية ضد اقتصاديات دول العالم الثالث، وضد أي دولة متقدمة إقليميًّا خاصة ألمانيا واليابان اللتين تصدِّران للعالم الثالث» وهذه مؤامرة عامة، وقد سبق أن ذكرنا مؤامرة أمريكا ودولة اليهود على الاقتصاد العربي وهذه مؤامرة خاصة.

ولنشرع في ذكر ما أردنا من الأضرار في اقتصاد المسلمين وهي كالتالي:

١- هبوط عملة الدول المستدينة، الدول المعتمدة على مساعدة الكفار منها من هبطت عملتها، ومنها من انهارت، وهذا الهبوط من أسبابه ربط عملة الدول الإسلامية بعملة الدول الكبرى الكافرة، وقيام الدول الكبرى بالقضاء على عملة الدول الصغرى، قال صاحب كتاب «حاضر العالم الإسلامي» ص٢٠١: (تدمير اقتصاديات الدول الإسلامية بالتخفيضات المباشرة لعملاتها وفقدان العملات قيمتها بشكل كبير لبنان سوريا ليبيا العراق مصر السودان باكستان تركيا اليمن بنغلادش المغرب والجزائر الأردن وغيرها).

وقد سبق أن ذكرنا أن صندوق النقد الدولي له الهيمنة على عملة دول الأعضاء خصوصًا الدول العربية، وذكرنا في البند الثاني من بنود الصندوق من نصه: تخفيض قيمة العملة المحلية.

٢- تراكم الديون على الدول الإسلامية التي تُكثِر من تلقي المساعدات من الكفار خصوصًا القروض، فتتراكم عليها الديون حتى تصير أضعاف ما أخذت بسبب المراباة في هذه القروض، وهذا من أعظم أسباب تدهور اقتصاد المسلمين؛ لأن الربا في حد ذاته مفتاح لخراب الاقتصاد، وأيضًا المرابون من اليهود والنصارى يفرضون ربًا فاحشًا على المقترضين منهم؛ بحيث يصير بعد مدة أضعاف الديون التي على الدول الضعيفة، فتصير هذه الدول عاجزة عن قضاء الديون التي عليها.

٣- الدول المساعدة للمسلمين تتحكم فيما تصرف فيه المساعدات، فلا يظن ظان أن المساعدات من الكفار للمسلمين لنعش اقتصادهم ولا لتركه كما

هو، بل لإضعافه وتحطيمه، فما تقدمه الجهات الغربية الدولية وغير الدولية من مساعدات تكون مشروطة بشروط، ومنها أنها تنفذ في أمور استهلاكية، بل لا تكتفي هذه الجهات بالشروط، بل تقوم بالإشراف بخبرائها والمتابعة على تنفيذ المشاريع المعنية كما تريد الدول، ومما تصرف له مساعدة الكفار بناء ملاعب كرة بالمليارات بل مئات المليارات، وأيضًا تُصرَف في تحسين الشوارع وفي النافورات وفي نُصب تذكارية وفي إنشاء أماكن للفساد كما يسمونها منتجعات سياحية، وفي ترميم الآثار وإحيائها، وربما جعلتها لنشر الشرك والخرافة، وفي إنشاء مرافق حكومية ليست ذات أهمية، مع أنها تأخذ مبالغ كبيرة؛ لأنها تبنى على المواصفات الحديثة، وفي إقامة احتفالات ومهرجانات ومؤتمرات دولية إقليمية ورحلات سياحية وطنية وإقليمية ودولية، وفي منح إلى بلاد الكفار، وبعملة تلك الدول، ومؤخرًا فتح توظيف النساء في وظائف الرجال، وإقامة منشآت تخصهن كوزارات وغيرها، وقد يقول قائل: إذًا، ما دامت المساعدات من الكفار قد أنفقت في الكماليات فلتقم الدول المقترضة بتصريف أموالها التي تدخل عليها في بناء الاقتصاد، والجواب: الهيئات والوكالات الدولية كالبنك الدولي وغيره قد أعدت خططًا لعدم تحقق هذا، فلو أرادت الدول العربية مثلًا تقوية اقتصادها عن طريق العناية بالزراعة بحيث تستغني عن الاستيراد، فالدول الغربية تحارب ذلك، وهكذا تتعامل هذه الجهات الكافرة مع اقتصاد المسلمين في جوانب أخرى.

٤- محاربة الزراعة خصوصًا في الوطن العربي:

الوطن العربي غني بكثرة الأراضي الزراعية والمياه الجوفية، ففيه ما يغذي

العالم، ولكن هذا لم يحصل لأسباب كثيرة، ومن أضرها محاربة أعدائنا للزراعة بطرق شتى، ومن هذه المحاربة تثبيط الدول العربية أن تتعاون مع الزُرَّاع بآلات وغيرها، بل منعها من ذلك ومنعها من إعفائهم من الضرائب وغيرها، وتقوم بمحاربة تصدير الدولة المسلمة إلى خارج محيطها، وهذا التثبيط والمنع يقوم به صندوق النقد الدولي كما سبق أن ذكرنا، أن هذا من ضمن أعماله ومما نشر واشتهر أن أعداءنا منعوا الدولة السعودية من تصدير القمح لما بدأت تصدر ولو إلى جيرانها، فبهذه المؤامرة المدمرة صارت دول العالم الثالث معرضة للمجاعة اليوم أو في الغد، ولله الأمر من قبلُ ومن بعد.

٥- إغراق أسواق المسلمين بمنتجات الدول الغربية، فمن أهداف الدول الكافرة التي تتساعد مع الدول الإسلامية أن تتوصل إلى تصدير مواردها الصناعية والزراعية وغيرها إلى أسواق المسلمين، ووصولهم إلى هذا قائم على المكر لضرب المنتجات المحلية، فتقوم هذه الدول بتعاون وتسهيلات لتصدير سلعها، ومن ذلك عدم الجمارك على السلع المصدرة إلى الدول الفقيرة، ومن ذلك أيضًا تشجيع أرباب السلع التجارية والصناعية وأرباب الزراعة وبذل الدعم لهم، قال صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٣٧٣، ٣٧٤: (إذا كانت شروط اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية التي أصبحت قائمة منذ يناير ١٩٩٥م تقضي بتحذير التجارة وإزالة القيود الجمركية أمام التجارة العالمية، فإذن هذا يعني فتح الأسواق الإسلامية أمام المنتجات الغربية وغيرها، وهذا ما سعى إليه اليهود والنصارى وصرحوا به، ففي ١٤ ديسمبر ١٩٩٣م أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أن اتفاق دولة

الأورجواي الذي تم التوصل إليه مع الاتحاد الأوروبي هو انتصار تاريخي لجهودنا الهادفة إلى فتح الأسواق الأجنبية أمام منتجاتنا).

٦- إلغاء الدعم للمواد الأساسية:

لقد نصت المادة الخامسة عشرة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الآتي: (... للبلدان النامية أن تمارس المرونة في تنفيذ التزامات التخفيض على مدى فترة في حدود عشر سنوات بنسبة ١٣.٣٪ على مستوى جميع المنتجات وإبقاء دعم التصدير للمنتجات الزراعية) نقلًا من كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٣٧٥.

وضرر هذا الإلغاء من جهتين: من جهة أن سلع الدول النامية تصير مرتفعة الأسعار، فلا يتسنَّى تصديرها إلى بلاد الكفار، وأيضًا تسليط الأعداء المراقبة على جودة هذه السلع فترد بهذه الدعوى.

ومن جهة أخرى يفتح المجال لاستيراد السلع الأساسية من قِبَل الأعداء بالعملة الصعبة، فتكون بأسعار مرتفعة على المسلمين، وهذا هو الحاصل الآن، وعلى هذا يدرك القارئ أن منظمة التجارة العالمية لا تحرر اقتصاد المسلمين، بل تستعبده بإلحاقه باقتصاد الدول الرأسمالية وإدخاله في عولمة الاقتصاد.

٧- خدع الدول الكافرة لمن استجاب لهم من حكام المسلمين ومحكوميهم في استثمار أموالهم في بلاد الغرب، وقد بلغت الأموال الاستثمارية لهم في بلاد الغرب مبالغ كبيرة، قال صاحب كتاب «التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه» ص٣٥٢: (يقدر إجمالي الاستثمارات الخارجية لدول الخليج العربي حتى

منتصف ١٩٨٨م بحوالي (٣٤٢) بليون دولار، وتحتفظ هذه البلدان بحوالي ٦٥٪ من هذه الاستثمارات في قنوات استثمارية سائلة أو شبه سائلة كالودائع المصرفية والأرصدة لدى صندوق النقد الدولي والأوراق التجارية، أما الباقي فهو مستثمرة استثمارات طويلة الأجل، ويقدر نصيب القطاع الخاص من هذه الاستثمارات بحوالي (١٦٢) بليون دولار، والباقي مملوك للقطاع العام في الدول الخليجية، وتأتي الكويت في مقدمة هذه الدول حيث تقدر استثماراتها في الخارج بحوالي ١٦٠ بليون دولار، منها (١٠٠) بليون دولار للقطاع العام و(٦٠) بليون دولار للقطاع الخاص، ويقدر معدل الاستثمار الخارجي للفرد الكويتي بحوالي ٦٠ ألف دولار».

وقد ذكرت صحيفة «القدس العربي» التي تصدر في لندن في عددها «٤٣٢٢» الصادر يوم الاثنين ١٢/ صفر/ ١٤٢٤هـ، الموافق ١٤ إبريل ٢٠٠٣م: (أن خبراء مصرفيون يقدرون حجم الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية بما يزيد على ألف مليار دولار أمريكي، حصة المملكة العربية السعودية منها حوالي (٦٠٠) مليار دولار).

فهذه الأموال لو استثمرت في بلاد المسلمين لكان لها شأن كبير في نعش الاقتصاد الإسلامي وتمويله، وأيضًا لا يخفى أن استثمار المسلمين في بلاد الكفار فيه مخاطر متعددة؛ لأن أموال المسلمين تحكم بقوانين الرأسمالية الناطقة بحرية الاقتصاد، وهذه الحرية فيها مخالفة لأحكام شرعية كثيرة ذكرناها قريبًا.

٨- إيداع بعض المسلمين أموالهم في بنوك الكفار، وهذا من تقوية اقتصاد

الكفار، وهو من التعاون على الإثم والعدوان، وضعف اقتصاد المسلمين، وفي الإيداع المذكور مخالفات لشرع الله؛ لأن هذا الإيداع يخضع لقوانين الكفار، ومنها القوانين الرأسمالية، وقد بلغ الإيداع المذكور مبالغ رهيبة. قال صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٤١٨: (فبنوك الغرب وأمريكا تبتلع الأموال العربية والإسلامية، فالدول العربية لا تأخذ أموال بترولها مباشرة، إنما تحتفظ بمعظم ثمنه في بنوك الغرب وأمريكا ومصارفهما، وقد بلغت هذه الإيداعات لدولة الكويت وحدها حوالي ٨٠٠ مليار دولار و٥٠٠ مليار لباقي دول الخليج بحيث كانت الإيداعات المستثمرة في المؤسسات الاقتصادية العربية والإسلامية أقل من ٨٠ ٪ من جملة تجارة هذه الدول، وخلال أشهر أزمة الخليج الثانية هرب الأموال النفطية من الخليج إلى بنوك ومصارف أوروبا وأمريكا بما يعادل ٨٠ مليار دولار).

فأعداء الإسلام يتبجحون بقوة اقتصادهم، وما حصل لهم ذلك إلا باستنزاف اقتصاد المسلمين، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

٩- تسلط الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط الخليجية والعراقية باسم المساعدات:

لقد انتظرت أمريكا بفارغ الصبر مبررًا لدخولها عسكريًّا إلى الجزيرة العربية، فدبرت خطة هجوم العراق على الكويت، وهنا وجدت الفرصة سانحة لقدومها عسكريًّا إلى الجزيرة العربية بدعوى الحماية لدول الخليج وجيرانهم، ومما يدل على أن التخطيط الأمريكي كان سابقًا للأحداث المذكورة

ما قاله صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٤١٦: (وهناك وثيقة شهيرة أصدرتها الحكومة الأمريكية عام ١٩٧٣م أيضًا حول حقول النفط الخليجي كأهداف عسكرية ... وكانت هذه الوثيقة هي الركيزة السياسية لإنشاء ما عُرف باسم قوات التدخل السريع، التي أصبحت بعد ذلك القيادة المركزية التي قادت حرب تحرير الكويت واحتلال بعض أركان العراق».

وقد كان رؤساء العرب يتوجسون من هذا القدوم، قال صاحب كتاب «الإجرام الأمريكي في الخليج» ص١٧: (في فبراير ١٩٩٠م أعلن صدام حسين في خطاب جماهيري أن رغبات الولايات المتحدة سوف تتحكم في الخليج العربي لمصالحها متجاهلة مصالح الآخرين، وربما يجب سحب أموال العرب من الغرب لفرض تغييرات في السياسة الأمريكية) وبهذا التسلط توصلت أمريكا إلى تقوية اقتصادها وتدارك تدهوره وزيادة إضعاف المسلمين.

١٠- فتح المجال لاستثمار الكفار في بلاد المسلمين، خصوصًا تواجد شركات متعددة الأجناس، فقد كان لهذا الاستثمار تضررًا اقتصاديًّا كما أوضحنا هذا قريبًا، ولسنا نحصر أضرار الكفار على اقتصاد المسلمين، بل بقيت أضرار لم نذكرها، وهناك أسباب أخرى لتدهور اقتصاد المسلمين أعظمها ارتكاب الذنوب والمعاصي في أوساطهم؛ من زنا وربا وسرقة وسلب ونهب وغير ذلك، وبناءً على ما سبق ذكره يتضح للقارئ جليًّا مدى مصيبة المسلمين في أنفسهم، وبسبب ما كسبته أيديهم، فهذه الخسائر الاقتصادية هي من جملة العقوبات الإلهية، وكذلك تسليط أعدائنا علينا ليُهينوننا ويستذلونا،

فالله الله في الرجوع إلى شرع الله، قال الرسول ﷺ: «إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلًا، لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم» رواه أحمد والطبراني.

▣ تصريح شياطين صهيون بأن قروضهم للدول الإسلامية إفلاس في اقتصادها:

ففي كتاب «بروتوكولات حكماء صهيون» البروتوكول العشرون ص١٨١، ١٨٢ ما نصه: (ويكفي للتدليل على فراغ عقول الأمميين المطلقة البهيمية حقًّا أنهم حينما اقترضوا المال هنا بفائدة خابوا في إدراك أن كل مبلغ مقترض هكذا مضافًا إليه فائدة لا مفرَّ من أن يخرج من موارد البلاد، وكان أيسَر لهم لو أنهم أخذوا المال من شعبهم مباشرة دون حاجة إلى دفع فائدة، وهذا يبرهن على عبقريتنا وعلى حقيقة أننا الشعب الذي اختاره الله، إنه من الحنكة والدربة بحيث أننا نعرض مسألة القروض على الأمميين في ضوء ما يظنون معه أنهم وجدوا فيه الربح أيضًا).

وفي المصدر المذكور ص١٨٠: (إن كل فرض يبرهن على ضعف الحكومة وخيبتها في فهم حقوقها التي لها، وكل دين كأنه سيف داميره كليز يُعلَّق على رءوس الحاكمين الذين يأتون إلى أصحاب البنوك منا، إن القروض الخارجية مثل العلق الذي لا يمكن فصله عن جسم الحكومة حتى يقع من تلقاء نفسه، أو حتى تتدبر الحكومة كي تطرحه عنها، ولكن حكومات الأمميين لا ترغب في أن تطرح عنها هذا العلق، بل إنها تزيد عدده وبعد ذلك كتب على دولتهم أن تموت قصاصًا من نفسها بفقد الدم).

قلت: لقد أضرت الديون الربوية باقتصاد الدول الإسلامية المقترضة ضررًا بالغًا، وهذا يدرك بداهة، قال صاحب كتاب «التمويل الأجنبي» ص١٥٣: (زادت ديون أربع وثلاثين دولة إسلامية بنسبة أكثر من ٣٢٥ ٪ وفي هذه إشارة إلى الوضع التمويلي الخطير لهذه الدول وتبعيتها للدول المتقدمة في مجال التمويل... وفي هذا إشارة إلى تعرض كثير من هذه الدول المدينة لتأثر السياسات الخارجية للدول المتقدمة، سواء ما كان يأتي مباشرة من الدول المقرضة أم يتم فرضه عن طريق المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي).

وانظر زيادة تفاصيل في أضرار الديون على الدول الإسلامية ص٤٠٣، ٤٠٤ من المصدر السابق، ولا ننسى مكر اليهود وكيدهم بالمسلمين وغيرها فهم يخفون أنفسهم وراء الدول الكافرة ومنظماتها وهيئاتها ويحركونها نحو الشر والفساد، قال صاحب كتاب «النفوذ اليهودي» ص١٠٠ عن اليهود في واشنطن: (كما أقاموا فيها معظم المؤسسات والجمعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم في توجيه الأحداث في الولايات المتحدة بصورة خاصة وفي العالم بصورة عامة- فكأن واشنطن ليست إلا عاصمة الولايات المتحدة بالاسم فقط).

وفي كتاب «الحركة النسوية وخلخلة المجتمعات الإسلامية» ص٢٣٤ ما نصه: (إن أكبر دول التمويل هي دول إسكندنافية خاضعة للنفوذ الصهيوني).

فالنفوذ اليهودي أوسع بكثير مما ننقل ومما نسمع، نسأل الله أن يحيط بهم وأن يجعل دولتهم غنيمة للمسلمين.

▣ استقراءات بعض الباحثين أن مساعدة الكفار ليست لتقوية الاقتصاد:

لما كثرت الدلائل على أضرار مساعدة الكفار المالية على المسلمين واصل بعض الباحثين البحث للتعرف عن مدى انتفاء انتفاع المسلمين اقتصاديًّا بمساعدة الكفار، فتوصل من توصل منهم إلى الجزم بعد الاستقراء بعدم تحقق الانتفاع بها اقتصاديًّا، قال صاحب كتاب «الحركة النسوية في اليمن» ص١٧٣: (وبالاستقراء فإنه لا علاقة للتمويل الأجنبي بالتنمية، فأغلب الأموال القادمة من الغرب لا تأتي أبدًا من منطلق الخير ومنطلق حسن النوايا، وإنما هي ضمن أجندة سياسية بعيدة المدى).

وفي ص٢٢٦ يقول أصحاب كتاب «أمريكا وصناعة الجوع»: (القروض والمنح المعروفة باسم المعونة تستخدم على نطاق واسع لتمويل شراء ما يجب أن تبيعه الشركات في الدول المانحة في كل عام، عندما تذهب وكالات العون إلى كونجرس كي تبيع برامجها فإنها تبدأ بياناتها عادة بفيض عارم من الهموم الإنسانية لكن سطورها تمتلئ بعد ذلك بالضجيج حول ما تمثله المعونة الأجنبية من قيمة للشركات الأمريكية والاقتصاد الأمريكي).

وفي المصدر المذكور ص٢٢٥ ما نصه: (صورة أخرى من صور استفادة الغرب من المعونات يوضحها الخبراء سالفوا الذكر؛ حيث يقولون: كثير من مشروعات العون إن لم يكن معظمها تتطلب من الحكومة المحلية أن ترصد اعتمادات مقابلة تتراوح بين ٢٠-٦٠ ٪ من التكلفة الكلية للمشروع، ومن ثَمَّ تصبح الحكومة التي تشكو ندرة الموارد المالية أسيرة مشروعات المعونة).

وفي المصدر المذكور ص٢٢٤ قال مصطفى كامل السيد: (إن أنصار المدرسة الواقعية والتي أنتمى إليها لا يشكون إطلاقًا في أن المعونات هي أداة للسياسة الخارجية للدول تستخدمها لتحقيق مصالحها الوطنية).

قلت: واقع الدول والشعوب والأحزاب المستدينة من الكفار دليل ظاهر على عدم تقوية الاقتصاد، بل ازداد الاقتصاد ضعفًا بتراكم الديون على من ذكرنا، وكيف لا ينتج هذا عن الديون الربوية والله يقول: ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

▣ ثانيًا: أضرار متنوعة، ومنها:

▣ مساعدات الكفار لتغيير التعليم في بلاد الإسلام:

إن أعداء الإسلام قد عرفوا من أين تؤكل الكتف -كما يقال- فعرفوا أن استجابة كثير من حكام المسلمين لهم تحقق لهم ما يريدون إذا أغروهم بشيء من المال، فعند هذا الإغراء يتوصلون إلى ما كانوا يرونه بعيدًا، ومما سعى الأعداء إلى إفساده على المسلمين التعليم، فقد أعدوا ووعدوا بمبالغ مالية مكافأة مقابل تغيير التعليم كما يريدون، ويدل على هذا ما ذكرته بعض الصحف أن أمريكا قد أعدت لتطوير المناهج التعليمية في البلدان العربية مبلغًا وقدره (٢٧٠) مليون دولار. نقلًا من كتابي «الإيضاحات الموثقة في بيان بوائق دعوة المساواة المطلقة» ص٦٥.

وقالت «مجلة البيان» في عددها (٢١١) الصادر في ربيع الأول ١٤٢٦هـ الموافق ١ إبريل/ مايو ٢٠٠٥م: (أوردت جريدة «السياسي» القاهرية في عددها

٢٥/ ٥/ ١٩٩٣م بعنوان بارز «اليهود والأمريكان.. هل اندسّوا في تطوير مناهجنا الدراسية» بعض المعلومات البالغة الدلالة؛ إذ نشرت الفقرات المحذوفة من المناهج مسيرة إلى أن العملية التطويرية للمناهج التعليمية المصرية قام بها (٢٩) أستاذًا أو مستشارًا أمريكيًّا بينهم عدد كبير من اليهود بتمويل من المعونة الأمريكية لمصر).

وبهذه المساعدات استطاع الأعداء اغتيال التعليم في كثير من الدول العربية والإسلامية عن طريق منظماتهم وهيئاتهم كالبنك الدولي ومنظمة اليونسيف ومنظمة اليونسكو وغيرها؛ لأن هذه جهات دولية تنفذ ما تريد دولها، وقد أوضحنا ما قامت به هذه الهيئات في اليمن من إدخال الديمقراطية في التعليم في كتابنا «المؤامرة الكبرى على المرأة المسلمة».

▣ مساعدات الكفار لمحاربة نسل المسلمين لئلا ينتصروا على الكفار:

إني لأتصور مساعدة أعدائنا لبعض منا وكأنها معركة متكاملة ضد المسلمين جميعًا، فترى هؤلاء الأعداء يعطون مساعدات فتاتية لتدمير اقتصاد المسلمين، وإذا بهم قد جعلوها لمحاربة النسل وسخروها لمحاربة سيادة الدولة، وشرطوا فيها محاربة الإسلام وأهله كما سبق إيضاحه، فلسان حالهم يقول: نريد تجويعكم واستعبادكم وعدم وجودكم.

ومن الأدلة على مؤامرة اليهود والنصارى على نسل المسلمين ما قاله صاحب كتاب «حقيقة العلاقة بين اليهود والنصارى» ص٤٣٧: (هيئة المعونة الأمريكية وهي من أدوات التآمر على نسل المسلمين؛ حيث استحوذ مشروع

تنظيم الأسرة على ما نسبته ٥١.١٪ من جملة المعونة الأمريكية الموجهة لقطاع الصحة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستعلامات وبعض الجامعات المصرية والمجلس القومي للسكان، وتقول إحدى الدراسات الخاصة بالقروض الأمريكية: إن برامج تحديد النسل تفرض على الدول المتلقية للمعونة الأمريكية بصرف النظر عما إذا كان لديها أو لم يكن لديها مشكلة سكانية، وكان ذلك شرطًا لمنح معونة الغذاء وأشكال أخرى من المعونة، وجاء في مناقشات لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس: أن ما قيمته ٣.٢ مليون دولار خصصت عام ١٩٧٩م لشراء وسائل لمنع الحمل الأمريكية الصنع وزعت على ٣٥٠٠ عيادة ومركز صحي بمصر، كما جاء في اتفاقية منحة السكان الموقعة في ٣٠/٦/١٩٨٣م أن الهدف من المعونة هو توزيع خدمات تنظيم الأسرة وتنشيطها عن طريق أطباء القطاع الخاص ومنافذ التوزيع التجارية).

ولم تكن المؤامرة المذكورة محصورة على دول النصارى فقط بل قد صارت حتى من أقلياتهم المتواجدة في بلاد المسلمين، وعلى سبيل المثال ما ذكرنا في كتابنا «تبصير الحيارى بمواقف القرضاوي من اليهود والنصارى» من أنه اكتشف في مصر مخطط قام به البابا شنوده بابا القبط، وفيه بنود كثيرة، ومنها محاربة النسل بالإجهاض وبإعطاء حبوب منع الحمل عشوائيًّا وبقطع المحبلة وبمنع الزوجين من مواصلة النسل زيادة على اثنين أو ثلاثة وبتأخير الزواج بين الشباب والشابات وغير ذلك، وفي هذا المخطط بيان علة محاربة نسل المسلمين وهي من أجل أن يقلُّوا ويكثر النصارى؛ ليقضوا على المسلمين في المعارك الحربية.

فهل رأيت أخا الإسلام إلى ما يهدف إليه أعداؤك، فإذا أنت لا تريد أن تحاربهم فهم سيحاربونك شئت أم أبيت، وإذا أنت لا تريد قتالهم فهم سيقاتلونك، وإذا أنت تريد بقاءهم فهم لا يريدون بقاءك، فهل يجوز للمسلمين أن يأمنوا هؤلاء الأعداء من يهود ونصارى وهم على ما ذكرنا؟! ألا ترى أنهم لا يريدون لنا بقاء ولا وجود، فأتعس بها من مساعدة!!

▣ قبول الأحزاب المساعدة من الكفار ضرر على الأمن والاستقرار:

الأحزاب الديمقراطية في بلاد المسلمين على قسمين:

أحزاب علمانية ليبرالية، وأحزاب بدعية، ويطلق على هذه الأحزاب أحزابًا سياسية، والمراد بالسياسة الديمقراطية؛ لأنها في الوقت الحاضر تتبع أمريكا ويعتبر أعداؤنا هذه الأحزاب أرضًا خصبة لتحريكها في زراعة الفتن خصوصًا الثوارت والانقلابات، ولا يضير أعداؤنا أن يعطوها مساعدات مالية لتحقق لهم ما يعجزون عنه بدياناتهم وصواريخهم.

أما دعم الأعداء للأحزاب العلمانية التي في وسط المسلمين بشتى صنوفها فأمر واضح معلوم، وأما دعمهم للأحزاب البدعية فكثيرا ما يكون خفيًّا، وقد يظهر شيء من ذلك، فعلى سبيل المثال ما ذكرته جريدة صوت المعارضة في عددها (١١٢) الصادرة يوم الخميس ربيع الثاني ١٤٢٤هـ الموافق ٥/ ٦/ ٢٠٠٣م الصفحة الأولى مقالًا بعنوان (الدعم الأمريكي للإصلاح أثر على حضوره بين الناخبين) ومما جاء في المقال: (ترددت معلومات مفادها أن التجمع اليمني للإصلاح تلقى نحو (٤٥) مليون دولار من السفارة الأمريكية كدعم في الانتخابات النيابية التي جرت مؤخرًا في بلادنا أي انتخابات ٢٧

إبريل ٢٠٠٣م) ولم يقف الأمر عند مساعدة حزب التجمع في أيام الانتخابات، بل وصل الأمر إلى ما لم يكن في الحسبان فقد ذكرت جريدة الناس في عددها (٢٨٦) بتاريخ ٦/٢/١٤٢٧هـ - ٦/٣/٢٠٠٦م قولها: (جددت السيدة فيلا فينا بنسيرى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صنعاء التزام المنظمة الدولية بمواصلة الدعم والتنسيق والعمل مع جمعية الإصلاح الاجتماعية الخيرية لما من شأنه مضاعفة العمل الخيري الإنساني، وهنأت بنسيرى جمعية الإصلاح على انضمامها إلى إدارة المعلومات العامة التابعة للأمم المتحدة معتبرة هذا النجاح محفزًا ومؤهلًا للعاملين في الجمعية لتقديم خدماتهم، ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى الإقليمي أو الدولي، وفي الحفل الذي نظمته جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية بأمانة العاصمة بمناسبة انضمامها عضوًا استشاريًّا في إدارة المعلومات العامة في الأمم المتحدة رحَّب د. طارق سنان أبو لحوم رئيس مجلس إدارة الجمعية بالحضور من ممثل الجهات الرسمية والأهلية وممثلي عدد من المنظمات الدولية وسفارات الدول المانحة، وقال سنان: إن حضوركم اليوم لمشاركتنا الاحتفال بهذه المناسبة دليل على اهتمامكم ومتابعتكم لأنشطة الجمعية ... مشيرًا إلى أن الأهداف الإنسانية التي تتبناها الجمعية وقامت من أجلها وتعمل بالتعاون مع شركائها على تحقيقها هي السبب الرئيسي لتطور ونمو وزيادة مشاريع وأنشطة الجمعية، واختتم سنان كلمته الترحيبية بتقديم دعوة مفتوحة لكافة الجهات الرسمية المعنية والأهلية وممثل المنظمات الدولية وسفارات الدول المانحة لزيارة الجمعية والاطلاع على مشاريعها وبرامج عملها).

قلت: ما وصل التردي بجمعية إلى هذا الحد إلا مسخت ومسخت مشاريعها، والحقيقة أن هذه نكسة لجمعية التجمع اليمني؛ لأنها استسلمت لمراقبة الأعداء لأعمالها وسيرها في إنفاق الأموال، وهؤلاء الأعداء لا يقر لهم قرار ولا يهدأ لهم بال إلا بتصريف أموالهم كما يريدون.

▣ منح غذائية ودوائية فاسدة

كثيرا ما تقدم الدول الغربية والمنظمات التنصيرية إغاثة للمنكوبين والمحتاجين من الطعام والشراب والدواء وهذه الأغذية والأدوية عندهم إما فتات وإما فاسدة وإما مشكك في صلاحيتها والانتفاع بها وهاك البيان والإيضاح:

قال صاحب كتاب القطاع الخيري ص٤٨٣-٤٨٦: (علاوة على ذلك في عام ١٩٨٨م أجبرت مجموعة من الدول الأفريقية المسحوقة لرفض أغذية من المجموعة الأوربية لأنه ثبت أنها ملوثة تلوثا خطيرًا... في سنة ١٩٨٢م رفضت جيبوتي التي خربها الجفاف شحنة إغاثة من السوق الأوربية (٩٧٤) ألف طن التي كانت مصممة على فرض شحنتها الغذائية على الأفريقيين الجائعين... وفي عام ١٩٨٣م أوقفت المغرب استخدام ٢٤٠ طن من الشحوم لصناعة الصابون تبين أن الزيت يحتوي على أربعة أضعاف لأعلى معدل جرثومي مسموح به وفي نفس العام أتلفت تونس (٣٥٤) طنا من زيت شحوم أخرى أكثر خطورة لاحتوائه على نسبة عالية من البروكسيد ولتلوثه بالديدان... وصلت إلى البوسنة والهرسك خلال الحرب الطاحنة في التسعينات مساعدات

دوائية وطبية يعود تاريخ تصنيعها إلى الحرب العالمية الثانية حيث تؤكد منظمة أطباء بلا حدود أن ٦٠ ٪ من الأدوية التي وصلت إلى البوسنة والهرسك خلال سنوات الحرب الأخيرة لم تكن صالحة وحسب بيانات المنظمة فإن (١٧) ألف طن منهالم يكن صالحا أو موافقاللمعايير العالمية وأن المتبرعين بها قد ربحوا (٢٥) مليون دولار هي نفقات التخلص منها في بلادهم... منظمة (مشروع الأمل) الأمريكية تبرعت لمتضرري حرب كوسوفا في ربيع عام ١٩٩٩م بأدوية قيمتها المعلنة مليون ونصف المليون دولار وعند فتح الصناديق في الميدان اكتشفت فرق الإغاثة أنهالم تكن أكثر من مٌواد تجميل وأقراص لتخفيف آلام الرأس كما تؤكد منظمة الصحة العالمية أن نصف الأدوية التي وصلت إلى متضرري حرب كوسوفا في عام ١٩٩٩م على هيئة مساعدات لم تكن صالحة بعد أن انتهت مدة صلاحيتها أو قاربت على الانتهاء).

وقال أبو شبانة في كتابه النظام الدولي الجديد ص١٩٢: (ومن المفارقات العجيبة في هذا الصدد أن منظمة للإغاثة قامت بتوزيع أغذية فاسدة غير صالحة للاستهلاك الآدمي فقد قدمت الحكومة السودانية أعضاء (وكالة تنمية المناطق) وهي منظمة أمريكية للمحاكمة بتهمة بيع وتوزيع أطعمة فاسدة للمشردين والمنكوبين في السودان).

وهذا الذي نقلته غيض من فيض وهو برهان ساطع على أن مساعدة اليهود والنصارى تقدم للإضرار إما مباشرة كهذه وإماللإضرار غير المباشر

ولكنه مع الأيام يظهر ضرره ويتفاقم شره ولا تظن أن هذه الجهات المساعدة الحكومية وغير الحكومية من يهودية ونصرانية قد تخلت عن سياسة الإعلان عن هذه المساعدات المشئومة وعن سياسة النفوذ والتسلط على الدول والشعوب المنكوبة والفقيرة بل إنها تعلن عن هذه المساعدات لأمور سياسية وسيأتي بيان بعضها قريبًا.

▣ أعراض الأطفال والنساء مقابل الغذاء والدواء

مزيدا من بيان جرائم مساعدات الأعداء ننقل للقراء الكرام ما يكشف لهم عن شناعة مطالبهم وفضائح مقاصدهم وقبح معاملتهم مستغلين شعار الإغاثة الدولية والحقوق الإنسانية والإحسانات النصرانية زعموا

قال صاحب كتاب القطاع الخيري ص٤٩٦) نقلًا عن بعض الصحف: «أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أمر بالتحقيق بشكل دقيق بقدر المستطاع وفي أسرع وقت ممكن في شكاوى الاستغلال الجنسي للأطفال في مخيمات اللاجئين التي أقامتها الأمم المتحدة في بعض دول غرب أفريقيا وجاء الأمر الذي أصدره عنان في أعقاب بيان مشترك للمفوض الأعلى للاجئين ومنظمة (أنقذوا الأطفال) الخيرية البريطانية جاء فيه إن الأطفال ولاجئين آخرين في غينيا وليبريا وسيراليون شهدوا أن (٧٠) شخصا من ضمنهم جنود لحفظ السلام بالأمم المتحدة و(٤٠) منظمة للمساعدات الإنسانية متورطون في عمليات استغلال جنسي للاجئين في المخيمات).

وقال أيضًا ص٤٩٧: (وجاء في تقرير المنظمتين أنهما تحدثتا مع (١٥٠٠) طفلة وأن شهاداتهن أفادت أن موظفي منظمات المساعدة في بعض مخيمات اللاجئين طلبوا ممارسة الفاحشة معهن مقابل منحهن نقودا وهدايا وأغذية وتتراوح أعمار معظم الفتيات اللاتي تعرض للاستغلال بين (١٣) و(١٨) عاما في حين صادق الرجال البنات الأصغر سنا بهدف الوصول إلى أخواتهن الأكبر عمرًا وإلى أمهاتهن).

لا نكثر من نقل هذه المخازي والفضائح فالأسماع لا تطيق سماعها والموت جوعا أهون من هذه المعاملة فهي معاملة تقتل الكرامة وتدفن الرجولة عافا الله أبناء المسلمين ونساءهم من هذا العار والشنار وقد ضاقت بي الأرض بما رحبت عند الوقوف على هذه الجرائم وغيري مثلي، فإنالله وإنا إليه راجعون.

▣ مساعدات بالقوت الضروري تحبس حتى تتعلمن الدولة المسلمة

ومن المصائب العظمى أن يعتمد شعب مسلم أو حكومة على الكفار في غذائه وقوته وكم يستهمج الأعداء هذا الاعتماد فها هو هيوبرت همفري الذي شغل بعد ذلك منصب نائب الرئيس الأمريكي يقول: سمعت أن هناك أناسًا يعتمدون علينا في غذائهم وأعرف أن من المفروض أن هذه ليست أخبارًا طيبة وإن كانت بالنسبة لي أخبار طيبة، إذ قبل أن يفعل الناس أي شيء لابد وأن يأكلوا فإذا كان ولابد أن يبحث المرء عن وسيلة تجعل الناس تركن إليه في محتوى تعاملهم معه واعتمادهم عليه يبدو لي أن الاعتماد الغذائي شيء مريع. نقلًا من كتاب احذروا الأساليب الحديثة ص٣٢٨.

وفي المصدر المذكور ص٣٢٨ ما نصه: وإلى القارئ هذا النموذج العملي لتطبيق هذا الأسلوب على دولة إسلامية هي بنجلادش، فقد حاولت أمريكا أن تجعل حكومة الشيخ مجيب الرحمن متعاونة أي خاضعة للسياسة الأمريكية فإذا بها تستغل ما حدث في بنجلادش من فيضانات سنة ١٩٧٣ وتتأخر في تعهداتها العادية من المساعدات الغذائية وتتدخل المخابرات المركزية فتمنع وصول شحنتين من الحبوب كان قد تم التعاقد عليها من مصدري الحبوب الأمريكيين مما أدى إلى المجاعة الكبرى التي مات فيها ما يقرب من مائة ألف وفي النهاية خضع الشيخ مجيب الرحمن لمتطلبات السياسة الأمريكية فقام بتشكيل حكومة جديدة كلها من عملاء أمريكا ثم بعد ذلك جاءت المساعدات والمنح من جديد.

قلت: وحتى لو عجل الأعداء بالأغذية فلا يعني هذا حسن الإنقاذ بل يتسابقون إلى المتضررين لأمور سياسية فلا مرحبًا بهم.

▣ منظمات الإغاثة التنصيرية تجعل الغذاء والدواء مقابل التخلي عن الإسلام

جيوش الدعوة الصليبية يجعلون الفتات الذي يقدمونه للمتضررين من المسلمين مقابل إسلامهم، قال أحد أساتذة الغرب: «البعثات المسيحية في أفريقيالوحت مهددة بالشعار الذي يقول: (تخلى عن الدين الإسلامي وسنحررك من الجوع والفقر والخوف والمرض).

وقال أيضًا: العمل الإنساني الغربي تاريخيا ارتبط بالأوامر الرهبانية التي أسست المستشفيات وبواسطة الكالفانيين في جنيف وجيش الخلاص والبعثة

المسيحية المسماة ليبروسي وأوكسفورد كواكرز الذين أسسوا منظمة أوكسفام واستطاعت المنظمات الكنسية السيطرة على المساعدات الدولية. نقلًا من ضحايا بريئة ص٢٠٧-٢٠٨.

وفي تقرير منظمة الدعوة الإسلامية في السودان الصادرة سنة ١٩٩٥م: لقد رفعت الإرساليات التنصيرية في أفريقيا شعارا يقول: تخلوا عن دين الإسلام وسوف نقوم نحن بتحريركم من الجوع والفقر والخوف والمرض وأن جيوش الإرساليات التنصيرية عبرت أفريقيا تحمل الغذاء في يدها اليسرى والصليب في يدها اليمنى» المصدر السابق ص٢٠٨.

وفي كتاب النظام الدولي الجديد ص١٩٢: فالحكومة السودانية من جانبها دأبت على طرد كافة المنظمات الصليبية التي تستخدم أعمال الإغاثة كستار لممارسة النشاط التبشيري الصليبي مما كان يتسبب في تصعيد الحملة عليها من جانب الجهات الكنسية والسياسية الغربية كما أعدمت السلطات السودانية ثلاثة من موظفي هيئة المعونة الأمريكية وموظفا آخر من الوكالة الأمريكية للتنمية لقيامهم بأعمال التجسس على القوات الحكومية وإمداد المتمردين بالمعلومات عن تحركاتها ومواقعها.

وقال صاحب كتاب احذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام ص٧٠ واستمع إلى نصيحة إحدى المبشرات (إيراهاليس) وهي تنصح الطبيب الذاهب في مهمة تنصيرية تبشيرية: «يجب أن تنتهزوا الفرصة لتصل إلى آذان المسلمين وقلوبهم فتكرز تبشر لهم بالإنجيل إياك أن تضيع التطبيب في

المستشفيات فإنه أثمن تلك الفرص على الإطلاق ولعل الشيطان يريد أن يفتنك فيقول لك إن واجبك التطبيب فقط لا التبشير فلا تسمع منه».

وقال أيضًا ص٧٠ وهكذا حول المبشرون الطب وهو واحدة من أكرم المهن الإنسانية إلى وسيلة خداع وفتنة الفقراء المسلمين في دينهم حتى كانوا في الحبشة لا يعالجون المريض حتى يركع على الأرض ويطالب من المسيح أن يشفيه لقد كانوا بحق ذئابا في جلود نعاج وثعابين في صورة حمائم».

قلت: استفد أيها القارئ من هذه الحقائق لتعلم أن المسلمين أغنياء عن مساعدة الكفار حتى في أوقات الأزمات والكوارث فلأن يبقى بدن المسلم المنكوب معرضالنوع من الضعف والمرض أهون من تعريض دينه للخطر الأكبر واستفد أيضا أن إبر النصارى تستهدف انسلاخ المسلم عن الإسلام اللهم سلم سلم.

▣ مساعدات أمريكية وأوربية لبناء العرب مجتمعا مدنيًا

ومما استجد مؤخرا من زيادة مؤامرة أعدائنا اليهود والنصارى علينا التمكين لمنظماتهم المنفذة لمؤامرتهم في الوطن العربي تحت شعار (المجتمع المدني) قال صاحب كتاب التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية في مؤتمر الثمانية الأخيرة انتزع قرار بتخصيص أموال لدعم المجتمع المدني في إطار الشرق الأوسط الواسع في المنتدى الاجتماعي الذي عقد في المنامة في البحرين قبل بضعة أشهر سعت الإدارة الأمريكية وبدعم أوربي إلى انتزاع إقرار من الدول العربية المشاركة بشرعنة الدعم الخارجي لما يسمى (المجتمع المدني)

ومن دون تدخل الدول أو معرفتها أو إشرافها أي حق الاتصال المباشر بالأفراد والمنظمات الأمر الذي حال دون إصدار بيان مشترك عن المنتدى لأن بعض الممثلين من الدول العربية اعتبر ذلك تجاوز للدولة إلى حدود لا متناهية الأمر الذي يكشف عن مدى الاستعمار يضعف دولنا أما الضغوط الأمريكية إن وصل إلى حد الطلب منها إعلان التخلي عن السياسة كليا وفتح الأبواب على مصاريعهاللاستباحة الكاملة وبالمناسبة أن تسميه ظاهرة المنظمات غير الحكومية بـ(المجتمع المدني) يستهدف مصادرة المجتمع الأهلي والمؤسسات الاجتماعية الحقيقية المعتمدة على التمويل الذاتي تماما كما تستهدف حفنة من الدول الكبرى مصادرة أغلبية دول العالم وذلك بتسمية نفسها (المجتمع المدني).

وقال أيضًا: «لعل أهم إنجازات بعض منظمات المجتمع المدني وبعض المنظمات غير الحكومية الممولة من هيئة المعونة الأمريكية ومؤسسة فورد وبعض المنظمات الأوربية هو العمل على اختزال حقوق الإنسان في حق واحد هو حق الملكية الخاصة ومعالجة قضية المرأة والعنف ضد المرأة عن قضايا المجتمع ككل بينما هي تتجاهل فعليا حق الشعوب في تقرير مصيرها وتزين وجه العولمة القبيح وتفتح الآفاق لمنظمة التجارة العالمية التي ما فتئت تعمل على إفقار الشعوب وتمرير أهداف القوى العظمى هذا ولا بأس هنا من الاستعانة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسيات وعابرة الحدود وهذا التوظيف من خلال التمويل الأجنبي لأمثال هذه المنظمات بجد تعبيره الواضح في مشروع الشرق الأوسط الكبير حيث السعي

مستمر لتفكيك الدول القطرية إلى مكونات أصغر فأصغر وهو الطريق الذي يسمح للدولة العبرية كما تريد الاستراتيجية الأمريكية بالهيمنة مباشرة معها ضمن شراكة أوروبية في حدود معينة).

قلت: السعي إلى بناء العرب مجتمعا مدنيا حقيقته عولمة العرب أي جعلهم عالما غربيالا عربيا ولا إسلاميا ولكن غريبا فلم يكتف أعداؤنا بأن يكون كثير من العرب متشبهين بهم ومتبعين إياهم في أمور كثيرة ولكنهم يريدون أن يصلوا إلى ما فضحهم الله به في كتابه، قال تعالى: ﴿ وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٢٠] اللهم سلم سلم، انظر أيها المسلم إلى ما ترمي إليه مساعدة الكفار المالية لضعفاء المسلمين من حاكم ومحكوم فإنها ترمي إلى قطع المسلم العربي عن دينه ومجتمعه المسلم وإلحاقه بإخوان القردة والخنازير وترمي إلى أن تكون الهيمنة والسيادة والقيادة لأعداء الله فيصبح المسلم بين أيدي هؤلاء كالآلة يتحرك بتحريكهم له ويقف بإيقافهم له، أين عزة الإسلام وكرامة التمسك به وقوة السير عليه يا معشر المسلمين لما ضيعتم التمسك بالإسلام ضيعكم الله.

▣ أمريكا تساعد المجاهدين الأفغان لتتخلص من الاتحاد السوفييتي ثم تعود بالقضاء عليهم

قال السلومي في كتابه ضحايا بريئة ص٢١٠: (لقد أكد الكاتب الأمريكي آرثر لوري هذه المعاني وغيرها قبل الحادي عشر من سبتمبر وكان مما قال: إن تعامل أمريكا وموقفها من الإسلام بدأ يتغير ويأخذ وجهة معاكسة فخلال الحرب الباردة كان الإسلام يبدو حليفاللغرب وكانت الدول الإسلامية

خصما للشيوعية الملحدة فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية المجاهدين الأفغان بنحو ٣ مليارات دولار عبر أجهزة المخابرات بهدف هزيمة الاتحاد السوفيتي وإخراجه من أفغانستان وكان المجاهدون الأفغان آنذاك أبطالا في التغطيات في نضر الشعب الأمريكي).

وقال أيضا: «وفي صحيفة النيويورك تايمز إحصائيات مثيرة عن دعم أمريكاللجهاد الأفغاني ومما ورد فيها أن الدعم السابق للجهاد في أفغانستان الذي قامت به الحكومة الأمريكية ما بين عامي ١٩٨٠-١٩٨٨م قد بلغ بشكل إجمالي ٣.١ مليار دولار والأدهى من ذلك محاسبة الآخرين عليه الأمر الذي جعل مجموعة من الكتاب الأمريكيين ينتقدون تصرف الإدارة الأمريكية تجاه ما سمته بالإرهاب ومن هؤلاء الأستاذ أنطوني كورد سمان والمؤلف إبراهام واغنر في كتابهما دروس الحرب الحديثة الجزء الثالث حيث ذكر الدعم المالي بالأرقام المالية وبتواريخها كما كشف المؤلف لاري غود سون في كتابه أفغانستان حرب لا نهاية لها عن المساعدات المالية السرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للمجاهدين في أفغانستان بإحصاء مفصل وإضافة إلى ذلك الدعم فقد أورد غودسون أن الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان وافق على منح الباكستان ملياري دولار مساعدات عسكرية واقتصادية لتعاونها في حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي وثالث الكتب التي تفضح تلك السياسة المزدوج وتقلب المواقف الكتاب الذي ألفه الصحفي الأمريكي المشهور جون كولي يعنوان الحروب غير المقدسة أفغانستان وأمريكا والإرهاب الدولي).

أخي الكريم: خذ من مساعدة أمريكا للمجاهدين في أفغانستان درسا أن أعداء الإسلام لا يغرون الحكام والأحزاب بالمال فقط بل يسعون إلى إغراء كل مسلم له نفع للإسلام وأهله من دعاة وعلماء ومجاهدين في سبيل الله ويأتون إلى كل صنف من الباب الذي يتوصلون منه، فإياك إياك أيها العالم والداعية أن تفرح بالمساعدات التي لا تدري من أين مصدرها فعليك بالتحري والبحث والتأني في قبول المساعدات المجهولة حتى تعلم من أين جاءت ولماذا جاءت وإياك إياك أن تقبل مساعدات فيها شروط تضر بدينك وبدعوتك ولا حول ولا قوة إلا بالله.

▣ مساعدات من أجل مساواة المرأة المسلمة بالكفار ومساواتها بالرجال

الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل هي أم الفتن في هذه الساعة وهي أصل كل شر وهي المعقل الذي توصل إليه الأعداء بعد أن كانوا يحلمون بذلك مجرد حلم بل كانوا آيسين من أن يصلوا إلى المرأة المسلمة وما كان للأعداء أن يتمكنوا من المرأة المسلمة لولا المتاجرة بها من قبل الدول والأحزاب فبدأت الدول الإسلامية والأحزاب بأخذ الأموال من الدول الكافرة باسم مساواة المرأة بالرجل وكانوا يقومون بأشياء مظهرية ودعائية تقول إحدى اليمنيات: «هناك جمعيات ومنظمات أنشأها رجال صدوا حركة سوق التمويل وبالتالي أوجدوا منظمات ومراكز وبرامج لها علاقة بالنساء لكي يحصلوا على التمويل وهؤلاء الرجال من أكثر الجهات اضطهادا وتهميشا وعداء لقضايا النساء وكثيرا ما تقحم المرأة في هيئة إدارة هذه المنظمات إقحامالأن السوق تنادي بضرورة مشاركة المرأة وهذه نتيجة لثقافات سائدة الذكر أو الذكورة لأننالا

يمكن أن ننسى أن هؤلاء المؤسسين للمنظمات الأهلية هم أبناء هذا المجتمع والذي لم يتخلصوا من تلك الثقافات الإزدواجية».

فلما رأت الدول الغربية وهيئاتها الدولية عن طريق جواسيسها أن كثيرًا من الدول العربية والإسلامية والأحزاب الديمقراطية ليست محققة لهم المطلوب لديهم حركت المنظمات التنصيرية إلى بلاد المسلمين لتقوم المنظمات بهذه المهمة حسب تدينها وانتصارها للنصرانية وحسب مؤامرة دولها ورغبتها في تنفيذها فقدمت المنظمات إلى الأقطار الإسلامية ومن تلك الأقطار التي قدمت إليها المنظمات القطر اليماني وقد تواجدت فيه منظمات نصرانية كثيرة وقد حصل تواجدها من بعد حرب الخليج الأولى عام تسعين ولا تزال تتكاثر وهذه المنظمات تدعي أنها تابعة للأمم المتحدة وهذا مجرد دعوى وإلا فهي تابعة حقيقة للولايات المتحدة الأمريكية والولايات المتحدة الأمريكية مسيرة من قبل اليهود فالهيمنة والسيطرة على الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها هي لأمريكا دمرها الله وأيضا هذه المنظمات تابعة لكنائس المجلس العالمي فيما يتعلق بالدعوة إلى التنصير فجاءت المنظمات وهي قوية العزيمة على تنفيذ المؤامرة الكبرى على المرأة المسلمة لأنها جاءت من قبل دولها ومعها سفارات دولها والعلمانيون عملاء أمريكا من حكام وقادة وأحزاب وغيرهم في انتظارها ومستقبلون لها فقامت المنظمات بتحريك الدعوة إلى مساواة المرأة بالرجل وقامت أيضا بإغراء المرأة المستسلمة لها بأنها ستكون ما بين رئيسة البلاد ووزيرة وقاضية ومديرة ومحامية ومشاركة في صنع القرار وأنها ستملك حريتها الكاملة بحيث تحضر المؤتمرات الوطنية ثم الإقليمية ثم الدولية

والقارية وأنها ستحرر من قوامة الرجل لها فتفعل ما تشاء وما بينها وبين الوصول إلى هذه إلا أن تضع يدها في يد المنظمات التنصيرية ولتثق كل الوثوق بهذه المنظمات التي معها المال ومعها الدول القطرية والدول الغربية والمؤتمرات العالمية ومعها ومعها، فمن هنا أثرت دعوة مساواة المرأة بالرجل وتحريرها في المخدوعات من نساء المسلمين أيما تأثير فقامت المنظمات بتسيير المرأة المسلمة المستجيبة لها على خطين: الأول: قريب. والثاني: بعيد.

أما القريب فهو قيام المنظمات بتأسيس المراكز للمرأة وإنشاء الجمعيات وبذل الأموال لها في التحركات والتنقلات والاحتفالات والمهرجانات والدورات باسم التدريس وتعلم الطب والرياضة وغير ذلك وأقامت لها مشاريع تخصها وهذا هو الخط القريب وهو مع المدى يوصل إلى الخط البعيد فمن خلال بذل المنظمات الأموال في هذه الإنشاءات والتحركات رأت المفتونات بدعوة المساواة أن المنظمات جادة معهن بل وظنن أنهن صادقات ولكن رأين أنهن محجوجات بالإسلام الذي تربين عليه ولم يعرفن سواه وما فيه من أحكام تخص المرأة وتخص الرجل وأحكام أسرية واجتماعية وأحكام تحريم الموالاة لليهود والنصارى وغير ذلك من الأحكام فصارت في أمر عظيم واضطراب كبير يؤنبهن إيمانهن وتناديهن فطرهن كيف تخالفن كثيرا من أحكام الإسلام وتحاربنها طاعة لأناس هم أعداء وكفار وأيضا ظهر لهن أنهن سيحاربن المجتمع المسلم حربا شاملة للأبوة والأمومة والأخوة والبنوة والعمومة وغيرها من الأقارب ويحاربن أهل الإسلام من علماء ودعاة وأخيار وعقلاء وغيرهم فكادت أن ترفض دعوة المساواة المذكورة

فقالت المنظمات عندنا دراسة المستشرقين الكفيلة بنقض هذه العادات يعني الأحكام وبيان تناقضها وبطلانها فاسمعي أيتها المرأة إليها فألقت المنظمات على النساء المسلمات ما في جعبتها من شبهات وأكاذيب وأباطيل ملفقة بدعوى أنها حقائق مسلمة كقولها: إن دين الإسلام دين تخلف ورجعية وأنه ظلم للمرأة وأن الحجاب عادة بدوية وأن الإسلام أساء إلى المسلمة حينما منعها من الاختلاط بالرجال غير المحارم وأن الإسلام حبسها وسجنها حينما دعاها إلى البقاء في بيتهالتربية أبنائها والقيام بحقوق زوجها وأهلها ودعاها إلى الحشمة والحجاب عند الخروج من بيتها وأن الإسلام جر الظلم إلى المرأة حينما جعل القوامة بيد الرجل وأمثال هذه الشبهات والتلبيسات. ويضربون الأمثلة للمرأة بأن فلانة استجابت لنا وصارت كذا وكذا فالمستجيبة لهم قبلت هذه الضلالات وخالفت فطرتها وعقلها بل والقرآن الكريم والسنة المطهرة وخالفت العلماء والدعاة والعقلاء من المسلمين بل وجماهير المسلمين وصارت في وحشة في بلاد الإسلام فقالت لها المنظمات لا تستوحشي من هذا بل ارتبطي بأختك في بلاد الغرب فإنها قد نجحت فحركت المنظمات الزيارات بين المسلمات والكافرات واللقاءات إلى بلاد الكفار فصارت المسلمة تسمع في هذه اللقاءات ما كانت تسمعه من المنظمات التنصيرية ومن قبل الكافرات الغربيات فهنا حصل للمرأة المسلمة تأثر عجيب لأن المرأة تتأثر بالمرأة مالا تتأثر بالرجال فحينما ترى المرأة المسلمة المفتونة حال النساء الغربيات يشرحن ويسهلن لها سلوك طريق دعوة المساواة فيقوى في قلبها التسليم بحمل دعوة المنصرين فترجع إلى بلادها داعية إلى تحرير المرأة المسلمة ومساواتها بالرجل

فاستغلت المنظمات التنصيرية هذا الرجوع المشؤم فطالبت المنظمات هؤلاء المتحررات أن يتكلمن على أحكام الإسلام كما علموهن فيتكلمن تصريحا وتلميحا بأن أحكام الإسلام في حقوق الرجل والمرأة والأسرة وغير ذلك هي عادات وتقاليد موروثة من عصور مضت وليست من الإسلام في شيء فإذالم يدمغن بالحجج من قبل أهل الإسلام أظهرت الطعن في الإسلام نفسه وقلن الإسلام ظلم المرأة وهضمها حقها وسلمهاللرجال يبطشون بها وغير ذلك ويقررن أن المرأة المسلمة لابد أن تفك هذه القيود وترمي بها إلى البحر فانظر كيف صرن هؤلاء المخدوعات كالببغاء يرددن ما يقال لهن أعداء الإسلام.

وعلى كل: عند وصول المرأة المسلمة إلى هذا الحد تصير المعركة بينها وبين الإسلام ومن جاء به، والمنظمات الكافرة تغذي المعركة ضد الإسلام وأهله وتحرك ذلك بالأموال والأحزاب والحكام وأرباب الصحف لمناصرة هؤلاء النسوة وبقدر ما تبذل هذه المنظمات من أموال للحكام والأحزاب وأرباب الصحف وغيرهم يتظاهرون باشتداد الحرارة في تأييد دعوة الإلحاد مساواة المرأة بالرجل وإن قلت انخفضن حرارتهم فهم عباد المال فانظر يا عبد الله ما صنعت الأموال بالمرأة المسلمة وكيف صارت امرأة عقوقية وامرأة مستعبدة لا متحررة وشقية لا تقية، فداء هؤلاء هو الطمع في المال فإنا لله وإنا إليه راجعون.

▣ المنظمات الكفرية الحكومية وغير الحكومية الداعمة للنساء في البلاد الإسلامية

قال صاحب كتاب الحركة النسوية وخلخلة المجتمعات الإسلامية ص٢٢٧-٢٣٠: (استعراض لأهم مؤسسات التمويل الدولية النشطة في تقديم المنح والقروض ذات الفوائد المركبة لدعم تطبيق أجندة الأمم المتحدة النسوية في العالم العربي والإسلامي:

١	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نيويورك – أمريكا
٢	صندوق الأمم المتحدة للسكان	نيويورك – أمريكا
٣	مجلس السكان الدولي	نيويورك – أمريكا
٤	منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف)	نيويورك – أمريكا
٥	مؤسسة فورد	نيويورك – أمريكا
٦	البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	نيويورك – أمريكا
٧	مؤسسة ركفيلر	نيويورك – أمريكا
٨	مؤسسة أندروملیون	نيويورك – أمريكا
٩	مؤسسة الشرق الأدنى	نيويورك – أمريكا
١٠	مؤسسة إسرائيل الجديدة	نيويورك – أمريكا
١١	المعونة المسيحية العالمية ICA	الولايات المتحدة الأمريكية

١٢	الأميديست	الولايات المتحدة الأمريكية
١٣	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	واشنطن – أمريكا
١٤	رابطة التحالف العالمي لمشاركة المواطن سيفيكيوس	واشنطن – أمريكا
١٥	مركز التنمية والنشاطات السكانية	واشنطن – أمريكا
١٦	معهد أسبين	واشنطن – أمريكا
١٧	المعهدالوطني الديمقراطي	واشنطن – أمريكا
١٨	مؤسسة موت	فلينت- الولايات المتحدة الأمريكية
١٩	المجلس الكندي للتنمية الدولية	أوتاوا – كندا
٢٠	Parth nership afric acanada	أوتاوا – كندا
٢١	South asidpa rtnetshi	أوتاوا – كندا
٢٢	جمعية التعاون الكندي	أوتاوا – كندا
٢٣	مركز البحوث للتمنية الدولية كندا	أوتاوا – كندا
٢٤	الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA	كويبك – كندا
٢٥	الوكالة الكندية للتضامن والتنمية	موتنريال – كندا

٢٦	الاتحاد الأوروبي	بروكسل – بلجيكا
٢٧	الاتحاد الدولي للبحوث العلمية والسكانية	لياج – بلجيكا
٢٨	مؤسسة أغاخان	جنيف – سويسرا
٢٩	Inter africancommittee	جنيف – سويسرا
٣٠	مؤسسة مانتور	جنيف – سويسرا
٣١	الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية	كوبنهاجن – الدنمارك
٣٢	Danchurchaid	كوبنهاجن – الدنمارك
٣٣	دانيدا	كبونهاجن – الدنمارك
٣٤	مؤسسة فردريش ايبرت	بون – ألمانيا
٣٥	مؤسسة هندريش بول	كولونيا – ألمانيا
٣٦	وكالة التعاون الفني الألماني GTZ	ألمانيا
٣٧	مؤسسة مزيدور	ألمانيا
٣٨	أوكسفام	المملكة المتحدة
٣٩	الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة	لندن – المملكة المتحدة
٤٠	منتدى الأمير شارلز لقيادات رجال الأعمال	لندن – المملكة المتحدة

٤١	مؤسسة نوفيب	هاج – هولندا
٤٢	مؤسسة دوين	أمستردام – هولندا
٤٣	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو	باريس – فرنسا
٤٤	Foundation defrance	باريس – فرنسا
٤٥	جمعية الصليب الأحمر الاسترالي	ملبورن – استراليا
٤٦	مجلس كنائس الشرق الأوسط	ليماسول – قبرص
٤٧	الوكالة الفنلندية للتنمية الدولية	هلسينكي – فنلندا
٤٨	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)	روما – إيطاليا
٤٩	صندوق الأبيك للتنمية الدولية	فينيا – النمسا
٥٠	Norad	وابلين – إيرلندا
٥١	مؤسسة أنترمون	برشلونة – أسبانيا
٥٢	Trocaire	وابلين – إيرلندا
٥٣	المؤسسة السويدية	السويد

رأيت أيها القارئ ماذا يفعل المتآمرون من أجل إفساد أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا عدد المنظمات الدولية وأما المنظمات التنصيرية غير الدولية العاملة في بلاد المسلمين لتحطيم الأخلاق وذهاب الحياء ووأد العفاف وإفساد الأحوال

وتقويض الإيمان وتلويث العقيدة فعدد ولا حرج فوا أسفاه على المرأة المسلمة المنهوبة المسلوبة الألعوبة

قلت: هذا الكشف يدل على ما قلناه من أن التنصير في عصرنا تضاعف بل صار مفروضا باسم الإغاثة والإنقاذ نسأل الله أن يخذل هؤلاء المنصرين ويجعل الدائرة عليهم وأن يحفظ على المسلمين دينهم.

▣ المنظمات الكافرة في بلاد المسلمين تقدم شيئا من المساعدات لتتجسس على المسلمين

من التسلط المباشر على المسلمين من قبل أعدائهم إرسال الأعداء منظماتهم إلى بلاد المسلمين لتحقق لهم مآرب كبيرة لا تتحقق إلا بوجود هذه المنظمات ألا وهو تجسس المنظمات على المسلمين تنفيذالسياسة دولها، قال صاحب كتاب الحركة النسوية وخلخلة المجتمعات الإسلامية (٢٤٥: (إن مؤسسات التمويل الدولية تقوم بدور تجسسي استخباراتي سياسي تؤسس له بأرضية تغيير قيم والخطورة في التقارير التي تطلبها جهات التمويل من الجمعيات النسائية» حقا صدقت سناء المصري عندما قالت قديما كان يقول رجال المخابرات والأجهزة الأجنبية رجالنا في الشرق الأوسط أما الآن فقد صاروا يقولون نساؤنا في الشرق الأوسط» يعني: أن دول الغرب كان معها جواسيس في بلاد المسلمين من الرجال وأما مؤخرا حينما ظهرت النساء الديمقراطيات فقد صرن جواسيس للأعداء على المسلمين حكومات وشعوبًا ومع هذالم تكتف الدول المذكورة بالتجسس المذكور حتى أرسلت منظماتهاللتجسس على الكل فالمنظمات المذكورة تتجسس على النساء

الديمقراطيات وعلى الرجال الديمقراطيين وعلى الدول عموما وهي تعتبر مصدقة عند الأعداء كفانا الله شر الجواسيس عموما والمنظمات خصوصًا .

وقال صاحب المصدر المذكور ص٢٣٧: (إن هناك ثمنا باهظا دفع ويدفع وإنها مستودع ضخم لنقل المعلومات إلى أجهزة صنع القرار الأمريكي وإن البعض أطلق عليها حكومة ظل أمريكية في البلد المتلقى).

وفي كتاب الحركة النسوية في اليمن ص١٧٦) حاشية رقم (٢) مقال للرئيس اليمني في بعض تصريحاته عن الصحفيين أنهم يتحدثون عن الحرية والديمقراطية وهم مجندون هم وأولادهم وبناتهم داخل السفارة الأمريكية» اللهم سلم سلم، فتجسس المسلم على المسلمين لصالح الكفار من أعظم الموالاة لهم فيخشى على هؤلاء المتجسسين من الردة عن الإسلام فليربئوا بأنفسهم عن هذا السبيل المضل.

▣ إعطاء الدول الكافرة المنح الدراسية لأبناء المسلمين إلى بلادهم ليفسدوهم وينصرونهم

مساعدات الجهات الكافرة لأبناء المسلمين في المنح الدراسية إلى بلادهم من جملة المؤامرة على أبناء المسلمين، قال صاحب كتاب ضحايا بريئة ص٢٣٠: (فإن العاملين في المؤسسات الإسلامية يتساءلون قائلين: ماذا يعني برنامج المنح الدراسية الذي يتبناه جورج سورس الأمريكي ومؤسسته العملاقة المجتمع المفتوح خاصة في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وبلاد البلقان الإسلامية ولا سيما أن المنح لفئات متميزة من المسلمين وبأعداد كثيرة تصل إلى الآلاف».

وقال الفرنسي جان بول سارتر في مقدمة صدر بها كتاب المفكر الإفريقي «فرانس فانون» بعنوان (المعذبون في الأرض) قال سارتر في تقديمه لهذا الكتاب: «كنا نحضر رؤساء القبائل وأولاد الأشراف الأثرياء والسادة من أفريقيا وآسيا ونطوف بهم بضعة أيام في أمستردام ولندن والنرويج وبلجيكا وباريس فتتغير ملابسهم ويلتقطون بعض أنماط العلاقات الاجتماعية الجديدة ويتعلمون منا طريقة جديدة في الرواح والغدو ويتعلمون لغاتنا وأساليب رقصنا وركوب عرباتنا وكنا ندبر لبعضهم أحيانا زيجات أوربية ثم نلقنهم أسلوب الحياة الغربية كنا نضع في أعماق قلوبهم الرغبة في أوربا ثم نرسلهم إلى بلادهم ... وأي بلاد؟ بلاد كانت أبوابها مغلقة دائما في وجوهنالم نكن نجد منفذا إليها كنا بالنسبة إليهم رجسًا نجسًا لكن منذ أن أرسلنا المفكرين الذين صنعناهم إلى بلادهم كنا نصيح من أمستردام أو برلين أو باريس: الإخاء البشري فيرتد رجع أصواتنا من أقاصي أفريقيا أو الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا كنا نقول لهم ليحل المذهب الإنساني أو دين الإنسانية محل الأديان المختلفة» وكانوا يرددون أصواتنا من أفواههم... وحين نصمت يصمتون إلا أنا كنا واثقين من أن هؤلاء المغتربين لا يملكون كلمة واحدة يقولونها غير ما وضعناه في أفواههم» ا.هـ التدابير الواقية من التشبه بالكفار (١/ ١٢٨)

ويقول بيتر وليامز: «إن دراسة الطلاب الأجانب في الغرب تساعد على نشر الثقافة والقيم الغربية في العالم كما تساعد على انفتاح العالم العربي على المجتمعات في معركة الصراع مع التيارات الأخرى، وقد أعلن الكويتي جوزيف العنزي الذي قيل إنه اعتنق النصرانية بصراحة أن جميع أبناء المسلمين

الذين يذهبون للدراسة في الخارج تمارس عليهم أعمال تنصيرية ومنهم من يتجاوب معها وهذا يدعونا إلى إعادة النظر في ذلك الأمر أو تكثيف الدور الدعوي والتثقيفي لتحصين أبناء المسلمين الذين يذهبون للخارج للدارسة». انظر رسالة الابتعاث والمسخ الفكري للجهني ص٧٣)

قلت: ولقد شاهد المسلمون ما صنعه تعليم أبنائهم في بلاد الكفار فلقد رأوا كثيرا من هؤلاء الدارسين رجعوا إلى بلادهم وهم رسل وجنود للدول التي درسوا فيها وهم يحملون ما عليه أولئك الكفار وما تريد أن تناله الدول الكافرة من المسلمين فكانوا مفاتيح لها ففتحوا لها الثغور ونقبوا في فتح الحصون حتى فتحوا آخر حصن وهو إفساد المرأة المسلمة باسم تحريرها وسلب حقوقها باسم إعطائها إياها فكان هذا الصنف أصل كل شر وفساد وإلحاد في بلاد المسلمين فحرام حرام أن يذهب أبناء المسلمين إلى بلاد الكفار للتعلم على أيديهم فما عند الكفار إلا الكفر وقد حذر علماء الإسلام من هذا الذهاب خصوصا الضرر فيه أشد من غيره من الذهاب

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في شرح الأصول الثلاثة ص١١١) وهو يتكلم عن أقسام المقيمين في بلاد الكفار: «القسم الخامس: أن يقيم للدراسة وهي من جنس ما قبلها إقامة لحاجة لكنها أخطر منها وأشد فتكا بدين المقيم وأخلاقه فإن الطالب يشعر بدنو مرتبته وعلو مرتبة معلميه فيحصل من ذلك تعظيمهم والاقتناع بآرائهم وأفكارهم وسلوكهم فيقلدهم إلا من شاء الله عصمته وهم قليل ثم إن الطالب يشعر بحاجته إلى معلمه فيؤدي ذلك إلى

التودد إليه ومداهنته فيما هو عليه من الانحراف والضلال والطالب في مقر تعلمه له زملاء يتخذ منهم أصدقاء يحبهم ويتولاهم ويكتسب منهم).

وقد جعل العلماء شروطًا على من يذهب للإقامة في بلاد الكفار للدراسة وغيرها:

الأول: الضرورة إلى الدراسة هناك وضابط هذه الضرورة أن تكون حاجة الدولة المسلمة إلى هذه الدراسة ظاهرة بحيث إن لم تتحقق يحصل شيء من الضرر وبشرط ألا توجد هذه الدراسة في بلاد المسلمين وأن يكون مع المبعوثين مجموعة من الرجال الكبار المتمسكين بدينهم ليحافظوا على المبعوثين إن كان المبعوثون شبابًا.

الثاني: أن تكون أموال المبعوثين من قبل الدولة المسلمة لا من قبل الدولة الكافرة وأن يكونوا مبعوثين من قبل الدولة المسلمة لا أنهم قبلوا منح الكفار.

الثالث: أن يكون من شروط الدولة المسلمة أن المبعوثين من قبلهالا يدرسون إلا الفن الذي جاءوا من أجله أما تدريسهم موادًا أخرى كتدريس اللغة العربية أو التاريخ الإسلامي فلا يسمح لذلك.

▣ المنظمات التنصيرية الخاصة تغري بالمال كثيرا من الفئات والأفراد في البلاد الريفية والنائية

لا تستطيع الدول الكافرة وهيئاتها أن تستوعب كل الفئات إلى صفها في الشعوب الإسلامية ولكن لا تنسى تواجد المنظمات الخاصة لتصل إلى مالم تصل إليه المنظمات الدولية بل كثير من هذه المنظمات يبحثن عن الأماكن

الريفية والنائية لأنها وجدت في هذه الأماكن جهلا كبيرا ووجدت سرعة استجابة لها وهذه المنظمات تسعى إلى إفساد الفئات كمشايخ القبائل ووجهاء البلاد والمدرسين والمدرسات والمدراء والخطباء وغيرهم فأكثر البلاد الريفية في اليمن قد وصلت إليها المنظمات الخاصة ومما يجعل كثيرا من الناس يغترون بهذه المنظمات هو ما تجازف به في شعاراتها فإنها تمنيهم بالمشاريع الكهربائية والمائية والصحية وهذه في الحقيقة لا تقوم بها إلا الدولة أما المنظمات فلا تقوم بهذا فتارة تكون الدولة قد أشرفت على القيام بهذه المشاريع أو ببعضها فتأتي المنظمات وتشارك بمبلغ وتنسب المشاريع إليها والعكس فقد ترى المنظمة أن يعطى للقرية الفلانية مشروعًا كهربائيًا أو غيره فتجعل من يطالب عند الدولة اليمنية بإكمال المبلغ الذي قرر لهذا المشروع وتنسبه إليها فمن خلال تواجد المنظمات في هذه الأماكن توظف رجالًا ونساء معها وتغري بالمال من تراه يفتن به وتستعين بمن معها من الموظفين من أبناء البلاد على التعرف على من يكون سندالها في نشر ما تريد فتتواصل مع الفتيات التي ذكرنا وتعطي شيئا من المال فيفاجأ الناس بأن هذه المنظمة قد مسخت الشباب والشابات وجعلت القضية بينهم مخضرية كما يقال فإذا بالرحلات والاحتفالات والدورات للشباب والشابات والرجال والنساء على حساب المنظمة وقد تطلب المشاركة بالمال وتخص زبائنها بمال خاص رأيت أخا الإسلام كيف تغتال الرجولة والشهامة وكيف يقتل الحياء والعفاف وكيف تحارب الفضيلة ويسهل للرذيلة ولا تسأل عما يعقب هذه الانحرافات فالمال هو الوقود لهذه الفتن.

▣ مساعدات عينية تخص بها المنظمات التنصيرية البنات الريفية

معلوم في بلادنا اليمنية وغيرها أن المنظمات التنصيرية تقوم بإعطاء كيس من البر وعلبة من الزيت وحبات من الجبن للأسرة الريفية شرط أن تقوم الأسرة بدفع البنات إلى التعلم والذي لا يعرف أبعاد المؤامرة على بناتِ الريف يظن أن القضية قضية تعليمهن وكفى والحقيقة التي تدرك بعد حين أن هذه المنظمات تسعى عن طريق هذه المساعدة إلى التدخل في شئون البنت خصوصا والأسرة عموما فعلى سبيل المثال البنت الريفية درست إلى صف سادس وهنا تنهي دراستها في الريف وتتوقف فتتدخل المنظمة في أن البنت تنتقل إلى المدينة لتواصل دراستها وتقنع الأولياء بذلك وتقنع أيضا الأولياء أن البنت لا تحتاج إلى محرم حال تحركها وبقائها في المدينة فإن حصلت الموافقة على إكمال دراسة البنت بالمدينة بدون رعاية من أوليائها فقد فلتت البنت من زمام الأولياء والأسرة وصارت في متناول المنظمة تحركها كيف تشاء وتظهر المنظمات الشفقة والرحمة بهذا الصنف من البنات بما يجعل البنت الجاهلة بمكر هؤلاء الأعداء بها ترى أن ذلك هو عين الإحسان إليها والحرص النافع لها ويسهل عليها أن تتناسى حنان أبويها فإذا رأى الأعداء أن البنات قد وثقت بهم وصرن متقبلات لما يلقى عليهن من قبلهم سلكوا طريق القذف بما عندهم من مكر وخبث وحقد على الإسلام والمسلمين فيتدرجون في الطعن في الإسلام والتشويه به وأنه ظلم المرأة وهضمها والمدح لنصرانيتهم وأنها وأنها ويدعونها إلى التمرد على مجتمعها من أبوة وأمومة وأخوة وقرابة وأرحام وأزواج وعلماء وأخيار ويصورون لها أن هؤلاء هم أعداؤها ولا سعادة لها إلا أن تنابذهم

وتتمرد عليهم ويمنونها بما عندهم من حماية لها وعطاء فمتى قويت مادة القبول عند البنات آثرت أصحاب التنصير على أقاربها ودينهم على دين الإسلام كليًا أو جزئيًا فإن رأى هؤلاء المنصرون أن البنت لا ترغب في النصرانية غذوها بأمور إلحادية وعلمانية، والصنف الذي يرى المنصرون أنه لا يتأتى له الدراسة في المدينة يقومون بالدورات الطبية من أجل أن تكون البنات طبيبات في الريف فتتعلم من أمور الطب ما يخدم مؤامراتهم من إعطاء حبوب منع الحمل وربط المحبلة وضرب إبر منع الحمل وغير ذلك بطرق عشوائية وأيضا يتعمد الإضرار بها والإفساد فتحصل بسب هذه أمراض وأضرار كثيرة فبهذه الطرق يخرجون قيمة العينيات التي أعطوه اللأسر في بداية طلب البنت للعلم ويستخدمون مع البنات غير ما ذكرنا من المكر والكيد فلا حول ولا قوة إلا بالله، فانظر ماذا أورث الكيس البر وعلبة الزيت أبهذا تباع الأعراض أبهذا تهدى القوارير وتسلم للأعداء؟!

▣ سيطرة الأعداء على المغنين بالمال وغيره

لقد شملت مؤامرة الأعداء على المسلمين كل الفئات المسلمة التي يرون أن استخدامها يلحق بالمسلمين الضرر ومن هذه الفئات المستأجرة من قبل الأعداء فئات المغنين قال الميداني في كتابه غزو في الصميم ص١٧٤):«وقد عرف أعداء الإسلام مالأغاني والأناشيد من تأثير على نفوس الجماهير فأسرعواللسيطرة على المغنين والمغنيات وواضعي الألحان ومؤلفي كلمات الأغاني والأناشيد العاطفية والقومية والوطنية والنقدية والمضحكة (الكوميديا) وعملوا على تجنيدهم بالمغريات المختلفة لتوجيه ما يقدمون من

الأغاني والأناشيد توجيها يخدم أهداف الغزو الفكري والنفسي والسلوكي الذي يقومون به ضد الإسلام والمسلمين).

وقال صاحب كتاب ضحايا الحب ص٧٣-٧٤: (جرت وزارة الثقافة اليهودية في إسرائيل برنامج (سوبر ستار العرب) الذي أشرفت عليه شركة أمريكية يشتبه في أنها يهودية مسيحية وموله وحفلت الصحف الصهيونية الصادرة في نهاية أغسطس الماضي بتغطية واسعة لبرنامج سوبر ستار العرب الذي امتد تغطيته في عدة بلدان عربية وشارك فيه أكثر من خمسة ملايين عربي لاختيار أفضل مغن أو مغنية عربية لها مواهب راقصة).

قلت: والمغنون نهاية في السقاطة والرذالة فهم تجار الفجور ومروجو الفواحش ومثيرو مكامن النفوس من الشهوات المردية وقد أوضحنا مفاسد الأغاني وأضرارها في كتابنا السيف اليماني على من أباح الأغاني.

▣ جهات كافرة تقدم أموالالبعض دعاة الضلال ليقفوا معها ضد الإسلام

تحرص الجهات الكافرة على أن يكون في صفها رجال من أبناء المسلمين ممن يتظاهرون أنهم يحملون دعوتهم في بلاد المسلمين فيختارون دعاة الضلال من هذا الصنف من دعاة الرفض والتصوف ودعاة التحزب لأن ما هم عليه من انحرافات يؤهلهم لأن ينطلقوا كما يريد الأعداء وضرب الأمثلة لاستخدام الأعداء لكل صنف من الأصناف المذكورة يطول بنا المقام ولكن سنذكر ما تحصل به الفائدة أما الرافضة فمعلوم تاريخيا أنهم يضعون أيديهم في أيدي الكفار من يهود ونصارى ووثنيين بل يمالئون الكفار ليغزو المسلمين

ويخططون لهم ويدلونهم على الثغرات ويمكنونهم من بسط نفوذهم عليهم واعتبر بما صنعته الرافضة في العراق من تمكين أمريكا ومن معها من القضاء على العراق دولة وشعبًا.

وأما الصوفية فالأعداء يمدونهم بالمال وغيره حسب المصلحة التي تتحقق لهم قال صاحب كتاب الطرق الصوفية نشأتها وعقائدها وآثارها ص١٦٢-١٦٣: (ذكر الجبرتي أن نابليون أمر الشيخ البكري بإقامة الإحتفال بالمولد وأعطاه ثلاثمائة ريال فرنسي وأمره بتعليق الزينات بل وحضر الحفل بنفسه من أوله إلى آخره وجماعة التبليغ وهي من الطرق الصوفية تأخذ إعانة من الحكومة البريطانية والماسونية العالمية تدعم الطرق الصوفية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة).

وفي ص١٦٩) يقول محمد شفقه: «إن الحكومة الفرنسية في زمن الانتداب على سورية حاولت نشر هذه الطريقة التجانية واستأجرت بعض الشيوخ لهذه المهمة فقدمت لهم المال لتنشئة جيل يميل إلى فرنسا... بل إن الاستعمار الغربي النصراني قام بتنشيط الدعوة إلى الطرق الصوفية فيقول الرئيس الفرنسي موريس دولافوس: لقد اضطر حكامنا الإداريون وجنودنا في أفريقيا إلى تنشيط دعوة الطرق الدينية الإسلامية لأنها كانت أطوع للسلطة الفرنسية وأكثر تفهما وانتظاما من الطرق الوثنية»

وأما دعاة الأحزاب فقد انكشف أمر بعضهم أنهم عمال عند الأعداء يتقاضون المرتبات وغيرها من الأموال جاء في موقع عمرو خالد نشرت وحدة

الاستماع والمتابعة لموقع إسلام أون لاين الخبر التالي عام ٢٠٠٤م وضعت الحكومة البريطانية خطة شاملة لمواجهة ما تعتقده أن الأسباب الأساسية التي تغذي التطرف وتتضمن... دعم الأئمة المعتدلين وتجريم المتشددين... واقترحت الخطة أسماء للأئمة المعتدلين مثل الداعية الإسلامي المصري عمرو خالد الذي تلقى منحة مدتها أربع سنوات لنيل درجة الدكتوراه من جامعة ويلز البريطانية في السيرة النبوية وتدعو الخطة إلى تمويل محطات الراديو والتلفزيون والصحف الإسلامية المعتدلة... إلى قولها إن الوعاظ المعتدلين مثل عمرو خالد سيتلقون أموالا من الحكومة البريطانية بموجب هذه الخطة» نقلًا من كتاب إعانة الأماجد ببيان حال عمرو خالد ص٦٢)

▣ تمويل الأعداء للصحف التي تخدم محاربتهم للإسلام وأهله

لقد دعا الصهاينة في بروتوكولاتهم إلى السيطرة على الصحافة من قبلهم واشترائها ففي البروتوكول الثاني عشر ما نصه: «الأدب والصحافة هما أعظم قوتين تعليمتين خطيرتين ولهذا السبب ستشترى حكومتنا العدد الأكبر من الدوريات).

وقد سخر شياطين صهيون اليهود والنصارى المتواجدون في بلاد المسلمين للقيام بهذه المهمة فقامت الجهات اليهودية والنصرانية ببذل الأموال لمن استجاب لهم من أبناء المسلمين القائمين على الصحف، قال صاحب كتاب العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية (٢/ ٢٠: (صحيفة تركيا الفتاة صدرت في أواخر القرن التاسع عشر وكانت هذه الصحيفة لسان حال

الاتحاديين وكانت تمولها مؤسسة صهيونية تدعى (Angli-patesting) وتضم في هيئة تحريرها يهودا وأتراكا وأرمنا وكريتين وقفقاسيين وعربا رأس تحريرها جلال نوري بك وكان مديرها صموئيل هشبورغ اليهودي الألماني وكان من اليهود الذين تظاهر بالإسلام وغير اسمه إلى سامي وكانت مهمة هذه الصحيفة هي نقل الأخبار عن طريق اللجنة التنفيذية لجمعية الاتحاد والترقي وقد فتحت هذه الصحيفة فروعا أخرى لها وقامت بتمويل المستوطنين اليهود).

وقال محمد التابعي أستاذ جيل الصحفيين وهو يتحدث عن صحيفة روز اليوسف المصرية: «هذه الصحيفة صنيعة أمريكا وهذا الصحيفة مأجورة للإنجليز وهذا المجلة تصدر بأموال شيوعية وهذا الصحفي يتلقى أوامره ومرتبه الشهري من موسكو أو وارسو أو براج وهكذا أصبحنا جميعا نحن الصحفيين بين فاسدين ومفسدين ومنافقين وخونة مأجورين للكتلة الغربية والكتلة الشرقية وأصبح الشعب في حيرة من لسانه المسموم الصحف التي أيدت الطغيان ودافعت عن الفساد الصحفيون الذين مرغوا جباههم تحت أقدام الطغيان بعد أن أسفر الطغيان» نقلًا من كتاب عودة الحجاب (١/ ١٣٥)

وقال صاحب كتاب دور أهل الذمة في إقصاء الشريعة الإسلامية ص٣١٥-٣١٦) وهو يتحدث عن سيطرة اليهود على الصحف المصرية: «فكانوا يسيطرون على ما ينشر في غير صحفهم تحت تأثير ضغوطهم الاقتصادية وامتلاكهم لكبرى شركات الإعلانات منذ بداية هذا النشاط

الاقتصادي في مصر على رأسها شركة الإعلانات الشرقية والذي كان مديرها يهوديا يدعى هنري حاييم وكذلك كان مدير الإعلانات في الأهرام وفي دار الهلال يهوديا والسبب في سيطرتهم على مؤسسات الإعلان والدعاية أن معظم مجال التجارة والبنوك والمؤسسات في مصر في يد اليهود وقد استخدمت هذه الإعلانات لما تشكله من دخل مالي للصحيفة وسيلة ضغط على أصحاب هذه الصحف لما ينشر ومالا ينشر مما يوافق أهواء اليهود فقد كانت الإعلانات تعطى للصحف التي تؤيد اليهود أو التي لا تعارضهم وتعطى أيضا للصحف المعارضة كطعم في البداية فيظهر بعدها موقف الصحيفة من اليهود).

ففي هذه النقولات ما يوضح أكثرية استئجار الصحف التي في بلاد المسلمين عربهم وعجمهم ولا يخفى عليك أن هذه الصحف هي أساس كل شر وباب لكل فساد وموئل لكل ملحد ومأوى لكل زنديق فالصحف المعنية تدور مع سماسرة اليهود والنصارى حيث داروا فهي صوتهم في الدعوة إلى الرذيلة ومحاربة الفضائل وهي لسانهم في الدعوة إلى إقصاء الشريعة الإسلامية من قبل المنظمات التنصيرية والجهات الإلحادية، فكم أفسدت في هذا المجال فالصحف تقوم بهذه الدعوة وتجعلها شغلها الشاغل مما أدى ذلك إلى تقبل كثير منها والأعداء يرون أن من أعظم صرف المسلمين عن الإسلام وعلمائه ودعاته وحملته التشويه بهم فتقوم الصحف المستأجرة بالتشويه المذكور ومعلوم أن أعداء الإسلام لا يرضون ممن استجاب لهم كأصحاب الصحف المذكورة إلا بأن ينصر ملتهم وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ

﴿وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠] وعلى كل متى رأى القارئ أن صحفا في بلاده تدعو إلى ما يدعو إليه اليهود والنصارى من دعوة إلى الحرية والمساواة وفروع ذلك من دعوة إلى تبرج المسلمات واختلاطهن بالرجال والسفر بدون محرم وإلى الرياضة النسوية وإلى الاقتداء بالغرب وأمثال هذه فهذا من الأمر المريب في هذه الصحف.

وخلاصة القول أن الصحف المستأجرة من قبل صناع الفتن والإجرام أعداء الإسلام مثلها كالذباب يقع على كل جيفة فلا ترى هذه الصحف إلا غارقة في المستنقعات

▣ الدول الكافرة تعطي المساعدات للحكام ليقوموا بمحاربة الإسلام

للأسف أن كثيرا من حكام المسلمين يسلمون بما يمليه عليهم أعداء الإسلام من موافقتهم على محاربة الإسلام ويتركون ما يجب عليهم من المحافظة عليه وكثيرا ما تكون هذه المحاربة بسبب صفقة مالية من قبل أعداء الإسلام وهذا أمر لا ينكر لكثرة حصوله وعلى سبيل المثال ما قاله صاحب كتاب احذروا الأساليب الحديثة في مواجهة الإسلام ص٢٩٨) وهو يتحدث عن حل حزب الإخوان المسلمين في مصر: «ثم تقدم السفير الأمريكي إلى عبد الناصر باقتراح لحل الجماعة والقضاء عليها إذا كان يريد مساعدة أمريكا ومعونتها» وقال معلقًا في نفس الصفحة حاشية رقم (٣): «وللأسف الشديد تتكرر نفس المأساة اليوم في الجزائر فالقضاء على الاتجاه الإسلامي هناك مرهون بالمساعدات الاقتصادية وفي مناطق أخرى من العالم الإسلامي تتم نفس المؤامرة على الإسلام»

فالله حكم عدل يحكم بين حكام المسلمين وبين المسلمين الذين عذبوهم بغير حق وإنما استجابة للمساعدات من قبل الكفار وفاء معهم وإرضاء لهم.

▣ الأمير الأردني يبيع فلسطين بصفقات مالية

لقد قام الأمير عبد الله بن الحسين بعقد اتفاقيات مع بريطانيا ومع اليهود مؤداها تسليم فلسطين لليهود وكانت هذه الاتفاقيات ناجمة عن بذل الأموال له فكان بيعا مبكرالفلسطين، قال صاحب كتاب المؤامرة على بلاد الشام ص٤٣٤-٤٣٥: (وفي ٢٠شباط ١٩٢٨م تم في القدس التوقيع على المعاهدة ومن بنودها... تقدم بريطانيا معونة مالية للأردن سنويا... وكانت الإمارة تتلقى معونة مالية من الحكومة البريطانية منذ إنشائها بلغت نحو مائة ألف جنية سنويا في العشرينات وازدادت حتى تجاوزت مليوني جنيه في الأربعينيات وكانت هذه المعونة تفرضها الاعتبارات الاقتصادية والسياسية»

وقال أيضا في المصدر نفسه ص٤٥١: (ويقول الدكتور سليمان بشير وواضح هنا أن العلاقة بين الدعم المالي الذي كانت الوكالة تقدمة للأمير وبين امتيازا راضي غور الكبد أصبحت علاقة شكلية مع مرور الزمن وتدريجيا أصبح واضحالكل من الأمير والوكالة أن هذه الأخيرة تقوم عمليا بتمويل نشاط الأمير ذي الطابع السياسي البحت).

وقال أيضًا ص٤٥٠-٤٥١: (وبلغت علاقات الأمير عبد الله بالحركة الصهيونية ذروتها عام ١٩٣١م حينما عرض على الوكالة اليهودية أن تستأجر أرضاله تبلغ ٧٠ ألف دونم ومدة العقد ٣٣ سنة على أن تجدد مرتين مقابل

أجر سنوي قدره ٢٠٠ ألف جنيه مع نسبة من الربح ٥٪ وكانت من أملاك الدولة أعطيت له كوقف خاص... وقد رحب الصهيونيون بالعرض السخي وأرسلوا وفدا إلى عمان أجرى الصفقة وحصل على إذن من الأمير بإسكان عدد من عوائل اليهود ١٥٠٠ عائلة في تلك الأراضي).

فتش أيها القارئ اللبيب عن مكامن الجرائم التي تحدث في أوساط المسلمين فعند التفتيش ستجد أصحابها غالبا ما يتورطون في أخذ المال من جهة أو أكثر فيقومون بذلك.

▣ عز الإسلام في عدم قبول المساومة المالية من الكفار

المسلمون المعتزون بالإسلام والإيمان يترفعون عن قبول ما فيه الذلة والهوان من إغرائهم بالمال والجاه وغير ذلك وقدوتهم في هذا الأنبياء والرسل قال ربنا مخبرا عن سليمان بن داود عليهما السلام أنه أرسل إلى ملكة سبأ إلى اليمن برسالة وفيها: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ [النمل: ٣١] فسليمان عليه السلام يريد منها ومن قومها الإسلام لا المال فقالت ملكة سبأ: ﴿ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٥] تعني إن كان نبيالم يقبل الهدية لأنها رشوة في الدين وإن كان ملكًا دنيويا فسيقبلها وإذا قبلها سهلت المصالحة معه لأنه ليس مطلبه الإسلام وإنما المال ويفهم من قولها: (بهدية) أي نفيسة عظيمة لأن الغرض الإغراء بها فوصلت الهدية إلى سليمان على يد رسول ملكة سبأ قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴿٣٦﴾ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم

﴿ مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ [النمل: ٣٦ – ٣٧] فما كان من سليمان إلا أن صال وجال على ملكة سبأ ورسولها وقومها فقال: «أتمدونني بمال» يعني: أنالست ممن يخدع بالمال ولا يغتر بكبر الهدايا ثم أظهر عزة الإسلام والإيمان والنبوة فقال: ﴿ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم ﴾ يعني أنتم تفتخرون بحطام دنيا حقيرة ومتعة زائلة وأهل الإيمان لا يرفعون لها رأسا ولا يلقون لها بالا فما أعطاني الله من الإسلام والإيمان والنبوة وما خصني به من الملك الذي ليس لأحد بعدي خير وأي خير من دنياكم وزاد في تحقير مالهم ودنياهم فقال: ﴿ بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴾ ثم أعاد الصولة عليهم بأعظم مما سبق فقال: ﴿ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ [النمل: ٣٧] ومعنى الآية: ارجع أيها الرسول إلى قومك بهديتك فلا نقبل منهم إلا الإسلام فإن استجبتم لما ندعوكم إليه وإلا جئناكم بجنود لا طاقة لكم بمواجهتهم.

انظر أيها القارئ ما أحقر الدنيا عند أبناء الآخرة وها هم كفار قريش يحومون حول رسول الله محاولين إغراءه بالمال وغيره روى أبو يعلى في مسنده رقم (١٨١٨) وأبو نعيم في دلائل النبوة رقم (١٨٢) وابن أبي شيبة (٣٧٥٥٧) وعبد بن حميد في المنتخب (٣/ ١١٢) والحاكم في المستدرك ص٢٥٣) عن جابر قال اجتمعت قريش إلى النبي ﷺ يوما فقالوا: ... أيها الرجل إن كان بك الحاجة جمعنا حتى تكون أغنى قريش رجلا وإن كان إنما بك البله فاختر أي نساء قريش شئت فنزوجك عشرًا. وقد صحح هذه القصة الحاكم وسكت عليه الذهبي وهي قصة قريبة من الحسن ولها شاهد يقويها ذكره ابن إسحاق في سيرته قال فيه الألباني مرسل حسن.

وننتقل بالقارئ إلى ذكر أمثلة من اعتزاز أتباع الأنبياء بدين الله وتلقينهم أعداء الإسلام دروسا ومن ذلك قصة عبد الله بن حذافة السهمي وفيها أن عمر بن الخطاب وجه جيشًا إلى الروم وفيهم رجل يقال له عبد الله بن حذافة، من أصحاب النبي ﷺ فأسره الروم، فذهبوا به إلى ملكهم فقالوا: إن هذا من أصحاب محمد فقال له الطاغية: هل لك أن تنصر وأشركك في ملكي وسلطاني؟ قال له عبد الله: لو أعطيتني جميع ما تملك وجميع ما ملكته العرب على أن أرجع عن دين محمد ﷺ طرفة عين ما فعلت، قال: إذًا أقتلك قال: أنت وذاك. قال: فأمر به فصلب، وقال للرماة: ارموه قريبًا من يديه، قريبًا من رجليه، وهو يعرض عليه وهو يأبى، ثم أمر به فأنزل، ثم دعا بقدر، فصب فيها ماء حتى احترقت ثم دعا بأسيرين من المسلمين فأمر بأحدهما فألقي فيها، وهو يعرض عليه النصرانية وهو يأبى، ثم أمر به أن يلقى فيها، فلما ذهب به بكى، فقيل له: إنه قد بكى، فظن أنه جزع فقال: ردوه، يعرض عليه النصرانية فأبى، قال: فما أبكاك إذًا؟ قال: أبكاني إن قتلت هي نفس واحدة تلقى الساعة في هذه القدر فتذهب، فكنت أشتهي أن يكون بعدد كل شعرة في جسدي نفس تلقى هذا في الله. قال له الطاغية: هل لك أن تقبل رأسي وأخلي عنك؟ قال له عبد الله: وعن جميع أسارى المسلمين؛ قال: وعن جميع أسارى المسلمين. قال عبد الله: فقلت في نفسي: عدو من أعداء الله فأقبل رأسه يخلي عني وعن أسارى المسلمين، لا أبالي، فدنا منه فقبل رأسه، قال: فدفع إليه الأسارى، فقدم بهم على عمر، فأخبر عمر بخبره، فقال: حق على كل مسلم أن يقبل رأس عبد الله بن حذافة، وأنا أبدأ فقام عمر فقبل رأسه.

وهذه القصة أصلها صحيح والقصة أخرجها أبو العرب في كتاب المحن (٣٨٣-٣٨٤) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧/ ٣٥٨) واللفظ له، وابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ١٤٣)

رأيت أيها المسلم ما أغلى الإسلام عند أهله فالدنيا بحذافيرها لا تساوي شيئا بجانب أي جزء من أجزائه فتبا لمن جعل أرخص شيء عليه هو التنازل عن شيء من الإسلام.

ومن المواقف التي بيضت وجه صاحبها موقف السلطان العثماني عبد الحميد الثاني ففي كتاب العلاقات التركية اليهودية (١/ ٣٧٥) نقلًا عن كتاب مذكراتي السياسية ص٢٩) للسلطان عبد الحميد الثاني قصة عظيمة حصلت له مع اليهود حينما ساوموه في بيع بيت المقدس لهم وإليك نص القصة: يقول السلطان بهذه المناسبة إنه أجابهم بالجواب القطعي الآتي: لو دفعتم ملئ الدنيا ذهبا فضلا عن مائة وخمسين مليون ليرة إنجليزية ذهبا فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي لقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد عن ثلاثين سنة فلن أسود صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين لهذالن أقبل تكليفكم بوجه قطعي أيضا وبعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي وأبلغوا أنهم سيبعدونني إلى سلانيك فقبلت بهذا التكليف الأخير هذا وحمدت المولى وأحمده أنني لم أقبل أن ألطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الأبدي الناشئ عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأرض المقدسة فلسطين وقد كان بعد ذلك ما كان ولذا فإنني أكرر الحمد

والثناء لله المتعال وأعتقد أن ما عرضته كاف في هذا الموضوع المهم وبه أختم رسالتي هذه.

ولا يخفى على من له اطلاع بأحوال الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد من كثرة الديون عليها وحاجتها إلى المال وأيضا الضغوط على السلطان عبد الحميد السلطان بقبولها وإن لم يقبلها يعزل فهذه وأمثالهالم تكن مبررة لا شرعا ولا عقلاللسلطان عبد الحميد أن يبيع أراضي المسلمين لأعداء الله

وأما بعد ذهاب الدولة العثمانية فقد طمع اليهود في فلسطين وساعدهم على ذلك وجود حكام من الجيران من صناعة الأعداء تمالئوا معهم ومدوهم بالمال حتى أخذت فلسطين فإنا لله وإنا إليه راجعون.

▣ تصريحات تفضح تمويل الكفار للمسلمين

لقد علم الذين قبلوا مساعدات الكفار ما فيها من أضرار حتى رأى بعضهم أن يصرح بذلك ليعلم أضرارها من لا يعلم ونكتفي ببعض التصريحات ومنها ما قاله الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في أول اجتماع له بمجلس الوزراء: «لقد تحدثت مع الدول المانحة حول مساعدتهالليمن ولا ينبغي أن تكون مساعدة الدول المانحة لليمن مشروطة وأية مساعدة مشروطة تعتبر في اليمن مساعدة مرفوضة لا تقبل على الإطلاق أن يساعدنا أحد ويفرض علينا شروطًا... لكن من أراد أن يساعدنا ويقدم إلينا استشارات نستفيد منها أهلا وسهلا فقط استشارات لا قرارات ولا إملاءات ولكن استشارات نستفيد منها في أي مجال سواء في المجال الديمقراطي أو في مجال

الإصلاح العالمي والإداري أو في مجال مكافحة الفساد» نقلًا من صحيفة ٢٦سبتمبر العدد (١٢٤٣) وأصرح منه ما قاله عقب رجوعه من زيارة الصين الشعبية في شهر ربيع الأول ١٤٢٧هـ ما معناه: «إن الصين تساعد اليمن بدون أن يشترطوا أو يمارسوا أي ضغوطات ولا يتدخلون في الشؤون الداخلية بخلاف الغرب وللأسف فإنهم لا يساعدون إلا بشروط منها أن تتوسع مشاركة المرأة» نقلًا من الإيضاحات الموثقة في بيان بوائق دعوة المساواة المطلقة ص٢٢.

وفي كتاب الحركة النسوية في اليمن ص١٧٨ مقال لرءوفة حسن الداعية إلى الجندرية هذا نصه: «الجهات المانحة هي ذات بعدين جهة دولة أو منظمة أو مؤسسة تمنح ولديها خلفية وأجندة وخطط وسياسات وأشخاص فهي تملك تصورات معينة للمجتمع المعطى له طبقا لخبراتها وتجاربها فتنفذ هذه الخبرة وقد تمارس نوعا من التعالي أو الاحتقار للمجتمعات التي تعمل فيها وقد تمارس تسيير الأشخاص لأنها تظن أنهم لا يفهمون ما يريدونه لبلدانهم وفي أحيان كثيرة يكون هذا صحيحا فيحصل في داخل هذه المجتمعات أن يؤسس مراكز أو جمعيات أو تنظيمات أشخاص يبحثون عن الرزق فقط وليس لهم قضية وليست لهم مسألة مهمة ولا يوجد لديهم حصانة تمنع أي من الاختراق في سلوكياتهم فتكون النتيجة أن يسيرهم هؤلاء الذي أتوا ولديهم المال لكنهم يجدون أن من يتلقى هذه الأموال لا يعرف كيف يفعل أو يتصرف بها فيملون عليه إرادة لم تكن في الأساس موجودة في الأجندة الرئيسية للتمويل هذا بعد مهم في المسألة التي نتحدث عنها... أن كل الأجندة في ذهن

المانح في هذه الحالة هي أجندة سياسية بالدرجة الأولى وأنه لا علاقة لها بكل ما يتحدث ويقال عن التنمية بل إن كل ما يأتي من الخارج ومن الغرب لا يأتي أبدًا من منطلق الخير ومن منطلق حسن النوايا وإنما هو من أجندة سياسية بعيدة المدى منذ زمن وليست المسألة حديثة).

ولا يكفي هؤلاء المصرحين أن يصرحوا بهذا بل عليهم شرعا أن يكفوا عن قبول مساعدة الكفار وأن يحذروا غيرهم من قبولها ويكون هذا توبة إلى الله من هذا الذنب الذي وقعوا فيه وأيضا يجب على كل من وقع في قبول مساعدة على حساب دينه أن يبادر بالتوبة إلى الله.

▣ بعد تدمير المركز التجاري العالمي جددت المحاربة الشاملة للإسلام وأهله

لقد كان حادث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١هـ المعروف بتدمير المركز التجاري العالمي ووزارة الدفاع في أمريكا فاضحا لما تكنه قلوب زعماء الغرب فقد أعلن رئيس أمريكا بوش الإبن بعد هذا الحادث أن الحرب بينهم وبين المسلمين حرب صليبية وأعلن دعوته لمحاربة الإرهاب وعنوا بالإرهاب الإسلام فجعلوا الإسلام هو الإرهاب وقد تحركت دول الغرب في محاربة الإسلام باسم الإرهاب تحركا رهيبا ودعت هذه الدول كافة العاملين في الحقل اليهودي والنصراني إلى محاربة الإسلام وأهله قال أحد السياسيين وهو توماس فريدمان: «إذا كان تاريخ ١١/ ٩ في الحقيقة بداية الحرب العالمية الثالثة فعلينا أن نفهم ما تقصده هذه الحرب وعلينا أن لا نكافح لاستئصال الإرهاب... الإرهاب فقط أداة نحن نحارب لهزيمة الأيدلوجية التدين الدكتاتوري الحرب

العالمية الثانية والحرب الباردة كانتا صراعا لهزيمة الحزب العلماني المتطرف والنازية والشيوعية أما الحرب العالمية الثالثة (الحالية) فهي معركة ضد الحزب الديني المتطرف الذي يفرض على العالم سلطة إيمانية تنفي الآخرين إناه (البنلادنية) نسبة لابن لادن لكنها على خلاف النازية فحكم الحزب الديني لا يمكن أن يفوز بالجيوش وحدها بل يجب أن يقاتل في المدارس والمساجد والكنائس والمعابد ولا يمكن أن يهزم بدون مساعدة الأئمة والأحبار والكهنة»

قلت: فبعد الحادث المذكور ظهر العداء اليهود والصليبي للإسلام أكثر مما كان قبل ذلك فليعلم هذا.

▣ الكبائر والذنوب التي وقع فيها من قبل مساعدة الكفار بدون شروط وقيود

الغالب على من قبل مساعدة الكفار بدون اعتبار الضوابط الشرعية أنهم ارتكبوا محذورات ووقعوا في منكرات وانتهكوا محرمات وضيعوا فرائض وواجبات وهم على تفاوت في ذلك فمنهم المقل ومنهم المستكثر ومنهم المنافق ومنهم الفاسق ومنهم المرتد ومنهم غير المرتد وإليك ما تيسر ذكره من البوائق التي تورط فيها هؤلاء:

١- الموالاة للكفار المتعاونين معهم والإتباع لهم والتشبه بهم وكل واحدة من هذه الثلاث محرمة في الإسلام وأعظمهن خطرا الموالاة لهم قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ

وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المائدة: ٥١] وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ٥٧] وقال تعالى: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وغير ذلك من الآيات وإعطاء المال من أعظم دواعي الخضوع والانقياد للمعطي بل والحب والتعظيم والتكريم وأعداء الإسلام من يهود ونصارى يقدمون هذه المساعدات لأهداف وبشروط على هؤلاء بعضها معلنة وبعضها غير معلنة وأيضا الأعداء يتابعون الأخذ ليتحققوا من التنفيذ لمطالبهم فليس مجرد أخذ، وقد ظهر من تنفيذ مطالب الأعداء ما ظهر وما خفي قد يكون أكثر وأضر، فهذا التنفيذ من جملة الموالاة لهم، والموالاة لهم من كبائر الذنوب وعظائم المعاصي وبوائق الانحرافات وهي على قسمين:

الأولى: موالاة لهم قائمة على حب دينهم وكره دين الإسلام ومناصرة لهم حبا في انتصار دينهم على دين الإسلام فهذه موالاة ردة وكفر بعد إسلام.

الثاني: موالاة لهم تعني الطمع لما في أيديهم ومناصرة لهم خشية أن يقطعوا

مساعدتهم له فهذه موالاة دنيوية أي من أجل الدنيا المال والجاه والملك وهذه الموالاة من كبائر الذنوب وقد تجر هذه الموالاة إلى حب دينهم والآيات التي سردناها تشمل القسمين وإذا تحققت الموالاة للكفار من المسلم المتلقي لعطاياهم فمن باب أولى أن يتحقق الإتباع لهم وهو محرم في الإسلام قال تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣] وشر أنواع الإتباع اتباع الكفار خصوصا اليهود والنصارى ولهذا ذكر الرسول إتباع كثير من المسلمين اليهود والنصارى قال ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى قال: فمن» رواه البخاري (٣٤٥٦) ومسلم (٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وإذا وجد الإتباع لهم فمن باب أولى أن يوجد التشبه بهم والتشبه بهم في عقائدهم أو عباداتهم أو أخلاقهم أو اقتصادهم أو سياستهم أو عاداتهم مما هو مخالف للإسلام فهو كبيرة من كبائر الذنوب قال الرسول ﷺ: «من تشبه بقوم فهو منهم» روه أبو داود رقم (٤٠٣١) فكفى بذنب الموالاة لليهود والنصارى ذنبا بسبب هذه المساعدات فهو ذنب يهدم ركن البراءة من الكفار

٢- الخيانة لله ولرسوله وللمسلمين فالذين قبلوا مساعدة الكفار بالطرق التي يريدها الكفار خانوا الله ورسوله قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٧] قال ابن عاشور في تفسير (٩/ ٣٢٢): «والخَوْن والخيانة : إبطال

ونقضُ ما وقع عليه تعاقد من دون إعلان بذلك النقض، قال تعالى : ﴿ وإمّا تخافَن من قومٍ خيانةً فانبِذْ إليهم على سواءٍ ﴾ [الأنفال : ٥٨] والخيانة ضد الوفاء» فهؤلاء نقضوا الميثاق الذي بينهم وبين الله من أنهم يطيعونه ولا يعصونه بطاعة أعدائه وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٠٠] وخيانتهم للمسلمين هي بتظاهرهم أنهم في تحقيق مصالحهم ومحاربة أعدائهم وليسوا على ذلك.

٣- المحادة لله ولرسوله فإن مما ارتكبه من بلوا بمساعدة الكفار المحادة لله ورسوله والمحاربة لهما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ٱلْأَذَلِّينَ ﴿٢٠﴾ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ [المجادلة: ٢٠ – ٢١] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ كُبِتُواْ كَمَا كُبِتَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ وَقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [المجادلة: ٥] قال العلامة ابن القيم في أحكام أهل الذمة (٣/ ١٣٩٢: (والكبت: الإذلال والخزي والتصريع على الوجه. قال النضر وابن قتيبة: هو الغيظ والحزن.

وقال أهل التفسير: كُبتوا: أهلكوا وأُخْزوا وحزنوا»

وقال الشنقيطي في أضواء البيان (٧/ ٥٣٨): «ذكر جل وعلا في هذه الآية الكريمة أن الذين يحادون الله ورسوله داخلون في جملة الأذلين، لا يوجد

أحد أذل منهم وقوله: ﴿يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ أي: يعادون ويحالفون ويشاقون، وأصله مخالفة حدود الله التي حدها.

وقوله: ﴿فِي الْأَذَلِّينَ﴾ أي الذين هم أعظم الناس ذلا، والذل: الصغار والهوان والحقارة).

وروى أحمد (٢/ ٥٠) عن ابن عمر أن رسول الله قال: «وجعلت الذلة والصغار على من خالف أمري» قال المناوي في فيض القدير (٣/ ٢٠٤): «(وجعل الذل) أي: الهوان والخسران (والصغار) بالفتح أي: الضيم (على من خالف أمري) فإن الله تعالى خلق خلقه قسمين علية وسفلة وجعل عليين مستقرالعليه وأسفل سافلين مستقرالسفله وجعل أهل طاعته وطاعة رسوله الأعلين في الدارين وأهل معصيته الأسفلين فيها والذلة والصغار لهؤلاء وكما أن الذلة مضروبة على من خالف أمره فالعز لأهل طاعته ومتابعيه (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) وعلى قدر متابعته تكون العزة والكفاية والفلاح»

فما قيمة حياة من صار من الأذلين فليربأ هؤلاء بأنفسهم عما يجلب عليهم هذه العقوبات.

٤- الوقوع في الفتن العظيمة لا يخفى على اللبيب أنه بسبب قبول أموال الكفار حصلت فتن كثيرة ومنها قيام الأحزاب في بلاد المسلمين وغوائل الحزبية من شر الغوائل ومنها الظلم والبغي على الآخرين انتصار للجهات الكافرة وتنفيذالمطالبها ومنها نشر الفساد في المسلمين وهذا أمر معلوم لدى المسلمين.

٥- الافتتان بمال الكفار وهي شر الأموال والافتتان بمال الكفار أضر من الافتتان بأموال المسلمين وقد حذر الرسول ﷺ من الافتتان بالمال عموما فقال: «إن لكل أمة فتنة وفتنة أمتي المال» رواه الترمذي برقم (٢٣٣٦) وأحمد (٤/ ١٦٠) عن كعب بن عياض فالتحذير من الافتتان بأموال الكفار من باب أولى لما سبق بيانه من عظيم الضرر بسبب ذلك وكثرة الانحرافات.

وبقيت كبائر وقع فيها من ذكرنا نكتفي بما ذكرنا.

▣ الخلاصة:

مساعدات الكفار المالية في عصرنا للمسلمين أدت إلى اختراق العالم العربي والإسلامي اختراق سيادته وقيادته واقتصاده وأمنه واستقراره وجماعته وأفراده ورجاله إلا من رحم الله وهنا يظهر للمسلم جليا صحة قولنا ما غلبنا أعداء الإسلام بأفكارهم ولكن بأموالهم فعوا أيها المسلمون هذا جيدا تداركوا عظم الخطر على ديننا ودنيانا اللهم سلم سلم.

▣ دعوة الدول الإسلامية والأحزاب والفرق والفئات والأفراد إلى التوبة إلى الله من قبول مساعدة الكفار

مهما عظمت ذنوب المذنبين وكبرت خطايا المنحرفين وتنوعت مفاسد المفسدين فالله يتوب عليهم إن تابوا فهو التواب الرحيم قال تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾ ﴾ [طه: ٨٢] وقال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الشورى: ٢٥] وقال تعالى: ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ

إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَأَسۡلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿٥٤﴾ وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ بَغۡتَةً وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [الزمر: ٥٣ – ٥٥] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمۡ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَٱعۡتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخۡلَصُواْ دِينَهُمۡ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَسَوۡفَ يُؤۡتِ ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴿١٤٦﴾ ﴾ [النساء: ١٤٥ – ١٤٦]

فليتأمل المسلمون حكامًا ومحكومين هذه الآيات وما فيها من شروط التوبة المقبولة فحذار حذار من إصرارهم على ذنبهم فالله الله في الصدق والإخلاص والإتباع للحق في التوبة إلى الله وإلا فلا أخالهم ناجين من عذاب الله.

الفصل الرابع

نبذة عن الاقتصاد الإسلامي ومقوماته

مقومات اقتصاد المسلمين اكتسابًا وإنفاقًا

اعلم أيها المسلم الكريم أنه لالقاء بين أحكام الشريعة الإسلامية في بناء الاقتصاد وبين القوانين الرأسمالية فالأحكام الشرعية من عند الله الذي بيده الأرزاق كلها وبيده الفرج والمخرج والتيسير والتدبير لشئون العباد كلها ومنه سبحانه حفظ المال والبركة فيه والخلف فيه وغير ذلك فمتى أقيم اقتصاد المسلمين على الأحكام والقواعد والضوابط الشرعية صار اقتصادا نافعا مباركا مثمرا محفوظا بإذن الله وأما اكتساب المال وبناء الاقتصاد عن طريق تعاطي القوانين الرأسمالية فهذا هو في الحقيقة إلحاد لأنه نبذ لمعظم الشريعة الإسلامية وسبب للخسران في الدنيا والآخرة ولقد اغتر جهال المسلمين بحرية الاكتساب وهي دعوة رأسمالية إلحادية كحرية الأديان وظنوا أنهم قد وجدوا بغيتهم ولكنهم فوجئوا باغتيال أموالهم ومحق بركتها فأردنا في هذه العجالة أن نذكر نبذة مختصرة مما جاءت به الشريعة الإسلامية من إصلاح الأموال اكتسابًا وإنفاقا وسنبدأ بما يتعلق باكتساب المال وهي كالآتي:

١ـ المالك مطلقالمال العباد هو الله وحده لا شريك له

يجب أن يعلم كل مؤمن أن الله هو المالك لأموالهم ملكا مطلقالأنه هو

الذي أوجده من عدم وأعطاه العباد وصرَّفه فيهم تصريفا وتدبيرا وجعله متنقلًا فيهم قدرا وشرعا وأمرا ونهيا حتى يرث الله الأرض ومن عليها وهو المحاسب عليه اكتسابا وإنفاقا والمثيب لأصحابه أخذا وعطاء وملكية العباد للمال ملكية مقيدة لا مطلقة ولا مستقلة بل تابعة لملكية الله فملكية العباد للمال ملكية انتفاع وتمتع فهو كالعارة عندهم يتركونه في الوقت الذي قضاه الله وقدره لا محيص لهم عن ذلك فحذار من الاغترار بالقاعدة الإلحادية حرية المال فالانخداع بهذه القاعدة وأمثالها مؤد إلى الكفر والشرك عياذا بالله.

٢ـ الإيمان والتقوى من أسباب تيسير الأرزاق الطيبة والحلال المبارك

فمن اكتسب المال وهو على الإيمان والتقوى فماله مبارك وصالح وطيب قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ [الأعراف: ٩٦]

وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾ ﴾ [المائدة: ٦٦]

وقال تعالى: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾ ﴾ [الجن: ١٦]

وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾ ﴾ [الطلاق: ٢ – ٣]، وقال تعالى مخبرا عن هود وقومه: ﴿ وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ

ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارٗا وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمۡ وَلَا تَتَوَلَّوۡاْ مُجۡرِمِينَ ﴿٥٢﴾ ﴾ [هود: ٥٢] وقال تعالى عن نبيه محمد ﷺ وقومه: ﴿ وَأَنِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُمَتِّعۡكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى وَيُؤۡتِ كُلَّ ذِي فَضۡلٖ فَضۡلَهُۥۖ وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٖ كَبِيرٍ ﴿٣﴾ ﴾ [هود: ٣]

لا إشكال في وضوح معاني هذه الآيات لأنها ناطقة أن الله ييسر للعباد أرزاقهم ويجعل فيها بركة بحيث يمتعون بها على أكمل الوجوه فهذا من شأن الإيمان والتقوى ومتى حصل النقص في الإيمان أو الانحراف في التقوى حصل النقص في الأرزاق قال تعالى: ﴿ ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ [الروم: ٤١]

٣ـ إعطاء الله المال للعباد ابتلاء منه لهم لا تكريما

يجب أن تعلم أن الله حكيم ومن حكمته إعطاءه المال لعباده ليختبرهم بذلك حتى يظهر العبد على حقيقته إما عبد الله بنفسه وماله وإما عبد المال قال الرسول ﷺ: «تعس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخميصة تعس وانتكس وإذا شيك فلا انتقش» رواه البخاري رقم (٢٨٨٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه، فمن الناس من يستعبده المال فيصير عبد المال يرضى بوجوده ويسخط لانعدامه وينحرف عن الحق من أجله قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ ﴾ [الحج: ١١] وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلۡهِكُمۡ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [المنافقون: ٩] فإن رزق المسلم التحرر من عبودية المال فماله عز له وسعادة وقوة وبركة وبلاغ إلى حين وإن لم يزرق ذلك فقد قال الله: ﴿ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة: ٥٥]

٤ـ اكتساب المال من الحلال عمل الأبطال

لقد أباح الله لعباده أن يكتسبوا المال من أبواب الحلال قال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [الأعراف: ٣٢] وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [البقرة: ١٦٨].

فالمال الحلال ما أحله الله في كتابه ورسوله في سنته والحرام ما حرمه الله في كتابه وحرمه رسوله في سنته فمن تعدى الحلال إلى الحرام أو العكس وجعل ما أحله وحرمه بنفسه هو الحلال والحرام فقد افترى عليه الكذب قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ ﴾ [النحل: ١١٦]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ [يونس: ٥٩] وعلى هذا فيجب على كل مسلم ومسلمة تحري الحلال والبحث عنه والتعلم له والاكتفاء به بل والدعوة إليه ممن قدر على ذلك.

٥ـ أجر المسلم على اكتسابه بقدر صلاح نيته

ومما أوجبه الله على عباده إصلاح نواياهم ومقاصدهم حال اكتساب المال والبحث عن الأرزاق قال ربنا مخبرا عما قاله الناصحون لقارون: ﴿ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾ [القصص: ٧٧] وقال تعالى: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [القصص: ٨٣] وقال تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [الجمعة: ١٠] وقال الرسول ﷺ: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها ألفه الله» رواه البخاري رقم(٢٣٨٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فالله الله في إصلاح النية حال طلب الأرزاق وذلك بأن يعلم أن طلب الرزق من أعظم أنواع العبادة التي يتقرب بها إلى الله من التوكل عليه سبحانه والثقة به والرغبة فيما عنده من تدبير وتيسير وتفريج وكشف الضر وأن المقصد من أنواع المال الحلال لا الحرام وأن المراد من الاكتساب عفة نفسه عن الحرام وأداء الحقوق والمشاركة في نشر الخير بالمال والدفاع عن الإسلام فمتى كان المكتسب على ما ذكرنا فهو في سبيل الله فقد روى الطبراني في الكبير (١٩/ ١٢٩) عن كعب بن عجرة قال مر على النبي ﷺ رجل، فرأى أصحاب النبي ﷺ من جلده ونشاطه، فقالوا : يا رسول الله، لو كان هذا في سبيل الله،

فقال رسول الله ﷺ : « إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو في سبيل الله، وإن خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله، وإن كان خرج رياء وتفاخرا فهو في سبيل الشيطان » فمتى كان المكتسب على غير ما ذكرنا فهو في سبيل الشيطان أعاذك الله يا مسلم أن تكون في سبيل الشيطان فانتبه على نفسك من الانخداع بالقوانين الرأسمالية فإنها لا تبقي ولا تذر وكيف لا ومن قبلها يكون قد ورث الأمم الكافرة فيما يؤدي إلى التشبه بها في أشرها وبطرها وفخرها وعجبها وفي بغيها وظلمها.

٦ـ عليك أيها المكتسب بالصدق

الصدق فيما يأتي المسلم ويذر عمل الصديقين وهو أساس كل خير كما أن الكذب أساس كل شر ألا وإن المعاملة مع الناس بالصدق من أعظم أسباب البركة في الرزق والنجاح والقبول بين الناس فالصادق مع الناس في الأخذ والعطاء مصدق عندهم في الدماء والنفوس روى البخاري رقم (٢٠٩٧) واللفظ له، ومسلم رقم (١٥٣٢) عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو قال حتى يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما» ولقد فرط كثير من المسلمين في تحري الصدق خصوصًا في طلب الأرزاق فلو فتش هؤلاء عن حقيقة ما يتعاملون به لوجدوا أنهم قد غرقوا في الكذب والزور فالتمادي في هذا من أسباب الهلاك.

٧ـ ملازمة الأمانة ومجانبة الخيانة

من صفات أهل الإيمان وعباد الرحمن ووارثي الجنان الأمانة قال تعالى فيهم: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ ﴾ [المؤمنون: ٨] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴿٥٨﴾ ﴾ [النساء: ٥٨] وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٧] فقبول الخيانة في طلب الرزق وفي معاملة الناس من علامات سقوطه في النفاق روى البخاري (٣٣) ومسلم (٥٩) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب وإذا اؤتمن خان...).

٨ـ الوفاء بالعقود والوعود

من أعظم ما تستقيم به أحوال الناس وفاؤهم بالعقود التي تحرر بينهم وتبرم من قبل بعضهم بعضا قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١] ولو تدبر المؤمنون سورة المائدة التي افتتحت بهذه الآية لأدركوا الحكمة من افتتاحها بهذه الآية وهي أن الله ذكر نقوضا كثيرة للعهود والمواثيق والعقود في هذه السورة من قبل أهل الكتاب فالسورة تحذر المؤمنين من الوقوع فيما وقعوا فيه فعلى المسلمين أن يتقوا الله ويفوا بالشروط والعهود والوعود القائمة بينهم إلا عقد أحل حراما أو حرم حلالا وسواء كان الوفاء مع مسلم أم مع كافر مع دولة أم مع مواطن مع حزب أم مع أفراد فهو من الواجبات فكم تتعطل منافع اقتصادية بسبب عدم الوفاء والله المستعان

٩ـ العدل

العدل الشرعي قوام العالمين لأن به صلاح دين الخلق ودنياهم وقد أوجب الله على عباده العدل في الأقوال والأعمال قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴿١٥٢﴾ ﴾ [الأنعام: ١٥٢] وقال تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴿١٥٢﴾ ﴾ [الأنعام: ١٥٢] وقال تعالى: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [النحل: ١٢٦] ألا وإن مما اعتنت به الشريعة الإسلامية العدل في التعامل مع الناس في اكتساب الأموال وإنفاقها قال تعالى: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ﴿٥٨﴾ ﴾ [النساء: ٥٨] فواجب على جميع المسلمين أن يقيموا العدل في الأموال، قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣٠/ ٨٤): «المضاربة والمبايعة والمشاركة مبناها على العدالة من الجانبين وإنما العدل أن يشتركا فيما يرزقه الله من النماء ؛ لهذا جزء شائع ولهذا جزء شائع فيشتركان في المغنم ويشتركان في المغرم فإن لم يحصل شيء ذهب نفع مال هذا ونفع بدن هذا».

وقال أيضا كما في مجموع الفتاوى (٢٨/ ٣٨٥): «فمن العدل فيها ما هو ظاهر يعرفه كل أحد بعقله كوجوب تسليم الثمن على المشتري وتسليم المبيع على البائع للمشتري وتحريم تطفيف المكيال والميزان ووجوب الصدق والبيان وتحريم الكذب والخيانة والغش وأن جزاء القرض الوفاء والحمد . ومنه ما هو خفي جاءت به الشرائع أو شريعتنا - أهل الإسلام - فإن عامة ما نهى عنه

الكتاب والسنة من المعاملات يعود إلى تحقيق العدل والنهي عن الظلم : دقه وجله».

▣ من أصول الاقتصاد الإسلامي

للاقتصاد الإسلامي أصول متنوعة لو ذكرناها كلها لطال بنا المقام ولكن أذكر ما يتناسب مع موضوعنا هنا، قال الشنقيطي في أضواء البيان (٦/ ٢٣٩): «إن أصول الاقتصاد الكبار أربعة :

الأول: معرفة حكم الله في الوجه الذي يكتسب به المال، واجتناب الاكتساب به، إن كان محرمًا شرعًا :

الثاني: حسن النظر في اكتساب المال بعد معرفة ما يبيحه خالق السماوات والأرض، ومالا يبيحه .

الثالث: معرفة حكم الله في الأوجه التي يصرف فيها المال، واجتناب المحرم منها .

الرابع: حسن النظر في أوجه الصرف، واجتناب مالا يفيد منها، فكل من بنى اقتصاده على هذه الأسس الأربعة كان اقتصاده كفيلًا بمصلحته، وكان مرضياالله جل وعلا، ومن أخل بواحد من هذه الأسس الأربعة كان بخلاف ذلك، لأن من جمع المال بالطرق التي لا يبيحها الله جل وعلا فلا خير في ماله، ولا بركة كما قال تعالى : ﴿يَمْحَقُ الله الربا وَيُرْبِي الصدقات ﴾ [البقرة : ٢٧٦] وقال تعالى : ﴿ قُل لاَّ يَسْتَوِي الخبيث والطيب وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الخبيث ﴾ [المائدة : ١٠٠] الآية».

▣ أسباب الكسب قدرها الله

أسباب الكسب كثيرة وهي حسية ومعنوية وكلها بقضاء وقدر من الله شرعًا وكونًا قال الرسول ﷺ: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس» رواه مسلم (٢٦٥٥) وأحمد (٢/ ١١٠) عن ابن عمر وعن أم حبيبة قالت: الله أمتعني بزوجي رسول الله ﷺ وبأبي أبي سفيان وبأخي معاوية قال: فقال النبي ﷺ: قد سألت الله لآجال مضروبة وأيام معدودات وأرزاق مقسومة لن يعجل شيئا قبل جله أو يؤخر شيئا عن حله ولو كانت سألت الله أن يعيذك من عذاب في النار أو عذاب في القبر كان خيرًا وأفضل» أخرجه مسلم رقم (٢٦٦٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في مجموع الفتاوى (٨/ ٥٤٠-٥٤١): «والأسباب التي يحصل بها الرزق هي من جملة ما قدره الله و كتبه فإن كان قد تقدم بأنه يرزق العبد بسعيه و اكتسابه ألهمه السعي و الإكتساب و ذلك الذي قدره له بالإكتساب لا يحصل بدون الإكتساب و ما قدره له بغير إكتساب كموت موروثة يأتيه به بغير إكتساب والسعي سعيان سعي فيما نصب للرزق كالصناعة و الزراعة و التجارة و سعى بالدعاء و التوكل و الإحسان إلى الخلق و نحو ذلك فإن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»

وإذا علمت أيها القارئ أن أسباب الأرزاق بيد الله قضاء وقدرا فاحرص على اختيار أنفعها وأكملها وأرضاها لربك.

أخرج الحاكم (٢/ ٤) عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «لا تستبطئوا الرزق فإنه لم يكن عبد ليموت حتى يبلغ آخر رزق هو له فأجملوا في الطلب أخذ الحلال وترك الحرام).

ولست واصلا إلى سبب لم يقدره الله فلا تتعب نفسك فعن أبي حميد الساعدي قال: قال رسول الله ﷺ: «أجملوا في طلب الدنيا فإن كلا ميسر لما كتب له منها» رواه الحاكم (٢/ ٣)

فما يظنه بعضهم من أنه ينال الرزق بأسبابه التي يعملها فهو جهل منه بحقيقة الأسباب فإن أسباب الرزق كأسباب الموت سواء بسواء فكما أن الموت يأتي بالسبب الذي قضاه الله وقدره فهكذا الرزق يأتي بالسبب الذي قدره الله .

▣ إنفاق المال في أبواب الخير من أسباب قوة الاقتصاد

من رحمة الله بعباده أن شرع لهم وبين كيف ينفقون الأموال فلو تركنا الله بدون تشريع في هذه الباب لأضعنا المال فيما لا تؤدى به الحقوق ولا يحافظ به على دين ولا يدافع به عن حق ولا ينقذ به محتاج ولا يحارب به الكفار فلله الحمد الذي أكرمنا ببيان ما يتنافس فيه المتنافسون ويتسابق إليه المتسابقون فإنفاق الأموال في الوجوه المحمودة أهم من كسبها والابتلاء بها أكثر فترى كثيرا من الناس يعرفون دقيق الطرق في اكتساب الأموال ولا يعرفون ضوابطها في الإنفاق.

ولقد أوضح الله في كتابه أن إنفاق الأموال وبذلها على أي وجه من وجوه الإنفاق يقوم على ركنين:

الأول: عدم الإسراف والتبذير وثانيهما: عدم التقتير قال تعالى واصفا عباده المؤمنين: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾ ﴾ [الفرقان: ٦٧] وقال تعالى لنبيه: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ ﴾ [الإسراء: ٢٩].

وعلى كل أرباب الأموال أن يعلموا علم اليقين أنهم منفذون عن الله في إنفاق أموالهم قال تعالى: ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾ ﴾ [الحديد: ٧] فليس لهم أن يمتنعوا عما أوجب الله عليهم من إنفاق الأموال وليس لهم أن يشرعوا لأنفسهم جهات ينفقون فيها الأموال قال سيد الأولين والآخرين: «إنما أنا قاسم والله معطي أضع حيث أمرت» رواه البخاري رقم (٧١) ومسلم رقم (١٠٣٧) وأحمد (٢/ ٤٨٢) واللفظ له. فاقتدوا أيها المسلمون برسولكم في الإنفاق والبذل وحسن المعاملة وحذار أن تسيروا على طريقة الرأسمالية في تصريف الأموال فإنها طريقة جهنمية.

فإذا تحقق إنفاق المال في أبواب الخير والمنافع فهذا سبب لحفظ الله إياها ووضع البركة فيها والإخلاف على المنفق عوضًا عما أنفقه قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [سبأ: ٣٩].

▣ الفقراء الصالحون يرزق الله بهم الحكومات والشعوب

من أسرار حصول الأرزاق وتيسرها ما أخبرنا به رسول الله ﷺ فقد قال:

«هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم» رواه البخاري رقم (٢٨٩٦) مرسلًا وقد جاء موصولًا عند غيره بلفظ: «إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم).

وجاء عند أبي داود رقم (٢٥٩٤) والنسائي رقم (٣١٧٩) عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أبغوني الضعيف، فإنكم إنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم»

فياسبحان الله كم يحصل من إهمال للفقراء الصالحين من قبل كثير من الدول والشعوب بل واحتقارهم ومحاربتهم وسبب هذا هو الجهل بمنزلة الصالحين والاغترار بذوي الجاه والمال فيا أيها الملوك والرؤساء والوزراء والوجهاء كم دام عليكم من رزق وكم ينزل عليكم من نصر الله بسبب دعاء الصالحين وإخلاصهم وأنتم في غفلة تعمهون فهل لكم في تصحيح معاملتكم مع الصنف المذكور. أيها الفقير المتمسك بالإسلام المتبع لسيد الأنام ارفع رأسك فلست مهانا عند الله ولا عند أهل العدل من عباده فالله يتولاك وجنوده ترعاك فاصبر على من آذاك.

▣ الطرق النافعة لنعش اقتصاد الدول الإسلامية

حاجة حكام المسلمين إلى نعش اقتصادهم كحاجتهم إلى الطعام والشراب ولا شك أنهم ساعون إلى تقوية اقتصاد البلاد لكن على الطريقة الغربية الرأسمالية وهي سبب لتدمير الاقتصاد وإفساد العباد فلهذا ندعوهم إلى نعش الاقتصاد بالطرق الشرعية ومنها:

١- الحرص على جمع الزكاة وتوزيعها كما شرع الله وبسبب اتساع التجارة في عصرنا صار فيها مبالغ كبيرة من الزكاة والزكاة أبرك أموال الدولة وأنفعها فالعناية بها جمعًا وتوزيعا من أعظم الإصلاح الاقتصادي.

٢- السعي في استخراج كنوز الأرض ومعادنها وقد صار هذا سهلا في عصرنالوجود الوسائل الميسرة لذلك، وهذا الاستخراج يتناسب مع توسع الدول في عصرنا في النفقة والمشاريع.

٣- إعانة المزارعين وتشجيعهم على الزراعة إذ أن الاهتمام بأمر الزراعة أمر في غاية الأهمية لأنه لا غنى عنها فالركون إلى زراعة الأعداء سبب لمد أيدينا إليهم وإذا مددنا أيدينا إليهم قبلنا محاربتهم للإسلام بوجه آخر.

٤- فرض الجزية على اليهود والنصارى ومن كان في حكمهم المتواجدين في بلاد المسلمين.

٥- إقامة الجهاد في سبيل الله عند القدرة عليه لما فيه من مصالح عظيمة ومنها الحصول على الفيء والمغانم لينالوا الفيء والمغانم.

٦- اختيار الأمناء في جمع المال والمحافظة عليه وصرفه في أبواب الخير فإن تعسر اختير من هو أقرب إلى الأمانة فإن الخونة يستنزفون أموالا كثيرة على الدول في مصلحتهم الخاصة فتبقى المصالح العامة مضيعة

٧- تجنب الأموال المحرمة من ربا وضرائب وجمارك وغير ذلك لأن الأموال المحرمة تفسد الأموال المباحة وتذهب بركتها.

٨- إنفاق الأموال في المصالح العامة المعتبرة شرعًا لا كما هو الحاصل الآن من إنفاق كثير من الأموال في مجالات نفعها قليل وضررها كثير وكبير كإنفاقها

في مباني ملاعب الكرة وكإنفاقها على المغنيين والممثلين وعلى البحث عن الآثار وعلى الأعياد المبتدعة وعلى الرحلات والمهرجانات والاحتفالات المشتملة على ما يغضب الله وعلى زينة الشوارع بالتذكارات والنافورات وغير ذلك

٩- فتح المجال للمستثمرين بالضوابط المعتبرة لا بما يستنزف به اقتصاد البلاد ويفسد به العباد

١٠- سد باب القرض والمنح والاستثمار من قبل الكفار لما في ذلك من أضرار تقدم ذكرها

ونحن إذ ندعو الدول الإسلامية إلى تبني هذه الطرق النافعة لأنها عين الصواب وعنوان السداد ونهاية الرشاد والإصلاح في داخل البلاد فحذار من البقاء على الخذلان والاستسلام للذل والهوان.

▣ وجوب محافظة الدول الإسلامية على أموال المسلمين من بعضهم بعضًا

إن المسئولية على حكام المسلمين ثقيلة على كواهلهم وكيف لا وهم مطالبون بالمحافظة على أموال المسلمين والدفاع عنها بكل ما أوتوا من قوة والمحافظة التي عنيتها كالآتي:

١- منع الشعوذة والدجل من سحر وتنجيم وكهانة وضرب ما بالضمير وتسفيل ودعوة رد السرائق والضائعات وغير ذلك لأن ترك المجال لهؤلاء يذهب الدين والدنيا

٢- محاربة السراق وإقامة الحد على من ثبتت إدانته بذلك إذ لو ترك المجال للسراق لما سلمت أموال المسلمين كبارهم وصغارهم

٣- تأمين الطرق النائية من تواجد اللصوص وقطاع الطرق وعصابات

السلب والنهب وإقامة الحد على من ثبت أنه من أهل الحرابة.

٤- التحذير من قبول الرشوة في الدوائر الحكومية وتأديب من عرف بذلك.

٥- منع الموظفين من أخذ أموال الناس مقابل خدمة إنجاز المعاملة لهم فما دام الموظف يستلم مرتبا من قبل الدولة فليس له أن يأخذ من الناس شيئًا من المال لأن هذا الأخذ ليس له مبرر شرعي بل هو من أكل أموال المسلمين بالباطل فليحارب من يفعل ذلك.

٦- منع الناس من التوسع في إنفاق الأموال في الأعراس والولائم ويُحذَّر المسلمون من جلب المغنيين والممثلين وأمثالهم.

٧- المنع والمحاربة لمن يتاجر في أمور محرمة كالمتاجرة في الخمر والمخدرات والبغاء وغير ذلك.

٨- منع الصناعات المحرمة والخبيثة كصناعة التبغ من سجائر وغيرها.

والمحافظة المذكورة قد يرى أنها ثقيلة على حكام المسلمين لأنهم لم يضعوها على كواهلهم من أول وهلة والحقيقة أنها سهلة على الحكام الأخيار الأبرار فليتدارك هذا فلو وفق الحكام للقيام بهذا لكانوا أئمة أبرارًا ورجالًا أخيار ولملئت قلوب شعوبهم بحبهم وأيضا يصيرون قدوة حسنة ويذكرون في تاريخ الإسلام بالثناء الجميل فمالحكام المسلمين ومراتع الظلم والإهمال لحقوق المسلمين ولا حول ولا قوة إلا بالله.

▣ قاعدة عظيمة كل ما يحتاج إليه الناس في معاملتهم لم يحرم عليهم

من رحمة الله بعباده أن وسع عليهم في كل نواحي حياتهم في المآكل والمشارب والمراكب والمباني والمناكح وغير ذلك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في الفتاوى الكبرى (٤/ ٣٥): «ومن استقرأ الشريعة في مواردها ومصادرها وجدها مبنية على قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾[البقرة: ١٧٣]، وقوله: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣] فكل ما احتاج الناس إليهم في معاشهم ولم يكن سببه معصية - هي ترك واجب أو فعل محرم - لم يحرم عليهم ؛ لأنهم في معنى المضطر الذي ليس بباغ ولا عاد».

▣ قاعدة: الأصل في الأشياء الإباحة

من القواعد التي اعتمدها أهل العلم قاعدة: الأصل في الأشياء الإباحة سواء كانت الأشياء من الأعيان أو كانت من الأفعال إلا ما كان ضارًا فالأصل فيه التحريم والأدلة على هذه القاعدة واردة من الكتاب والسنة والإجماع والنظر العقلي الصحيح، انظر كتاب حصول المأمول من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في علم الأصول ص٤٣٦-٤٤٢)، ومما قاله كما في مجموع الفتاوى (٢١/ ٥٣٨): «لست أعلم خلاف أحد من العلماء السالفين : في أن مالم يجئ دليل بتحريمه فهو مطلق غير محجور).

وقال أيضًا في (٢١/ ٥٣٩-٥٤٠): «ولست أنكر أن بعض من لم يحط علما بمدارك الأحكام ولم يؤت تمييزا في مظان الاشتباه ربما سحب ذيل ما قبل

الشرع على ما بعده إلا أن هذا غلط قبيح لو نبه له لتنبه مثل الغلط في الحساب لا يهتك حريم الإجماع ولا يثلم سنن الاتباع... على أن الحق الذي لا راد له أن قبل الشرع لا تحليل ولا تحريم فإذالا تحريم يستصحب ويستدام).

ومرادنا من هذه القاعدة بيان التوسعة الإلهية على المسلمين في المباحات من طعام وشراب ومراكب ومساكن فلا يحظر شيء من هذه إلا بدليل خاص بذلك.

▣ قاعدة في تحريم الحيل في المعاملات المالية وغيرها

ومن القواعد في تحريم الحيل قاعدة: كل حيلة تضمنت إسقاط حق أو استحلال محرم فهي محرمة، وممن نص على هذه القاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب بيان الدليل على بطلان التحليل ص٢٣٠) بقوله: وكل حيلة تضمنت إسقاط حق لله أو لآدمي فهي تندرج فيها تستحل به المحارم».

وهي في الفتاوى الكبرى أيضًا والغرض من ذكر هذه القاعدة التحذير من تعاطي الحيل التي يتوصل بها إلى ترك حق أو ارتكاب محرم.

▣ لا يجوز للمسلمين قبول مساعدات الفرق والأحزاب المبتدعة

لقد علم أن دعاة البدع والتحزب يقومون بجمع الأموال من الداخل والخارج ويبذلونها لمن يرجون أن يكون معهم على باطلهم فلا يجوز لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر قبولها وبلاء المسلمين بهذه الفرق والأحزاب عظيم ومن ورائها كل شر من خروج على الحق وأهله وخروج على حكام المسلمين والتحالف مع الأعداء وفتح الثغرات لهم على المسلمين وغير ذلك وقد يقول

قائل لو قيدت عدم قبول المساعدات بشروط مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ والجواب: ما قد ظهر من الفرق والأحزاب من انحرافات كافية في البعد عنها وما تخفي من انحرافات أدعى لزيادة الحذر منهم والابتعاد لأن المسلم لا يأمن أن يلغموه في ضلالتهم فالله الله في الابتعاد عنهم بل والتحذير منهم.

الفصل الخامس: الإجابة عن الشبه

لقد تمكنت شبه ممن استجازوا أو أجازوا أخذ أموال الكفار بدون ضوابط شرعية وقواعد فقهية فاستدعى الأمر الرد عليها وكشف ما فيها وهي كالآتي:

▣ الشبهة الأولى: قولهم: الرسول ﷺ قبل مساعدة الكفار

والجواب: نعم قبل سيد الأولين والآخرين بعض هدايا الكفار ورد بعضها كما دلت على ذلك الأدلة الصحيحة وما قبله ليس خاصًا به على الراجح من أقوال أهل العلم بل هو تشريع لأمته وما رده ليس خاصا به بل هو تشريع لأمته فحسن الاتباع له ﷺ أن تقبل كما قبل وأن ترد كما رد فإطلاق أحد الأمرين غير صحيح، فمتى كانت الهدية خالية من الشرور في الحال والمآل جاز قبولها شرعًا، وأما متى كانت الهدايا من الكفار مبطنة بالمكر والخداع والمؤامرة على الآخذ فلا مبرر لقبولها لا شرعا ولا عقلا والأدلة الدالة على عدم قبول هدايا الكفار المذكورة واردة عن الرسول ﷺ وأقوال أهل العلم روى عبد الرزاق في مصنفه رقم (١٩٦٥٨) والبيهقي في الدلائل (٣/ ٣٤٣) من حديث كعب بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «إني لا أقبل هدية مشرك» وروى الترمذي رقم (١٥٧٧) وأبو داود رقم (٣٠٥٧) من حديث عياض بن حمار أن رسول الله ﷺ قال: «إني نهيت عن زبد المشركين» فهذان الحديثان الصحيحان وأمثالهما باقيان على ظاهرهما فلم يصرفهما صارف وظاهرهما النهي عن قبول هدايا الكفار وهذا النهي مقيد بوجود مفسدة جمعا بين هذه

الأحاديث وبين ما صح من قبوله عليه الصلاة والسلام بعض هدايا المشركين وأحاديث النهي عامة في الكفار حربيين وغير حربيين أهل كتاب ووثنيين وعلى هذا فلا تعارض بين قبول الرسول ﷺ شيئًا من منح الكفار وهداياهم وبين ردها فردها متى كانت رشوة في الدين قال ابن عبد البر في التمهيد (٢/ ١٢): «والمعنى فيهما أنه كان لا يقبل هدية من يطمع بالظهور عليه وأخذ بلده أو دخوله في الإسلام فعن مثل هذا نهى أن يقبل هديته ويهادنه ويقره على دينه مع قدرته عليه أو طمعه في هدايته لأن في قبول هديته حملا على الكف عنه وقد أمر أن يقاتل الكفار حتى يقولوا لا إله إلا الله»

وقال القرطبي في جامعه (١٣/ ١٣٢) عند قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [النمل: ٣٥]: «وهذا لا تقبل فيه فدية، ولا يؤخذ عنه هدية، وليس هذا من الباب الذى تقرر في الشريعة عن قبول الهدية بسبيل، وإنما هي رشوة وبيع الحق بالباطل، وهى الرشوة التى لا تحل. وأما الهدية المطلقة للتحبب والتواصل فإنها جائزة من كل أحد وعلى كل حال، وهذا مالم يكن من مشرك».

وقال أيضًا وهو يتحدث عن الجمع بين الأحاديث الدالة على جواز قبول هدية المشرك والأحاديث الدالة على المنع من ذلك: «فقال جماعة من العلماء بالنسخ فيهما، وقال آخرون: ليس فيها ناسخ ولا منسوخ،والمعنى فيها: أنه كان لا يقبل هدية من يطمع بالظهور عليه وأخذ بلده ودخوله في الإسلام، وبهذه الصفة كانت حالة سليمان عليه السلام، فعن مثل هذا نهى أن تقبل هديته حملًا على الكف عنه، وهذا أحسن تأويل للعلماء في هذا، فإنه جمع بين الأحاديث).

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥/ ٢٨٤) وهو يتحدث عن قبول هدية المشركين: «إن الامتناع في حق من يريد بهديته التودد والموالاة والقبول في حق من يرجى بذلك تأنيسه وتأليفه على الإسلام»

ومثله قال السيوطي في كتابه التوشيح شرح الجامع الصحيح (٤/ ١٧٩١-١٧٩٢):

وقد فصل بعض العلماء تفصيلا حسنا في قبول الهدايا والمساعدات المالية من قبل الكفار وغيره فأجازوا أخذها إذا تحققت فيها الشروط التالية:

١- لا يتضمن قبولها محذورا شرعيا فإن تضمن ذلك فلا يجوز قبولها كمالو وقعت موقع الرشوة أو السكوت عن الحق أو الدفاع عن الباطل.

٢- ألا تكون محرمة لعينها مثل الخمور والميتة والدم والنجاسات العينية وما أشبه ذلك.

٣- ألا تكون الهدية حقا للغير كالمغصوب والمسروق والمنتهب والمختلس وما أشبه ذلك فلو أهداك شخص كتابا مسروقا فلا يجوز لك قبوله.

وخلاصة ما يقال في هذه المسألة أن غالب مساعدة الكفار في عصرنا للمسلمين هي من أعظم المؤامرة عليهم سواء كان الكفار حكومات أم شعوبًا أم أفرادا أم أحزابا ومما ينبه عليه ها هنا أن الدول الغربية قد جندت منظماتها ومؤسساتها وجمعياتها في بلاد المسلمين لإكمال المؤامرة عليهم والإشراف على تنفيذ خططها المدمرة لهم والتجسس على حكامهم ومحكومهم لإحكام السيطرة عليهم وإلحاق الخسارة بهم في الدنيا والآخرة فهذه المساعدة لم تكن حرامًا فحسب بل إجرامًا .

فندعو الأحزاب والدول المسلمة المتورطة في أخذ أموال الكفار منحًا وهدايا إلى التوبة إلى الله توبة نصوحًا.

▣ الشبهة الثانية: قولهم: قد اقترض رسول الله ﷺ من اليهود

وقبل الجواب عن الشبهة أقول: نعم، اقترض رسول الله ﷺ من اليهود فقد روى البخاري رقم (٢٥١٣) ومسلم رقم (١٦٠٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن رسول الله ﷺ اشترى من يهودي طعاما إلى أجل ورهنه درعاله من حديد» ومن حديث أنس بلفظ: «مشيت إلى النبي ﷺ بخبز شعير وإهالة سنخة ولقد رهن له درع عند يهودي بعشرين صاعا من طعام أخذه لأهله ولقد سمعته ذات يوم يقول: ما أمسى في آل محمد ﷺ صاع تمر ولا صاع حب وإن عنده يومئذ لتسع نسوة» رواه الترمذي رقم (١٢١٥)

فهذه الأحاديث ليس فيها أن القرض المذكور مشتمل على محذور فأين الثرى من الثريا فالقرض من الكفار جائز ما لم يكن فيه تعاطي الربا أو غير ذلك مما حرم الله قال النووي في شرح مسلم (١١/ ٣٤): «وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الذمة وغيرهم من الكفار إذا لم يتحقق تحريم ما معه، لكن لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب سلاحا وآلة حرب، ولا يستعينون به في إقامة دينهم، ولا بيع مصحف، ولا العبد المسلم لكافر مطلقا، والله أعلم»

قال القاضي عياض: «أجمع العلماء على جواز معاملة أهل الذمة وجواز معاملة المشركين إلا ما يتقوى به أهل الحرب على محاربة المسلمين كسلاح الحرب وآلاتها وما تصرف فيها وما يستعين به جميعهم على إقامة شريعتهم وإظهار تصرفاتهم ومالا يجوز تملكه لهم لحرمته كالمسلم والمصحف».

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ١٥٧): «وفي الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد معتقدهم ومعاملاتهم فيما بينهم».

قلت: دل كلام أهل العلم على أن أي معاملة مع الكفار خرجت من الإباحة إلى التحريم محرمة سواء كانت معاملة ربوية أم غير ربوية ولا خلاف أن القرض الذي يتلقاه المسلمون الآن من الكفار قائم على الربا فكفى بهذا تحريما للاقتراض منهم وليس الاقتراض منهم قائما على الربا وكفى بل على أبشع أنواع الربا ألا وهو الربا الرأسمالي، ولم يقف الشر عند هذا بل صار اقتراض الدول المسلمة من الكفار يهود ونصارى مشروطا بتدخل الدول في سيادة الدول المقترضة تدخلا في دينها واقتصادها وسلمها وحربها وغير ذلك فهل رأيت قرضا أشأم على المسلمين من هذا القرض وعلى هذا فليس الاقتراض من الكفار في عصرنا معصية فحسب ولكنه وسيلة ضغط بيد الدول الكافرة ومؤسساتها وبالمنظمات الخاصة بالتنصير على الدول والأحزاب المسلمة فيما تريد نشره والتعامل به فأين هذا الاقتراض من اقتراض رسول الله ﷺ من أفراد من اليهود وليسوا أصحاب شوكة ولا يخشى من وراء اقتراضه منهم ضرر لا في الحال ولا في المآل بخلاف ما تصنعه الآن الدول والأحزاب الإسلامية فإنها تقترض من دول كافرة لها قوتها وبسط نفوذها وأيضا هذه الدول حربية وهذا أبعد وأبعد عن الاقتراض منها لأنها تجعل القرض للتمكن من حربها على المسلمين أضف إلى ما سبق ذكره ما في هذه القروض والمساعدات من استذلال للمقترضين وإهانة لهم وغير ذلك.

▣ الشبهة الثالثة: قولهم بجواز سؤال الكفار أموالهم

من الشبه التي ابتلي بها المتسولون عند الكفار شبهة جواز سؤال الكفار أموالهم للحاجة وكأنهم ظنوا أنه يستوي سؤال المسلم المسلم عند الضرورة وسؤال الكفار عند ذلك والظن غير صحيح.

وقبل الإجابة عن هذه الشبهة: إعلم أنه لا يجوز للمسلم أن يسأل المسلمين إلا عند الضرورة، روى البخاري رقم (١٤٧٤) ومسلم رقم (١٠٤٠) واللفظ له من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «مازال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم» أفاد الحديث ذم السؤال لعموم الناس وقد نقل غير واحد من العلماء الإجماع على تحريم سؤال المسلم المسلم واستثنوا من ذلك الحاجة والضرورة، قال ابن عبد البر في الاستذكار (٢٧/ ٤٢٤): «وأما السؤال فمكروه غير جائز عند جميعهم لمن يجد منه بدا».

وقال الإمام النووي في شرح مسلم (٧/ ١١٣): «مقصود الباب وأحاديثه النهي عن السؤال واتفق العلماء عليه إذالم يكون ضرورة»

قلت: لم يستثن العلماء في هذا الإجماع سؤال الكفار لضرورة وأيضا إذا كان المسلم مطالبا شرعا أن يتنزه عن سؤال المسلمين إلالضرورة فمن باب أولى أنه مطالب أن يكف عن سؤال الكفار مطلقًا، قال صاحب كتاب الاستعانة بغير المسلمين ص٣٠١) وهو يتحدث عن سؤال الكافرين أموالهم: «فإنه لا يجوز البتة فكما أنه لا يجوز في حالة ما إذا كان المطلوب منه أفرادًا

فكذلك لا يجوز إذا كانت دولة من الدول بل هو أشد ضررا ولا أعلم أحدا قال به وذلك لما يأتي:

١- أن هذا يعتبر مسألة، وقد ورد في ذمها نصوص كثيرة فيما إذا كانت بين المسلمين أنفسهم ومن ذلك ما رواه الإمام مسلم برقم (١٠٤٠) عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعم لحم» فكيف إذا كان المسئول كافرا بل كيف إذا كانت دولة كافرة لا شك أن الأمر أشد.

٢- أن فيه ذلا وصغارا على الدولة المسلمة وقد قال جل ثناؤه: ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وقال سبحانه: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [المنافقون: ٨] وتحريم سؤال الكافر شامل للفرد والجماعة والحزب والدولة والذكور والإناث فليتق الله كل مسلم ومسلمة ويتنزهوا عن فتات الكفار.

٣- أن سؤال الكفار يكشف ضعف المسلمين وفقرهم وفاقتهم وحاجتهم إلى الدول الكافرة الأمر الذي يفرحهم ويسرهم بل يجرئهم على العدوان ونقض العهود كما قال تعالى: ﴿ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿١٢٠﴾ ﴾ [آل عمران: ١٢٠].

قلت: وأعظم ضررًا مما سبق أن أعداء الإسلام قد جعلوا من مؤامراتهم على المسلمين اجتذاب فقراء المسلمين إلى دينهم عن طريق إعطائهم شيئا من المال فإذا جاء المسلم يسألهم فقد أراحهم من البحث عنه واتخذوا إعطاءه لتنصيره وإفساده إن كان فردا و أسرة أو حزبا فرصة عندهم لا تكاد تعوض فإن لم يتوصلوا إلى تنصيره دعوه إلى نشر الفساد وإن كان السائل للأعداء دولة من الدول الإسلامية دعاها الأعداء إلى التمويل على الدعوة العلمانية والأحزاب الإجرامية وغير ذلك.

تنبيه: أجاز بعض العلماء سؤال الدولة المسلمة دولة كافرة إذا كان بينهما تحالف وهو التناصر والتعاون. قلت: وهذا بشروط:

١- أن يكون التحالف مأذونا به شرعا إذ لو كان التحالف قائما على مخالفات شرعية لم يجز ذلك.

٢- أن يكون السؤال للضرورة.

٣- أن لا يلحق السؤال ضررا بالمسلمين

٤- أن لا يكون التحالف ضد جهة مستضعفة

٥- أن لا يكون في السؤال موالاة الكفار ولا تودد لهم

٦- أن لا تكون الدولة المسلمة المحالفة ضحية أمام حليفتها الكافرة .

والناظر إلى التحالفات القائمة في عصرنا بين الدولة الإسلامية والكافرة يرى أنها تحالفات شؤم على الدولة المسلمة وعلى شعوبها لأن الدول الكافرة متآمرة على المسلمين عمومًا ومستضعفة للدول الإسلامية المتحالف معها

وغير المتحالف معها، وأيضًا جهل حكام المسلمين بالمصالح الشرعية أدت إلى تسلط الدول الكافرة على الدول الإسلامية.

▣ الشبهة الرابعة: قول الأحزاب الإسلامية والأفراد قد أخذت الدول الإسلامية المساعدات من الكفار ونحن يجوز لنا ذلك

الجواب عن هذه الشبهة أن الحجة في قبول مساعدات الكفار مشروط بأن لا يكون فيها مخالفة لشرع الله فهذا هو المعتبر في قبول المساعدة وفي ردها وليست الدول التي قبلت المساعدات حجة بل لو كان عند هذه الأحزاب عزة الإسلام لما قبلت المساعدات من الكفار لأنهم يجعلون مساعدتهم لاستعباد المساعدين بل ويستخدمون المساعدين ضد دينهم وضد بلدهم وأمتهم فالمساعدات التي تأخذها الأحزاب المسلمة الضالة كحزب الإخوان المسلمين وحزب التحرير وغيرهما مشتملة على ما ذكرنا في هذا السفر من أضرار كثيرة فلتتق الله الأحزاب ولتتب إلى الله ولا ترضى بالذل والهوان.

وبانتهاء فصل الشبهات أختم كتابي هذا

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهرس

الفهرس

مقدمة ٥

الفصل الأول ٨

قواعد وضوابط حول مساعدات الكفار ٨

▣ من سنن الله الكونية التي لا تتغير أن الله لا يبسط الرزق لكثيرٍ من العباد؛ حتى لا يبغي بعضهم على بعض: ١٠

▣ إخبار الرسول ص بافتتان أمته بالمال: ١١

▣ المال سلاح المؤمن وسلاح الكافر: ١٥

▣ كشف الأسرار في جعل الله كثرة الأموال بأيدي الكفار: ١٧

▣ الآيات الدالة على ذم الاغترار بأموال الكفار: ١٨

▣ القرآن يفضح الكفار فيما يفعلونه بدين المسلمين عن طريق إنفاقهم الأموال: ٢٠

▣ إخبار القرآن بأن الكفار لا يحضون على إطعام الفقراء والمساكين والأيتام: ٢١

الفصل الثاني ٢٣

أشهر أنواع المساعدات التي تقدمها الدول الكافرة ٢٣

ومنظماتها لبعض المسلمين ٢٣

▣ قواعد عامة تسير عليها الدول الكافرة المانحة: ٢٣

القاعدة الأولى: ٢٣

القاعدة الثانية: ٢٤

القاعدة الثالثة: ٢٥

القاعدة الرابعة: ٢٦

▣ قواعد تقوم عليها مساعدات الكفار للمسلمين: ٢٦

القاعدة الأولى: المال رِقٌّ لأهل الأطماع ٢٦

القاعدة الثانية: سير المساعدات قائم على قوانين الرأسمالية ٢٨

القاعدة الثالثة: جوِّع كلبك يأكلك ٢٨

▣ الشعارات التي تستخدمها الدول الكافرة وهيئاتها لتسهيل قبول المسلمين لمساعدتها: ٢٩

▣ بَعد الحرب العالمية الثانية زاد اهتمام الدول الغربية بمساعدة الدول الفقيرة: ٣٠

▣ من شروط وأهداف الدول المانحة على الدول الممنوحة السيطرة عليها: ٣١

▣ المساعدات التي يقدمها أعداؤنا لبعض الحكام والشعوب على أقسام: ٣٢

القسم الأول: القروض الدولية وغير الدولية..... ٣٢

▣ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسَّسَاته: ٣٣

▣ شروط البنك الدولي الإجرامية: ٣٦

▣ صندوق النقد الدولي وشروطه الجائرة وتدخلاته البائرة:..... ٣٨

▣ صندوق النقد الدولي يوجِّه نصائح فتصبح فضائح: ٤١

▣ منظمة التجارة العالمية:..... ٤٣

▣ تعاون صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية مع البنك الدولي: ٤٥

▣ التعاون بين الجهات الكافرة المقرضة والمانحة والمستثمرة: ٤٦

▣ عولمة اقتصاد المسلمين عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية: ٤٧

▣ مؤامرة أمريكية ويهودية على اقتصاد الدول العربية:..... ٤٨

▣ الاقتصاد العالمي في النظام الدولي الجديد حِبْرٌ على ورق ٥٠

▣ مساعدات المنظمات التنصيرية غير الحكومية: ٥٣

▣ القروض غير الدولية وأضرارها: ٥٥

▣ إغراق الدول العربية في الديون الغربية: ٥٦

▣ القسم الثاني من أنواع المساعدات: المنح والهبات والصدقات..... ٥٨

▣ المنح وتدفقها على كثير من الدول الإسلامية: ٦٠

▣ القسم الثالث: استثمار الكفار أموالهم في بلاد المسلمين..... ٦١

▣ الأحكام الشرعية التي يجب على حكام المسلمين إلزام المستثمرين الكفار بها: ٦٣

▣ مخاطر وأضرار استثمار المسلمين في بلاد الكفار: ٦٤

▣ شركات النفط العالمية ودورها في استنزاف ثروة النفط العربي: ٦٧

▣ أموال المسلمين التي في بلاد الكفار تحت الخطر: ٦٩

الفصل الثالث ٧٢

الأضرار الاقتصادية على الدول الإسلامية بسبب قبول المساعدات الكفرية ٧٢

▣ أولًا: الأضرار الاقتصادية على الدول الإسلامية ٧٢

▣ تصريح شياطين صهيون بأن قروضهم للدول الإسلامية إفلاس في اقتصادها: ٨٠

▣ استقراءات بعض الباحثين أن مساعدة الكفار ليست لتقوية الاقتصاد: ٨٢

▣ ثانيًا: أضرار متنوعة، ومنها: ٨٣

▣ مساعدات الكفار لتغيير التعليم في بلاد الإسلام: ٨٣

▣ مساعدات الكفار لمحاربة نسل المسلمين لئلا ينتصروا على الكفار: . ٨٤

▣ قبول الأحزاب المساعدة من الكفار ضرر على الأمن والاستقرار: .. ٨٦

▣ منح غذائية ودوائية فاسدة ٨٨

▣ أعراض الأطفال والنساء مقابل الغذاء والدواء ٩٠

▣ مساعدات بالقوت الضروري تحبس حتى تتعلمن الدولة المسلمة .. ٩١

▣ منظمات الإغاثة التنصيرية تجعل الغذاء والدواء مقابل التخلي عن الإسلام ٩٢

▣ مساعدات أمريكية وأوربية لبناء العرب مجتمعا مدنيًا ٩٤

▣ أمريكا تساعد المجاهدين الأفغان لتتخلص من الاتحاد السوفييتي ثم تعود بالقضاء عليهم ٩٦

▣ مساعدات من أجل مساواة المرأة المسلمة بالكفار ومساواتها بالرجال ٩٨

▣ المنظمات الكفرية الحكومية وغير الحكومية الداعمة للنساء في البلاد الإسلامية ١٠٣

▣ المنظمات الكافرة في بلاد المسلمين تقدم شيئا من المساعدات لتتجسس على المسلمين ١٠٧

▣ إعطاء الدول الكافرة المنح الدراسية لأبناء المسلمين إلى بلادهم ليفسدوهم وينصرونهم ١٠٨

▣ المنظمات التنصيرية الخاصة تغري بالمال كثيرا من الفئات والأفراد في البلاد الريفية والنائية ١١١

▣ مساعدات عينية تخص بها المنظمات التنصيرية البنات الريفية ١١٣

▣ سيطرة الأعداء على المغنين بالمال وغيره ١١٤

▣ جهات كافرة تقدم أموالا لبعض دعاة الضلال ليقفوا معها ضد الإسلام ١١٥

▣ تمويل الأعداء للصحف التي تخدم محاربتهم للإسلام وأهله ١١٧

▣ الدول الكافرة تعطي المساعدات للحكام ليقوموا بمحاربة الإسلام ١٢٠

▣ الأمير الأردني يبيع فلسطين بصفقات مالية ١٢١

▣ عز الإسلام في عدم قبول المساومة المالية من الكفار ١٢٢

▣ تصريحات تفضح تمويل الكفار للمسلمين ١٢٦

▣ بعد تدمير المركز التجاري العالمي جددت المحاربة الشاملة للإسلام وأهله ١٢٨

▣ الكبائر والذنوب التي وقع فيها من قبل مساعدة الكفار بدون شروط وقيود.....١٢٩

▣ الخلاصة: ١٣٤

▣ دعوة الدول الإسلامية والأحزاب والفرق والفئات والأفراد إلى التوبة إلى الله من قبول مساعدة الكفار ١٣٤

الفصل الرابع ١٣٦

نبذة عن الاقتصاد الإسلامي ومقوماته ١٣٦

مقومات اقتصاد المسلمين اكتسابًا وإنفاقًا ١٣٦

١- المالك مطلقالمال العباد هو الله وحده لا شريك له ١٣٦

٢- الإيمان والتقوى من أسباب تيسير الأرزاق الطيبة والحلال المبارك.١٣٧

٣- إعطاء الله المال للعباد ابتلاء منه لهم لا تكريمًا ١٣٨

٤- اكتساب المال من الحلال عمل الأبطال.....١٣٩

٥- أجر المسلم على اكتسابه بقدر صلاح نيته.....١٤٠

٦- عليك أيها المكتسب بالصدق ١٤١
٧- ملازمة الأمانة ومجانبة الخيانة ١٤٢
٨- الوفاء بالعقود والوعود ١٤٢
٩ - العدل ١٤٣
▣ من أصول الاقتصاد الإسلامي ١٤٤
▣ أسباب الكسب قدرها الله ١٤٥
▣ إنفاق المال في أبواب الخير من أسباب قوة الاقتصاد ١٤٦
▣ الفقراء الصالحون يرزق الله بهم الحكومات والشعوب ١٤٧
▣ الطرق النافعة لنعش اقتصاد الدول الإسلامية ١٤٨
▣ وجوب محافظة الدول الإسلامية على أموال المسلمين من بعضهم بعضًا
..... ١٥٠
▣ قاعدة عظيمة كل ما يحتاج إليه الناس في معاملتهم لم يحرم عليهم .. ١٥٢
▣ قاعدة: الأصل في الأشياء الإباحة ١٥٢
▣ قاعدة في تحريم الحيل في المعاملات المالية وغيرها ١٥٣
▣ لا يجوز للمسلمين قبول مساعدات الفرق والأحزاب المبتدعة ١٥٣
الفصل الخامس: الإجابة عن الشبه ١٥٥

▣ الشبهة الأولى: قولهم: الرسول ص قبل مساعدة الكفار.....١٥٥

▣ الشبهة الثانية: قولهم: قد اقترض رسول الله ص من اليهود.....١٥٨

▣ الشبهة الثالثة: قولهم بجواز سؤال الكفار أموالهم ١٦٠

▣ الشبهة الرابعة: قول الأحزاب الإسلامية والأفراد قد أخذت الدول الإسلامية المساعدات من الكفار ونحن يجوز لنا ذلك.....١٦٣

الفهرس.....١٦٧